وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: التنمية البشرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) بعنوان

التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر

- دراسة تأهيلية لعلاقة المياه بالفقر للأسرة الجزائرية بولاية تلمسان -

إشراف الأستاذ:

أ.د. حمزة شريف علي

إعداد الطالبة:

وهيبة بوربحين

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. محمد بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
- أ.د. حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقرّرا
- أ.د. أحمد رميتة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
-أ. د. نور الدين داودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	عضوا مناقشا
- د. منور بلعربي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
- د. عبد المجيد عطار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1435-1436هـ/2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ صلے

أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (سورة الأنبياء ، الآية(30)

شكر وتقدير

أول الكلام للأستاذ المشرف ؛

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف أ.**د حمزة شريف علي** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه القيمة لإنجاز هذا العمل.

و أود بأعمق شعور الإمتنان أن أشكر كل شخص قابلته في حياتي منحني الإلهام والتواصل الإنساني والإستنارة عبر وجوده ،

كما أود أن أنوه و أعرب عن امتناني للأشخاص التالين من أجل دعمهم الهائل وإسهامهم في رحلة صنع هذا البحث.

أدين بالشكر إلى الأستاذ **مغلط عبد القادر** الذي رافقنا طيلة هذا البحث، والأستاذ الدكتور **مليكي سمير بهاء الدين** ، والأستاذ الدكتور **بطاهر سمير** بالمدرسة التحضيرية للعلوم الإقتصادية ، وإلى الأستاذ **نعوم مراد** بكلية الحقوق جامعة تلمسان.

شكر خاص للدكتور **عبد المجيد عطار** من أجل تعاليمه الملهمة و كرمه في مشاركة هذا العمل .كما أود أن أشكر جميع الأشخاص المبدعين الذين كانوا فريق إنتاج هذا العمل:

أ.**يرقي عبد الوهاب**، أ.**طاوسي** بالمركز الوطني للتخطيط والتنمية(Ceneap)بالجزائر العاصمة.

أ.**مقران** بوزارة الإحصاءات و الإستشراف بالجزائر العاصمة.

أ.**بوديسة** مدير المجلس الإقتصادي و الاجتماعي (cnes) بالجزائر العاصمة.

د.**شعابني** مسؤولة مصلحة الأوبئة بالمستشفى الجامعي ولاية تلمسان.

- مديرية الري ،مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية تلمسان
- الديوان الوطني للإحصاءات بولاية وهران.
- المؤسسة الوطنية لتسيير المياه بوهران.

إلى كل هؤلاء احترامي و تقديري

فهرس المحتويات

مقدمة عامة .....أ
1.أهمية البحث.....ج
2.أهداف البحث.....د
3.الدراسات السابقة .....د
4.إشكالية البحث .....د
5. المنهج المتبع .....و
5.النسق المفاهيمي .....و
6.خطة البحث. .....ح
7.الإطار المرجعي للدراسة .....ح
الفصل الأوّل : التنمية المستدامة – المفهوم والتطور – 1
– تمهيد **2**
1. مفهوم التنمية المستدامة.....3
2.1. الأهداف التطبيقية للتنمية المستدامة.....5
3.1. مبادئ التنمية المستدامة 6
1.3.1.استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خط التنمية المستدامة 6
2.3.1. مبدأ المحافظة على البيئة.....6
3.3.1. المشاركة شعبية.....6
4.3.1. الحفاظ على الميراث الثقافي.....7
5.3.1. الصحة ونوعية الحياة.....7
4.1. أبعاد التنمية المستدامة 7
5.1. قياس مؤشرات التنمية 15
6.1.عناصر إستراتيجيات التنمية المستدامة 20
7.1. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر 22
8.1.مفهوم التنمية البشرية 24
1.8.1 الأهداف التنموية للألفية 26
2.8.1. دليل التنمية البشرية.....27

9.1. مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.....30
*** خلاصة الفصل الأوّل 32**
الفصل الثاني: الفقر والتنمية المستدامة –أية علاقة–؟ 33
– تمهيد 34
1.2 مفاهيم الفقر.....35
– المعنى الأوّل: الفقر الاجتماعي 35
– المعنى الثاني: العوز والحاجة 36
– المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي 36
2.1.2.تعريفات دولية للفقر.....36
2.2. الأنواع المتعدّدة للفقر 38
3.2. أهمّ المدارس الأساسية للفقر.....39
1.3.2. مدرسة الرفاهية.....39
2.3.2.مدرسة الحاجات الأساسية للإنسان 40
3.2.2. مدرسة الوظائف والقدرات 40
3.2.أسباب الفقر.....40
1.3.2. الأسباب الديمغرافية.....40
2.3.2. الأسباب الإجتماعية 41
3.3.2. الأسباب السياسية.....41
4.3.2.الأسباب الإقتصادية 42
4.2.أبعاد الفقر 45
1.4.2.الأبعاد المادية.....45
2.4.2. الأبعاد الاجتماعية.....45
3.4.2. الأبعاد الاقتصادية.....46
5.2.قياس الفقر.....47
1.5.2. منظور الدخل 47
2.5.2.منظور الإحتياجات الأساسية 47

3.5.2. قياس الفقر في إطار الدخل.....48
4.5.2. قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية.....49
5.5.2. طرق قياس الفقر.....50
6.5.2.طرق قياس خط الفقر 51
1.6.5.2. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية 51
2.6.5.2. طريقة تكلفة الحاجات الأساسية 52
6.2.دليل الفقر البشري 54
2.6.2. مؤشر الفقر البشري في الجزائر.....55
7.2. سياسات مكافحة الفقر.....58
1.7.2 مؤشرات وقياس الفقر والجوع في العالم.....58
2.7.2. السكان والفقر والتنمية المستدامة 62
3.7.2. قياس الفقر في الجزائر.....64
4.7.2.جدول أعمال للتقليل من الفقر 68
خلاصة الفصل الثاني 76
الفصل الثالث: المياه والفقر – العلاقة المتحركة؟- 77
- تمهيد.....78
3. المياه في العالم 79
1.3. المبادئ الخمسة التي تضمنتها السياسة الجديدة للمياه.....79
2.3. وضعية الموارد المائية في الجزائر 83
1.2.3. مصادر المياه في الجزائر.....83
2.2.3. تسيير المياه في الجزائر.....87
3.2.3.عمليات التكفل التي شرع فيها.....87
3.3.الإحتياجات المختلفة للمياه.....93
1.3.3. الزراعة.....97
2.3.3.الصناعة 98
3.3.3. الاحتياجات المنزلية.....95

4.3.3. احتياجات السكان من المياه في الجزائر 98
5.3.3. احتياجات السكان من المياه في العالم 100
6.3.3. المياه والفقر – أيّة علاقة؟ –. 101
– ماذا نقصد بمفهوم وصول المياه؟ 105
4.3. قياس مؤشر الفقر مقارنة بمؤشر المياه 107
1.4.3.مؤشر الفقر المائي Water Poverty Index (WPI) 107
2.4.3 مؤشر الثروة المائية Water Wealth Index (WWI) 109
3.4.3. مؤشر نقص المياه الاجتماعي Social Water Scarcity Index (SWSI). 112
خلاصة الفصل الثالث 113
الفصل الرابع: تحليل الجانب الميداني 114
– المدخل المنهجي للجانب الميداني 115
1. الإطار الزماني و المكاني 116
2.النماذج و المعالجات الإحصائية 137
3.التقنية المستخدمة 137
4.صدق أداة الدراسة و ثباتها 139
5.خصائص العينة 139
6.تحليل البيانات 146
1.6.التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين: الفقر المائي و الفقر الأسري وفق اختبار (**test.t**) 146
1.1.6.الفقر المائي و الحالة الصحية للأسر 146
2.1.6.الفقر المائي و الدخل 154
3.2.6.الفقر المائي و التمدرس 156
6.2 . التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين:
الفقر المائي و الفقر الأسري وفق اختبار (ANOVA) 160
4.2.6.تحليل التباين لمتغير الفقر المائي حسب متغير السكن 160
– سوسيولوجية المياه: بين الرمزية والتباين؟! 167

- خاتمة عامة.....170
- نتائج البحث.....173
- قائمة المصادر والمراجع.....176
- قائمة الجداول والأشكال.....193
- قائمة الملاحق

مقدمة عامة

مقـــدمة عامة

تُعنى التنمية البشرية في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيا حياة تـــــتّسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية، وفي الوقت الراهن ينعكس الإطار المعياري للتنمية البشرية في الرؤية العريضة المطروحة في الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف المحدّدة زمنيا والمتفق عليها دوليا للحدّ من وطأة الفقر المدقع وتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين، والنهوض بفرص الصحة والتعليم ، ويعدّ إحراز تقدم نحو هذه الأهداف نقطة مرجعية لتقييم عزم المجتمع الدولي على ترجمة هاته الإلتزامات إلى أفعال، بل ويعدّ كذلك سبيلا لتهيئة جو يسوده الإزدهار والأمن الجماعي في عالمنا الذي يزداد اعتماد بعضه على بعض يوما بعد يوم ؛ يطرح بحثنا هذا قضية تؤثّر أيّما تأثير على الإمكانيات البشرية والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ؛ فعلى مرّ التاريخ إعتمد التقدم البشري على الوصول إلى مياه نظيفة وعلى قدرة المجتمعات على تسخير إمكانيات المياه بوصفها موردا إنتاجيا ، ومن ثمّ تعدّ المياه من أجل الأسر وأسباب المعيشة من خلال الإنتاج من ركائز التنمية البشرية، إلا أنّ هاتين **الركيزتين** ليستا في مكانهما الصحيح بالنسبة لقطاع عريض من البشر. أحيانا ما تستخدم كلمة **أزمـــــة** بإفراط في مجال التنمية إلاّ أنّ استخدام هذه الكلمة مع المياه يشير إلى وجود إعتراف متزايد بالأزمة التي يواجهها العالم والتي مالم تُحل فستعوق مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثمّ عرقلة تقدم التنمية البشرية ، وتجدر الإشارة إلى أنّ البعض يرى أنّ أزمة المياه العالمية تتمثل في النقص الشديد للإمدادات الفعلية ، إلاّ أنّ هذا البحث يرفض هاته الرؤية ؛ إذ يقدّم بحثنا دراسة تدور حول تعلّق جذور أزمة المياه بالفقر وعدم المساواة وعلاقات القوى غير المتعادلة فضلا عن سياسات إدارة المياه غير السليمة التي تزيد من حدّة ندرة المياه؛ إنّ المياه لا تنضب من العالم لكنّ الملايين من أكثر الشعوب تعرضا للضرر يعيشون في مناطق إجهاد مائي متزايد، (**تقرير هيئة الأمم المتحدة، 2006، ص:07**) ويعمل العالم اليوم على القضاء على واحد من أقيم موارده الطبيعية ومراكمة ديون إيكولوجية غير مستدامة تتوارثها الأجيال المستقبلية، و الأمر الجليّ في هذا الصدد هو ما سوف تشهده العقود التالية من تنافس شديد حول المياه ، إذ تتظافر العديد من العوامل ؛ من قبيل النمو السكاني والتحضر والتطور الصناعي، واحتياجات

الزراعة في زيادة الطلب على مورد محدود ، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه الوعي بشأن ضرورة مراعاة احتياجات البيئة في الأنماط المستقبلية لاستخدام المياه، ويُظهر هذا السيناريو وجود مظهرين واضحين للخطر ؛ يتمثل الأول فيما يحدث نتيجة لزيادة حدّة التنافس الوطني على المياه ، ألا وهو فقدان الأفراد الفقراء الأكثر ضعفا لاستحقاقاتهم من المياه بسبب المجموعات الأكثر قوة (تقريرالتنمية البشرية، 2014،ص:17) ، أمّا المصدر الثاني فيتمثل في احتمالية نشوء بعض التوترات العابرة للحدود في مناطق الإجهاد المائي نظرا لكون المياه المورد الأساسي الذي يتسم بالإنتشار ويتخلل الحدود من خلال الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية؛ يعدّ هذا البحث دراسة مستقلّة وهو ثمرة بحث وتحليل؛ تتمثل غايته في إثارة النقاش وإقامة الحوار بشأن قضية المياه والفقر التي سيكون لها تأثير قوي على المضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية؛لأنّ المياه اليوم تعتبر من أهم الموارد الطبيعية التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام الباحثين والمختصين نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة. فالتزايد الملاحظ للسكان وتزايد إستعمالات المياه في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية من جهة ثانية شكّلا ضغطا على هذه المادة بالرغم من توفرها بكميات كبيرة وهائلة (جوفية أو سطحية)، فمعادلة العرض والطلب لم تعد تسير كما في السابق بالرغم من التقنيات التي أدخلت جديدة (كتحلية مياه البحر).

لذلك فقدأخذت بعدا كبيرا في **أهداف الألفية من أجل التنمية** التي أجمعت الدول على تحقيقها سنة **2015** (البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة)، ومن الأهداف نذكر ضرورة توفير المياه للسكان بكمية وفيرة ونوعية جيدة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، حيث أنه يعتبر من أهم الأهداف التي يجب تحقيقها خاصة بعد الجدل الذي أصبح قائما حول المياه والفقر، فالأهمية التي أصبحت تكتسيها حاليا الموارد المائية على المستوى الدولي وتحدي تخفيض الفقر في إطار أهداف الألفية يقتضيان إيجاد قياس كمي فعال يسمح بتقليص مستويات فقر العائلات الجزائرية عن طريق توفير المياه بكمية وفيرة ونوعية جيدة.

إنّ مشكل الفقر لا يتعلق فقط بالجانب النقدي للإنسان ،لأنّ الفقراء يعانون كذلك من فقدان الجوانب الإنسانية الأخرى في حياتهم ، أي أنّ توسيع مفهوم الفقر من خلال

الإندماج التدريجي للجوانب غير النقدية هو ما يعني الإنتقال من **النموذج الفيزيولوجي للحرمان إلى النموذج الإجتماعي للحرمان** ، (CENEAP, 2005,p.18) وبطبيعة الحال فإنّ هاته القفزة جاءت نتاجا لتراكم فكري تنموي مرّ عبر مراحل باندماج أهم الهيئات **(هيئة الأمم المتحدة)،(البنك الدولي)، (منظمة العمل الدولية)**،التي حوّلت المشكلة إلى صلب اهتمامها؛ وهذا ما نتج عنه إصدار أول تقرير في التنمية البشرية سنة **1990** الذي يترجم مقاربة التنمية البشرية في تعريف الفقر التي تعتمد في جوهرها على تعدد الأبعاد.

إنّ المختصين في التنمية البشرية وعلم الإقتصاد في العالم يعتبرون أن التخفيض من نسبة الفقر **يكون برفع مستوى الحياة للفرد وصولا به إلى مستوى الرفاهية** في جميع جوانب الحياة ؛ لأنّ ذلك يعتبر من أقوى مؤشرات الكرامة الإنسانية ، حيث أنّ قياس مستوى الحياة للفرد هو متعدد الأبعاد متعلق بتوفير الحاجات الأساسية، مستوى دخل الفرد، الإنفاق ، توفير الموارد الطبيعية، توفير رأس المال ، بمعنى أنّ مستوى حياة الفرد يعتمد على توفير الهبات والموارد والخدمات الإجتماعية،لأنّ الفقر يبقى دائما **حجر عثرة** أمام التنمية البشرية ؛ فهو يؤثّـــر على المليارات من الكائنات البشرية في حياتنا وبصورة مستمرة ،فهو مفهوم يتغير بتغير ثقافاتنا من شخص لآخر، ومن مجتمع لآخر ، ومن وقت لآخر. والتخفيض من هاته الظاهرة يقتضي منا إيجاد رؤية موسعة في التنمية البشرية ،تنمية تهدف إلى بناء قدرات الأجيال المستقبلية. فسياسات التخفيض من الفقر أخذت بعدا كبيرا في الأهداف التنموية وطرحت عدة إشكالات على الساحة الدولية التي نوجزها فيما يلي :

أولا :أنّ مفهوم الفقر بقي غامضا بسبب عدم اندماج وتعايش مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية وتباين مختلف المختصين في شرحها .

ثانيا : ضعف تطبيق السياسات العالمية التي كانت تهدف إلى التقليص من حدة الفقر ونقص المعطيات الإحصائية التي أدت إلى توليد هاته الظاهرة ، هذا ما زاد من صعوبة إيجاد مفهوم دقيق للفقر.

1.أهمية البحث

تأتي أهمية هاته الدراسة كمحاولة لوضع اللبنات الأساسية لدراسة وتحليل بعض الجوانب التي لم تنل قسطها من الإهتمام في بعض الدراسات، سعيا لتحقيق

إضافات نوعية إلى ما وصل إليه الإنتاج الفكري و الأكاديمي و الميداني في مجال ضمان جودة البحث العلمي ؛ من خلال الأهمية التي تكتسيها الموارد المائية ؛ لبناء مشروع أكاديمي يتطلع إلى دراسة أهمية العلاقة بين ظاهرتي الفقر المائي و الفقر الأسري ؛ و الوصول بذلك إلى التركيز على واقع اليقظة الإستراتيجية في الجزائر لصنع القرار في ظل التوجه الإستراتيجي ، من خلال الإطلاع العملي على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

2.أهداف البحث

-إبراز أهمية العلاقة القائمة بين المياه والفقر.

-تبنّي اليقظة الإستراتيجية كأداة لصياغة رؤية شاملة.

-تعبئة جميع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين لوضع إستراتيجية للقضاء على الفقر.

-كون ظاهرة الفقر من أهم العوامل المؤثرة على التنمية.

- الإهتمام بالفقراء من قبل مؤسسات المجتمع في تحقيق تنمية شاملة.

- إستثمار الموارد الطبيعية المائية، مع ضمان حاجات الأجيال القادمة والحفاظ على السلامة البيئية واستدامتها.

-تحديد الإتجاه الإستراتيجي للموارد المائية كأداة للتحليل الإستراتيجي في الجزائر.

3.الدراسات السابقة

أ.باللغة العربية

1. أطروحة دكتوراه موسومة ب:" **qualification de la relation pauvreté –eau des ménages algériens application d'un modèle indiciaire.**"للطالب سمير بهاء الدين مليكي، قدمها سنة 2005 ، بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وقف الباحث من خلالها على العلاقة التي تربط المياه بالفقر و أسقط دراسته على ولاية تلمسان.

4.إشكالية البحث

تعتبر المياه من أهمّ المصادر الطبيعية التي أثارت ولازالت تثير اهتمام الباحثين والمختصين نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة التي تعرف **بالذهب الأزرق.**

إن التزايد الملاحظ للسكان وتزايد إستعمالات المياه في المجالات الصناعية والفلاحية من جهة ثانية شكّلا ضغطا على هذه المادة، بالرغم من توفرها بكميات كبيرة وهائلة كميات جوفية أو سطحية؛ فمعادلة العرض والطلب لم تعد تسير كما في السابق بالرغم من التقنيات التي أدخلت جديدة لتوفير المياه (كتحلية مياه البحر). إنّ المياه هي شريان الحياة، وأحد الحقوق الإنسانية الأساسية وهي محور أزمة يومية يواجهها ملايين لا تحصى من الفئات الأكثر تعرضا للضرر في العالم ؛ أزمة مدمّرة تهدّد الحياة وتدمّر سبل المعيشة.

يُعدّ الحرمان من الحصول على المياه أزمة صامتة يعاني منها الفقراء ويتجاوزها من لديهم الموارد والتكنولوجيا والقوة السياسية الكفيلة بالقضاء عليها ، ولكن الفرق أنّ الحرمان من الحصول على المياه هي أزمة تعوق التقدم الإنساني وتفرض على قطاعات كبيرة من البشرية أن تحيا في ظل الفقر والضعف وانعدام الأمن ، ويزيد عدد من يموتون بسبب الأمراض التي تسببها هاته الأزمة عن عدد من يموتون بالسلاح ؛ كما أنّ هاته الأزمة تزيد من انتشار المظاهر الصارخة لعدم المساواة في فرص الحياة ، بما يمثل شرخا في الأمم الغنية و الفقيرة في عالم يزداد رخاء وترابطا كما أنها تحدث الشرخ نفسه بين مواطني البلد الواحد ، إذ يتم تقسيمهم على أساس الثروة ونوع الجنس وغير ذلك من الأوجه التي تلحق الضرر بالبشر .

إنّ التغلب على الأزمة الحالية في المياه و الصرف الصحي لهو من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في هذا القرن ، ويعدّ النجاح في مواجهة هذا التحدي من خلال الإستجابات المنسقة على المستوى الوطني و الدولي حافزا لتحقيق التقدم في قطاعات الصحة العامة و التعليم والحد من الفقر بمثابة مصدر للحركة الإقتصادية ، كما أنه سوف يكون دفعة قوية حاسمة للأهداف الإنمائية للألفية ؛ وهي الأهداف التي اعتمدتها الحكومات كجزء من الشراكة العالمية للحد من الفقر ، والبديل المعتاد هو تحمل مستوى من المعاناة التي يمكن في واقع الأمر تجنبها ، مع خسارة في الإمكانات البشرية ، الأمر الذي يجب أن تنظر إليه جميع الحكومات كمسألة لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا إضافة إلى ما يمثله من إهدار إقتصادي.

لذلك فإن الهدف الرئيسي لهاته الأطروحة هو دراسة العلاقة القائمة بين المياه والفقر و التعرف أكثر على الأسباب الحقيقية للفقر في الجزائر؛ فقياس مستويات هاته

الظاهرة مهم جدا يساعدنا في التعرف كيف أنّ عامل المياه يساعد على التقليل من فقر العائلات الجزائرية وبعبارة أخرى كيف أنّ المياه تعتبر مؤشرا للفقر من خلال طرح التساؤل التالي:

- **إلى أيّ مدى يمكن للمياه أن تكون مؤشرا يساعد على قياس مستويات الفقر؟.**

لأجل دراسة هاته الظاهرة ارتأينا إلى بلورة **الفرضية التالية:**

– تعتبر المياه مؤشرا للفقر عن طريق نقص استهلاك الأسر للمياه بكمية وفيرة ونوعية جيدة أي:

ولأجل تأكيد أو نفي هاته الفرضية فقد قمنا ببحث ميداني يضم 200 أسرة بولاية تلمسان.

إنّ إشكالية هاته الدراسة، و بناء على هذا الإفتراض المتعدد الأضلاع، تستلزم قراءة نسقية تتسلح بأدوات منهجية أكثر عمقا فهي مقاربة متعددة المناهج؛ ذلك أن موضوع المياه و الفقر؛ غامض وعميق و متجاوز للسّطحية و المباشرة و يحتاج إلى تحليل دقيق. من هنا وجد البحث نفسه مستندا إلى المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يسعى إلى إثارة نوع من الحوار المعرفي، المبني على مجموعة من البيانات الإحصائية والأرقام.

5.المنهج المتبع

للإجابة عن إشكالية هذا البحث وإثبات صحة أو نفي الفرضية إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بهف وصف الوضعية العامة للمياه بالجزائر مستخدمين من خلال ذلك التحليل كأداة لأجل التوصل إلى قياس هاته الظاهرة في المجتمع؛ إذ أنّ هذا المنهج يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، فاستخدمنا بذلك النسب المئوية، أرقام وجداول ،دوائر نسبية، مدرجات بيانية، وكذلك بحكم أن هاته الظاهرة جديدة وهذا ما يسمح لنا بقياسها من خلال ما نريد تحقيقه –**قياس العلاقة بين المياه والفقر**–.

6. النسق المفاهيمي

بغية الإلمام بالموضوع و الإحاطة به من الناحية النظرية و الميدانية سنحاول استعراض أهم المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالموضوع قصد تكوين قاعدة مفاهيمية ؛ تهدف إلى

ضبط و تدقيق المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بالدراسة ، وهو ما يسمح بالحصول على نظرة شاملة عن محتوياتها قبل الدخول في التفاصيل ، كما أنّ الإنطلاق من مفاهيم صحيحة و متفق عليها يعتبر على قدر كبير من الأهمية ، لفهم واستيعاب محتوى البحث.

1.جودة المياه: يقصد بها المياه المأمونة الصالحة للشرب والمعدّة للإستهلاك البشري بكمية وفيرة ونوعية جيدة.**(unicef,2008,p.08)** .

2.كفاءة المياه: مؤشر العلاقة بين كمية المياه اللازمة لغرض معين وكمية المياه المستعملة أو المقدمة . **(المنتدى العربي للبيئة و التنمية،ص:06).**

3.الإجهاد المائي: مشكلة عالمية ذات مضاعفات إقتصادية واجتماعية واسعة النطاق وتحمل جذوره صراعا غير متوازن بين العرض والطلب فيما يرتفع الطلب على المياه في جميع القطاعات ؛ تنخفض كمية المياه ذات النوعية الجيدة التي يمكن الوصول إليها بسهولة وكلفة منخفضة. **(صفحة المنتدى العربي)**

4. إدارة الطلب: إستخدام الأسعار والقيود على الكميات وآليات أخرى للحد من الطلب على المياه. **(رشيد الحمد،محمد سعيد صبار، 1974،ص:15).**

5.نوعية الحياة: يستعمل هذا المفهوم للتعبير عن مجموعة من المفاهيم الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي؛وهي تعبير ذاتي جدا عن رفاه الشخص .
(محمد عدنان وديع،ص:08).

6.**الوصول للفقراء:** إحراز تقدم سريع في إزالة الضرر الواقع على الفقراء من خلال التركيز على توفير الخدمة وتوفير الظروف اللازمة لنجاح النهج الذي يعتمد على الإستجابة للمطالب مع الإعتراف في بعض المناطق بالوضع القانوني للجان الإمداد بالمياه والصرف الصحي والعمل على تحديد الأولويات السياسية والمالية ؛ الأمر الذي يفيد عملية إدارة المياه والتقدم المحرز في مدى التغطية. **(تقرير التنمية البشرية، 2006،ص:118).**

7. اليقظة الإستراتيجية: هي نظام بحث واستغلال مشترك للمعلومات الخارجية للمنظمة؛ وذلك بغية التأثير الجيد على مستقبلها خلال المدى البعيد و المتوسط.**(هتهات المهدي،2010،ص:91).**

7.خطة البحث

إنّ إشكالية هاته الدراسة متشعبة بتشعب موضوعها وهي مرتبطة بعدّة آليات معرفية لذلك فقد جاء مشروع العمل في هاته الأطروحة كالآتي : قسم هذا البحث إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** حمل عنوان التنمية المستدامة – المفهوم و التطور–تطرقنا من خلاله إلى مفهوم التنمية المستدامة ، أبعادها و أهم مؤشراتها و تحدّياتها في الجزائر .
- **الفصل الثاني:** قدمنا فيه قراءة للفقر والتنمية المستدامة من حيث مفهومه، أنواعه ، كيفية القياس ،مؤشراته و مدارسه ، وعلاقة الفقر بالتنمية المستدامة .
- **الفصل الثالث:** خصص لدراسة العلاقة المتحركة التي تربط المياه بالفقر .

ثم يأتي الفصل الرابع و الذي محوره الدراسة الميدانية حاولنا من خلاله الإجابة على سؤال المياه و الفقر من خلال دراسة ميدانية ضمت 200 أسرة بولاية تلمسان ؛ قمنا من خلاله على تحليل أسئلة الإستمارة بتحديد أهم مؤشرات المياه التي تحدد لنا الأسر الفقيرة حقا ؛ لشرح العلاقة القائمة بين المياه و الفقر لتحقيق التنمية المستدامة.

8.الإطار المرجعي للدراسة

إعتمدنا في هذا البحث على المرجعية العلمية ل:(***Caroline Sullivan***) مؤسسة نظرية الفقر المائي– المركز البريطاني لعلم المياه و البيئة– اعتبرت مؤشر الفقر المائي أداة متكاملة وضعت على أساس مشاورات مكثفة مع مجموعة من العلماء والممارسين وصناع القرار .ويهدف في المقام الأول لاستخدامها على مستوى المجتمع المحلي لتمكين المزيد من تقييمات الموارد المائية على أساس مواقع محددة، ومع ذلك فإنه يمكن أن تطبق على مستويات مختلفة لتناسب الإحتياجات المختلفة التقليدية، كما أننا قد اعتمدنا على المرجعية النظرية للسوسيولوجي **بيار بورديو** ؛ فالمعرفة إذ توظّف اجتماعيا، وهذا لا مهرب منه حتى في مجال الذوق السليم ، فهو في دراساته يعتمد على المنهجية التي تقوم على أسس منطقية وتجريبية لتكشف لنا عدّة آليات وأبعاد ثقافية؛ والتي تظهر في رمزية المياه التي نجدها في جميع الترتيبات الإجتماعية.

الفصل الأول

التنمية المستدامة

-المفهوم والتطور-

تمهيد

شكّلت التنمية المستدامة تحدّيا مستمرا للعديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية خصوصا مع تفاقم أزمات الجوع والفقر وزيادة معدلات النزوح الريفي نحو المدن، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة بوضع الخطط لتحسين معدلات التنمية البشرية وتحديد سياسات مستقبلية تسمح للأجيال الحالية بإشباع رغباتها دون المجازفة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ، فعندما نركز على التنمية المستدامة نطرح سؤالا مباشرا وهو كيفية نقل القدرات والثروات من جيل إلى آخر؟ وكيف تضمن قدرات أيّ جيل ؛ وبالتالي فنحن ننتظر نموا مستداما يحمي جميع الموارد يصون قدرات أي جيل كان، ويسهل تحويلها إلى جيل آخر من خلال استعمال أسس متينة وثابتة، تسمح بالإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والبيئي للشعوب؛ من هنا نرى أنه من واجب الدول العربية اتخاذ المبادرة لإعادة تصويب الأوضاع من خلال التنمية المستدامة القائمة على تطوير العلوم واستغلال الموارد والمحافظة عليها بنقلها للأجيال المستقبلية القادمة والإستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

1. مفهوم التنمية المستدامة

يجمع هذا المفهوم بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير والإستدامة. كبعد زمني، (**أبر داغر و آخرون، 2008،ص:414**)، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أنّ عملية التنمية في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الإهتمام بالعنصر البشري ؛على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه. (**مدحت القرشي و آخرون، 2007،ص:129**).

وبين عام 1972 و2002،استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، (**العالم في 2003، 2010،ص:30**) الأول عقد في **ستوكهولم (السويد) عام 1972** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني في **ريو جانيرو (البرازيل) عام 1992** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث عقد في **جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)سبتمبر 2002** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبذلك فقد تغيرت وتطورت مفاهيم التنمية المستدامة. في عام 1972 أصدر نادي روما تقريره (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وأنه إذا استمرت معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي بحاجات المستقبل. وفي عام 1974 برز الإهتمام بما عرف بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك الذي أوضح أهمية احترام ومراعاة الحاجات الأساسية للإنسان في عام 1980، صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون نبّهت إلى أهمية تحقيق التوازن بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية في عام 1983 صدر تقرير شهير حول "**التعاون من أجل نهضة دولية**"، ندّد في مقدمته بمستوى نفقات التسلح وأشار إلى نفقات التدمير الذاتي للإنسانية كنتيجة السباق العالمي حول التسلح.

عرّف المعهد الدولي للبيئة والتنمية عام1982 التنمية المستدامة بأنها هي التي تتم وتحدث في ظل قدرة البيئة الطبيعية والبشرية على التحمل. (**أبر داغر وآخرون، 2008،ص:420**).

أما على صعيد الدول الصناعية فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. واجتماعيا فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الإستقرار

في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها **(دوغلاس موستيث،2000،ص:14)**.

أما التعريف المتفق عليه فهو ما أوضحته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروتلاند) في تقريرها الصادر عام 1986 بعنوان: **مستقبلنا المشترك Our Commer future** "التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها".

« **Sustaible development is development that meets the needs of the persent generation whithout compromising the future generation to meet their own meeds** ». **(عصام عمر مندور،2003،ص:33)**

نلاحظ من خلال التقرير ما يلي:

1- تتضمن التنمية المستدامة صنع حياة أفضل للجميع.

2- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التناسب بين حجم ومعدل النمو السكاني والإمكانات المتغيرة واحتمالات تغير إنتاج النظام البيئي.

وقد أصدر البنك الدولي سنة 2003. **(تقرير التنمية البشرية، 2003،ص:28)** تقريرا عن التنمية في العالم: "**التنمية المستدامة في عالم متغير**"، ويعالج هذا التقرير كيفية تحقيق التكامل بين التنمية المستدامة ونحو الدخل والإنتاجية اللازمة لخفض معدلات الفقر في الدول النامية، وتوفير فرص عمل منتج وتحسين نوعية حياة لنحو 3 ملايين فقير يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، يراوح ما بين 2-3 بليون نسمة سوف يضافون إلى سكان العالم خلال الثلاثة والخمسين سنة القادمة، ونلاحظ أنه في بداية الجدل حول الإستدامة، كان هناك اهتمام خاص بالإستدامة البيئية، إذ سحبت محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الإقتصادي دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي، حيث أن ذلك يؤدي إلى عدم استمرارية هذا النمو على المدى البعيد. وبرز بعد ذلك اهتمام متزايد باستدامة العنصر البشري حيث كانت هنالك مخاوف من أنّ العناية المبالغ فيها بالبيئة قد تهمل حاجات البقاء للمواطنين، ومن ثم فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية ونوعية وجود البيئة والعدالة الإجتماعية وبالتالي فالتنمية المستدامة وبتكامل أبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية تعبر عن رؤية حقيقية لبناء مستقبل الأجيال القادمة".

(Geneviève férome et dominique débats, 2003,p.28)

2.1 الأهداف التطبيقية التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى:

*** المجال الإجتماعي**

– تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للإستعمال المنزلي والزراعي الصغيرة للأغلبية الفقيرة. **(هدى زوير، 2010،ص:29).**

– ضمان الأمن الغذائي المنزلي لجميع أفراد المجتمع.

– تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل.

– عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء في استنزاف الموارد الطبيعية أو بسبب الديون العامة.

– مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

***المجال البيئي**

– ضمان الحماية الكافية للمستجمعات البيئية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة ونظامها الإيكولوجي. **(المنظمة العربية للتنمية البشرية و الإدارية، ماي2007،ص:07).**

– الحفاظ على الحياة البرية والبحرية والموارد المائية.

***المجال الإقتصادي**

– رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعالمي. **(هدى زوير، 2010،ص:30).**

– تحقيق مخرجات للتنمية من خلال تجديد الموارد سواء كانت رأسمال طبيعي أو بشري ينطوي على تنظيم أفضل للمجتمع قادر على استدامة الحياة البشرية.

1– حماية التنوع الثقافي: من خلال المحافظة على تواصل البنية الاجتماعية في المجتمعات هذا ما تسعى إليه التنمية المستدامة، وهي تنطلق من رؤية شمولية تعتمد على الكشف عن تفاعلات الأفراد داخل المجتمع ومقاومتهم للتغيير بهدف المحافظة على هويتهم الثقافية.

في الجزائر ركّز علماء الاجتماع أمثال "**ماسكراي**" على دراسة الهوية الجزائرية. **(محمد نجيب بو طالب،2002،ص:70)** من خلال تقاليد المجتمعات أو كالقبائل والأوراس والمزاب متابعا بذلك التغير المورفولوجي وحركية السكان وتشكل المدن.

2-أهمية دور المرأة: المرأة هي المدبر الأول للبيئة والموارد في المنزل، وتوعية المرأة وتعليمها أمر هام جدا لأن الإستثمار في المرأة يعود على القابلية للإستدامة بمزايا متعددة، كوعيها بقضية تعزيز المساواة والعدالة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءا لا يتجزأ من المجتمع. **(هيفاء أبو غزالة،ص:06).**

3-أهمية توزيع السكان : إنّ الإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، **(سامي عبد الرزاق التميمي، 2008،ص:132)** فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتسبب خطورة على صحة السكان، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعنى بالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، فالنمو السكاني شكل ضغوطا على البيئة متمثلة في توفير السكن والحاجات الأساسية والغذاء، هذا إذا أخذنا بمحدودية الموارد البيئية لأن الضغط السكاني يولد إجهادا بيئيا للموارد.

3.1. مبادئ التنمية المستدامة

1.3.1. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعدّ أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك فالبيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أيّ تغيير يطرأ على هذا النظام الفرعي سوف يؤثر مباشرة على محتويات النظم الأخرى.**(Alain jounot, 2004,p.16)**

2.3.1. **مبدأ المحافظة على البيئة:** يجب المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بالجوانب البيئية للإنسان، ومكافحة كل ما هو مضر بالبيئة، وتشجيع الدول الأخرى على الإستغلال الأفضل لمواردها باعتبار لتسيير البيئي رأس المال الطبيعي.
(Beat birgenmeier, 2010,p.38)

3.3.1. **المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يُقرّ بمشاركة جميع الجهات في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط؛ وهذا يعني

أنها تنمية تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، تكمن في دور الحكومات المحلية والمجالس البلدية وحاجات المجتمع المحلي(Alain jounot, 2004,p.06) .

4.3.1. **الحفاظ على الميراث الثقافي:** إنّ الميراث الثقافي في أي مكان أو دولة يساهم في المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال احترام القيم العامة للمجتمع مع مراعاة مميزات التنمية المستدامة، فهو بذلك يهتم بتأمين الهوية الثقافية للمجتمع.(Geneviève. férome et dominique débats, 2003,p.116)

5.3.1. **الصحة ونوعية حياة جيدة:** تحسين نوعية الحياة للأفراد هي مركز التنمية المستدامة وهدفها من خلال إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية. (Bernard L.Balthazrd,p.25)

4.1. **أبعاد التنمية المستدامة**

تشمل التنمية المستدامة ما يلي:

- الأبعاد الإقتصادية.
- الأبعاد الإجتماعية.
- الأبعاد البيئية.

هذه الأبعاد هي مترابطة ومتداخلة فيما بينها وهي منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.(Alain Norjon, 2005,p.11)

1.4.1. **الأبعاد الإقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

***حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية:** نلاحظ بأن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك أنّ استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

***إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة في التخفيض من مستويات الإستهلاك المبدّدة للطاقة والموارد الطبيعية؛ وذلك بتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أسلوب الحياة، وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي .

(Abdekader Sid Ahmd, .2004,p.24)

***المساواة في توزيع الموارد:** إنّ الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى تشكّل عائقا أمام التنمية المستدامة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة وهي أحد أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الأجيال. (**وهيب عيسى الناصر، سبتمبر 2007،ص:205**). لذلك وجب علينا المحافظة على الموارد من التحولات التكنولوجية (**Abdekader Sid Ahmd, 2004,p.125**).

***تقليص الإنفاق على الصناعات الثقيلة:** أي التحول من الإنفاق على الصناعات الثقيلة إلى الإنفاق على العلوم والبحوث الابتكارية وتوجيه المسار نحو الإنفاق على احتياجات التنمية. (**أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، 2012**).

2.4.1.الأبعاد البيئية

1–**صيانة المياه :** إنّ المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه بوضع حدّ للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه وقصر المحسوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث إضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه، (**التنمية المستدامة،ص:04**). ويجمع علماء البيئة على أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأزرق (الماء الصالح للشرب)، وفيما يخصّ الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية المياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004.

2–المحافظة على التنوع البيولوجي: تُعنى التنمية المستدامة بصيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الإنقراض، والمحافظة على النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، ولأجل ذلك تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، يتضمن وضع تدابير قانونية ومؤسساتية كقانون

المحافظة وتثمين الساحل وقانون المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. (Mayerfeld Bell, 2008,p.213)

3-الحد من انبعاث الغازات: تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك بالحد بصور كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، واستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع.

4-المحافظة على طبقة الأوزون: فالتنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على طبقة الأوزون الحامية للأرض وتمثل اتفاقية **كيوتو** مبادرة جيدة جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.(sustaible developpement,p.33)

5-الأخذ بالتكنولوجيا النظيفة: تُعنى التنمية المستدامة بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بعرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن أجل أن تنجح هذه الجهود فهي تحتاج إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.(sustaible developpement,p.34)

وتدعيما لهذه الأبعاد البيئية، تمّ في الجزائر وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين مالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بتسرب الغازات والنشاطات الملوثة للبيئة، وشرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية إبتداء من 2001 ، رافقتها عمليات التحسيس اتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة بهدف تكريس المفاهيم الثقافية وإدراجها في المناهج التربوية.

فالتقنيات الحديثة ولّدت العديد من المشاكل على مستوى الزراعة والصناعة كالإحتباس الحراري وتلوث المياه وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الإنسجام السائدين في التنمية السياحية اللذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبنّي أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الإستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة بهدف إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية، الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي. هذا من جهة، من جهة أخرى فقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني

حول وضعية البيئة، هذه العملية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر سوف تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة (Mayerfeld Bell, 2008,p.35).

إنّ بعض السياسات البيئية لها تأثير على خفض فرص الدخل ، عندما يتم ربطها باستغلال الموارد غير المتجددة، فالإستدامة البيئية تركز على الحفاظ على الطاقة ومكافحة التلوث ونقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

3.4.1.الأبعاد الاجتماعية

تتفاعل الإستدامة الإجتماعية مع أشكال أخرى من الإستدامة وهذا ما يفرض دراسة التفاعلات مابين المجالات الثلاثة :**الإقتصادي** ،**البيئي**،**الإجتماعي**،فعندما نركز على البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة نطرح السؤال حول كيفية نقل القدرات من جيل إلى آخر، حيث أنّ هاته الأخيرة تأخذ أشكالا متعددة: **الثروة الإنسانية** (التربية، الصحة)، **الثروة الإجتماعية** (العلاقات الإجتماعية)، القدرة على استعمال الموارد المتوفرة. . (Ballet J.Mahiau F-R, 2003,pp287-301)

وبالتالي تتطلب الإستدامة الإجتماعية توفر شرط القدرات والمهارات لدى الأفراد لضمان نمو مستدام يحمي الموارد الإقتصادية والبيئية يمتّن قدرات أي جيل كان ويسهل تحويلها إلى جيل آخر. وذلك عندما ترتبط باستغلال الموارد لتصبح الإستدامة الإجتماعية في كل مرة وظيفة لشروط الإستدامة الموضوعة من طرف الأبعاد الأخرى للتطور.

ولضمان إستدامة إجتماعية نأخذ المعايير التالية:

1-إمكانية الوصول للسلع والخدمات. (Jean Luc ,dubois et Francois et autres, 2002,p.01)

2- بناء القدرات.

3- الإنصاف بين الأجيال

1. **إمكانية الوصول للسلع والخدمات:** يركز على عنصرين:

1- قائمة الحاجات التي يجب تلبيتها ومجموعة السلع التي يسعى الناس إلى تحقيقها كالصحة والتعليم لأجل تحقيق قدر معين من الرفاه.

2- قدرة الأجيال على تلبية حاجاتها الخاصة والتي تتمثل في رأس المال بأنواعه والموارد الطبيعية المختلفة.

2. **بناء القدرات:** ونقصد بها تحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة (التعليم، الصحة وغيرها) من خلال بناء أشخاص قادرين على العيش والمقاربة داخل المجتمع ، (**Sen Amartya, 1987,p.09**) وهذا ما دعا إليه Sen Amartya لتحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة مع توفير عنصر الحرية.(**سان أمارتيا؛ المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1990**).

بناء القدرات يرتكز على أمرين أساسيين هما:

1- بناء القدرات للأجيال الحالة التي تعتبر ضرورية لتحقيق إستراتيجيات التنمية المستدامة.

2- التركيز على قدرات الأجيال المستقبلية لضمان الحق لها بالمشاركة في الموارد والوسائل اللازمة والفرص، لأن الأفراد الذين يمتلكون المهارات والقدرات في المجتمع في نظر (Sen Amartya) هم يشكلون القاعدة والبنية التحتية لتحقيق الإنجازات وبلوغ الأهداف في المجتمع.(**Sen Amartya, 2011**)

(**Sen Amartya**) يؤكد على ضرورة المساواة بين الأجيال في بناء القدرات خاصة من حيث الجانب الشخصي فهي تركز على تحسين المهارات الفردية على الصعيد المجتمعي. لذلك فإنه إذا أردنا تنمية اجتماعية مستدامة فإنه يجب علينا نقل القدرة العادية. (**Daly. H, 1996,p.11**) من جيل لآخر بإرساء قواعد التعليم والتدريب خاصة المهارات التي تحتفظ بها الأسر ونقلها إلى الأطفال الذين هم سفراء المستقبل وتطوير قدراتهم داخل الجيل الواحد. (**Jérome ballet et François régis Mahiau, 2003,p.10**)

إنّ التنمية المستدامة ببعدها الإجتماعي تساهم في تطوير القدرات وضمان وجود وتوزيع القدرة العادلة ونقلها بين الأجيال وبالتالي تكوين رأسمال إقتصادي واجتماعي يتم استثماره داخل المجتمع. لذلك فإنّ أيّ اضطراب في بنية المجتمع له تأثير على إمكانات الأفراد ، وهذا ما يتطلب إعادة هيكلة جديدة أيّ استراتيجية جديدة للتنمية في المجتمع من خلال تقوية المجتمعات لقدرات أفرادهم (**Dubois8.Let Rousseau,2001,p.19**) ، (أي قدرة الأفراد على المقاومة، لذلك وجب معرفة قدرة الأفراد لضبطهم داخل المجتمع). وتقييم أثر الأزمات

في المجتمع حيث نجد **70%** من الأسر تعاني من فقدان العمل بسبب المرض في زمبابوي شهدت وفاة 49% من الأفراد بسبب فيروس الإيدز بالإضافة إلى وجود العديد من الأيتام و37% في بوستان و29% في ليسبوتو هذا ما يترجم صعوبة الحصول على العمل لزراعة الأرض وغيرها من الأعمال بسبب تدمير لقدرات الناس وفقدان رأس المال الاقتصادي والبشري.**(commission européenne,2001,p.80)**.

3. **الإنصاف بين الأجيال:** نقصد به المساواة في التوزيع بين الأجيال والحصول على السلع والخدمات والعدالة في بناء القدرات إذ أن عدم المساواة بين أبناء الجيل الواحد يعوق سياسات مكافحة الفقر، ويخلق فروقا اجتماعية من جيل لآخر، **فموقف الجيل الحالي من حيث الإستهلاك والإنتاج يحدد رفاه الأجيال القادمة. (Jérome ballet et François régis Mahiau, 2003,p.05)**

يكون الإنصاف بين الأجيال صعبا بسبب ضعف بناء القدرات واستراتيجيات التنمية، وهذا ما يسبب إضطرابات اجتماعية على المدى الطويل، ويؤدي إلى سداد وصعوبة تحقيق تكامل بين المجالات الثلاث: الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي لأن رأس المال البشري مفقود، فلا يمكن وضع آليات ودراسة خطط بيئية أو اقتصادية دون مكافحة للفقر والإستبعاد الإجتماعي. **(Mahiau F.R.H, 1998,p.67)**

الشكل رقم(01): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

(أنظر الترجمة باللغة الإنجليزية في قائمة الملاحق).

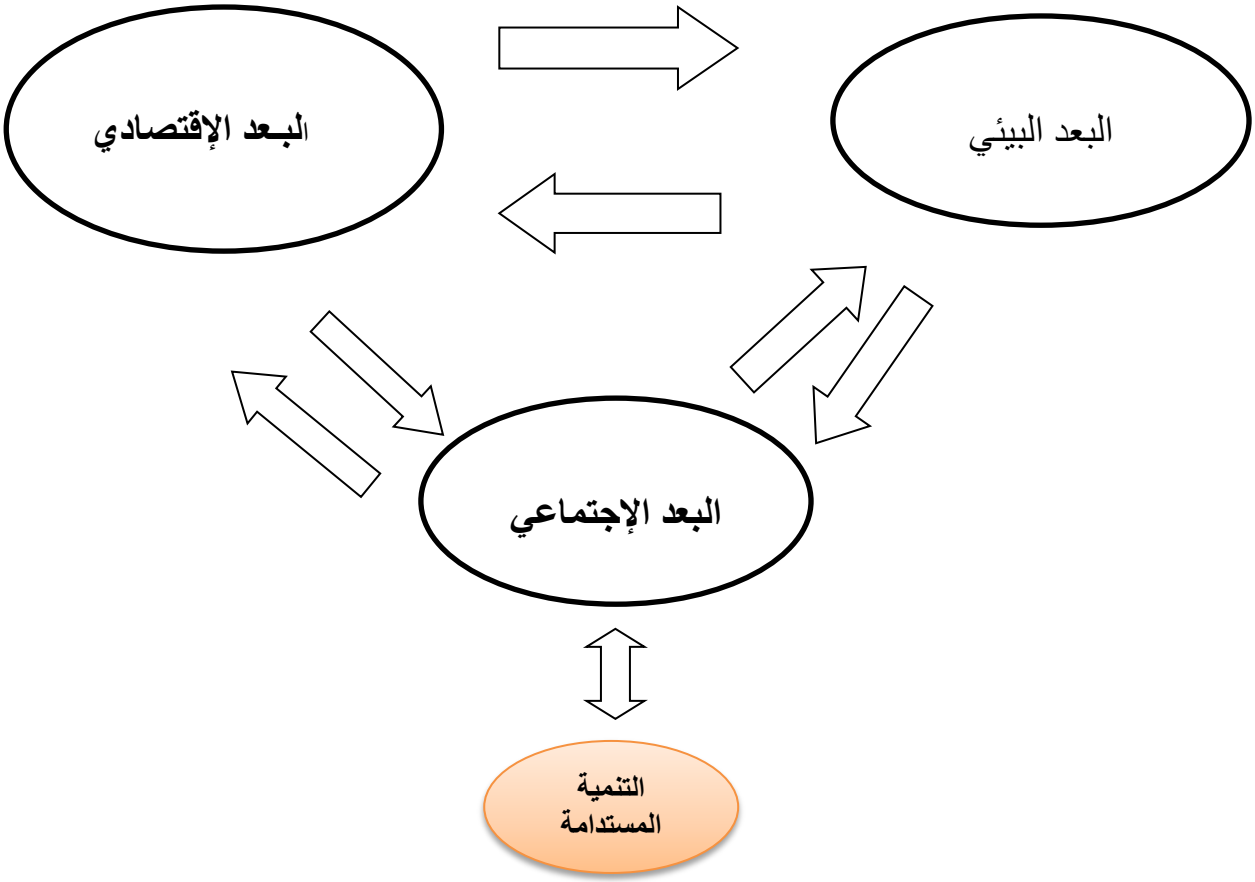

Source : (developpement durable).

إنّ المجالات التي تم ذكرها أعلاه في الشكل رقم(01) هي متداخلة ومترابطة فيما بينها،(Dubois j.L, 2003,p. 20) حيث أنه إذا حدث خلل في الجانب الإقتصادي فإنه سوف يتسبب في عواقب اجتماعية خطيرة؛ تتمثل في توليد عدم المساواة والفجوة الإجتماعية، إضعاف الهويات، تدمير التماسك الإجتماعي أي منع أيّ مجتمع من التطور وهو ما يتعلق بالمجال البيئي، (محمد عبد القادر الفقي، 2004،ص:06) فبعض السياسات البيئية لها تأثير في خفض فرص الدخل أو العمل خاصة بما يتعلق باستغلال الموارد وهذا ما يؤثر سلبا على المجتمع ، أمّا الإستدامة الإجتماعية فهي تحدد لنا كل مرة وظيفة شروط الإستدامة التي تفرضها الأبعاد الأخرى للتنمية أي أنه لوضع سياسة مناسبة يجب أن ندرس القرارات الإقتصادية والبيئية فقط على البعد الإجتماعي ولكن أيضا القرارات التي اتخذت على

الجانب الإجتماعي نفسه، لأن الإستدامة الإجتماعية تركّز على الجانب الشخصي من خلال بناء القدرات التي تنعكس على الجانب المجتمعي لذلك وجب نقل القدرة العادلة من جيل لآخر. **(جيدنز،ص:269)**

***التنمية المستدامة ورأس المال**

تنطوي التنمية المستدامة على إجراء تغيرات رئيسية وضرورية في المجتمع، إعتمادا على قاعدة صلبة لابد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها ، ونقصد بهذا الأخير أنه عليه أن يشمل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات وأبعاد التنمية، وهو بهذا المفهوم ينقسم إلى خمسة أنواع هي:

1- رأس المادي **(عثمان غنيم وماجدة ابو زنط،ص:45).**

2- رأس المال الطبيعي ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

3- رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

4- رأس المال البشري ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

5- رأس المال الإجتماعي ويشمل الثقافة الإجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

الشكل رقم(02): أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال

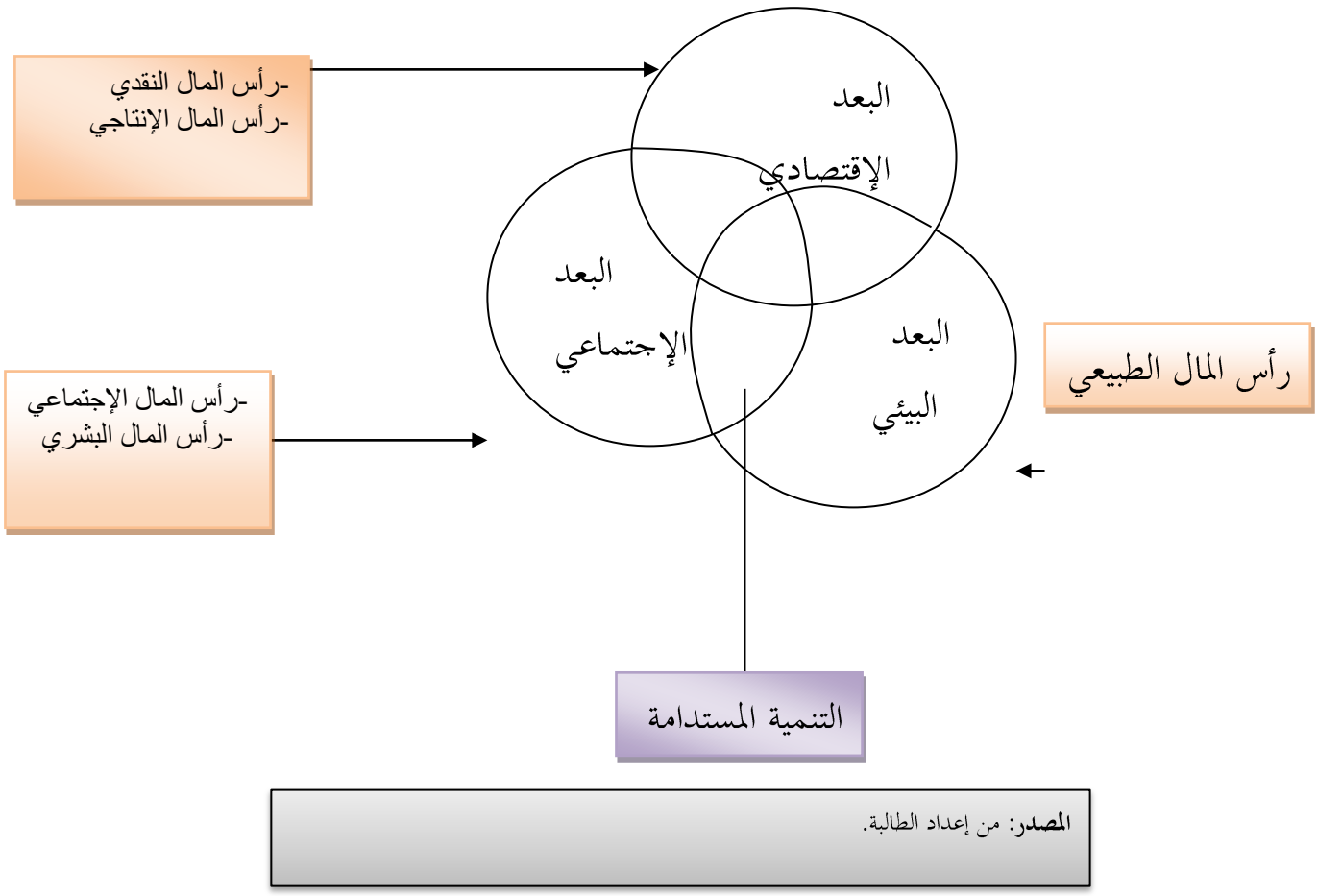

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح لنا الشكل رقم(02)أنه لأجل تحقيق التنمية المستدامة يجب الإعتماد على رأس xالمال الإجتماعي أو البشري، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحقَّق فقط إذا تمّ الإنتاج بطرق تعمل على زيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة.

5.1. قياس مؤشرات التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث مؤشرات رئيسية:

- إقتصادية فعالة.
- إجتماعية عادلة
- بيئية مستمرة. وكلها تهدف إلى إقامة مشروع التنمية المستدامة. (**Odile bovar et autres, 2008,p .51**)

إنّ هذه المؤشرات تقيّم بشكل رئيسي حالة الدول، من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكن متابعة التقدم والتأخر لكل دولة في قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة ، فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق تنمية مستدامة أم أنها لازالت متباطئة ومترددة. **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص:26).**

إنّ وجود مثل هذه المؤشرات يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والإبتعاد عن القرارات العشوائية، وقد حددت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة المؤشرات كالآتي:

1.5.1. **المؤشرات الإجتماعية**

1.1.5.1. **المساواة الإجتماعية:** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، **(التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة،ص:11)**، إذ تعكس درجة كبيرة من نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وهي ترتبط بدرجة عالية مع العدالة والشمولية في توزيع وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وقد تمّ اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الإجتماعية وهما:

1.الفقر: يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

2.المساواة في النوع الإجتماعي: يقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل. **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص:30).**

2.1.5.1. **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ؛ فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة، **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص:35)**، وغلاء المعيشة كله يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل في تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

1.حالة التغذية: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

2.الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

3.الرعاية الصحية: وتقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحة ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

2.5.1. **المؤشرات البيئية**

1.2.5.1. **الغلاف الجوي:** من بين القضايا التي تندرج ضمن الغلاف الجوي والتغيرات المناخية وثقب الأوزون ونوعية الهواء. **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص:16).**

ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، هناك ثلاث مؤشرات رئيسية ترتبط بالغلاف الجوي هي:

-**التغير المناخي:** يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

-**ترفق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة الأوزون.

-**نوعية الهواء:** يتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيطة المناطق الخضر.

2.2.5.1. **الأراضي:** إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:

-**الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-**الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

-**التصحر:** يقاس بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-**الحضرنة:** تقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة.

3.2.5.1. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**

إنّ أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية ، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والإقتصادية والإجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، أما عن المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

3.2.5.1. **التعليم:** إنّ التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، **(التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة،ص:13)**، فهناك ارتباط وثيق ما بين مستوى التعليم في دولة ما وما مدى تقدمها الإجتماعي والإقتصادي، فالتعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

1- إعادة توجه التعليم نحو تنمية مستدامة.
2- زيادة فرص التدريب.
3- زيادة التوعية العامة.

أما مؤشرات التعليم فهي كالآتي:

-**مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.

-**محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

1.5.1 .4. **السكن:** تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، مع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

5.1.5.1 **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، ومن الأمور المرتبطة بالأمن، الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والإستغلال الجنسي وغيرهما.

-**المناطق الساحلية:** تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-**مصايد الأسماك:** تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4.2.1.5. **المياه العذبة**

المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية.

(PNUD, 2009,p.06) لقد أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والإقتصادية في العالم، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه كالآتي:

1- **نوعية المياه:** تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

2- **كمية المياه:** تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخّها واستنزافها سنويا بكمية المياه الكلية.

1.3.5.1 **المؤشرات الإقتصادية للبنية الإقتصادية:** إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، **(دوغلاس موستيث، 2000،ص:20)** إن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هو كالتالي:

-**الأداء الإقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

-**التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

-**الحالة المالية:** تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2.3.5.1. **أنماط الإنتاج والإستهلاك: (دوغلاس موستيث، 2000،ص:18).**

إنّ العالم الذي نعيش فيه يتميز بالنزعات الإستهلاكية في دول الشمال، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، وبعلم جميع البيئيين أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية ، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والإستهلاك للحفاظ على الموارد، وأن تبقى متوفرة للأجيال القادمة.

1- **إستهلاك المادة:** تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا المواد الخام الطبيعية.

2- **إستخدام الطاقة:** يقاس بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، وكثافة استخدام الطاقة.

3- **إنتاج وإدارة النفايات:** تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وغيرها.

4- **النقل والمواصلات:** يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

وفي النهاية ؛ فإن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة عن مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب ، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي. ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الإستراتيجيات والمؤشرات التنموية العربية، مؤسسين بذلك لمفهوم الديمومة القوية [1]الذي يقوم على الإرادة في المحافظة على اختيارات التنمية من أجل المستقبل.

6.1. عناصر إستراتيجيات التنمية المستدامة

لكل إستراتيجية معالم محددة لذلك فإن عناصر التنمية المستدامة هي كالآتي:

1.6.1. **أشكال جديدة من الثقافة:** إن استخدام الثقافات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة هو المسبب الرئيسي في إنبعاث أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية على الإنسان، **(تقرير التنمية البشرية، 2001،ص:10)**، لذا فإن تركيز معدلات هذه الملوثات في الهواء وسبل مواجهتها تمثل مكانة خاصة في إستراتيجيات تنقية الهواء وتحسينه؛ باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى للبشر، كذلك فإنّ إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة والتكثير من المصانع المنتشرة في العالم المجاورة لمجاري الأنهار تسبب نقصا في جودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية.

من هنا تتضح الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه، ومن المهم أن ندرك أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال الثقافة التي تصون البيئة، وتضمن تأخير نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، إنّ تطوير ثقافات التنمية المستدامة هي من أولويات البحث العلمي بحيث يتم تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها، حيث يذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2001، أن هناك تفاوت بين جدول أعمال البحوث العلمية والحاجات البحثية العالمية، كما أنّ توجيه قدر غير ملائم من الإهتمام لدور العلم والتقنية في التنمية المستدامة، هو أحد أوجه القصور الأساسية في النظام العالمي الحاكم للتغيير التقني.

[1] الديمومة: مفهوم أعده الاتحاد الأوروبي سنة 1980 للمحافظة على البيئة.

2.6.1. **تقنين النفايات مع التلوث**

إنّ تطوير الثقافات يهدف إلى تقلل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية، **(الطاهر لبيب ، 2007،ص:453)** وهو يعتبر أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية والريفية على السواء ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- إدخال تغييرات على المدخلات المختلفة للصناعة والثقافات المستخدمة.

2- تحسين أساليب التشغيل، وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات.

3.6.1. **الإدارة المتكاملة للنظم البيئية:** تتمثل فيما يلي:

1- تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.

2- تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح اللازمة.

3- الدعوة النوعية البيئية وتحديد مصادر التمويل اللازمة.

4- تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمني طويل (الأهداف، الآليات، الإجراءات).

4.6.1. **الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:** تنقسم إلى قسمين:

1.4.6.1. **متجددة:** وهي نظم بيئية متجددة منها (الأسماك، الغابات، المراعي، الزراعة).

2.4.6.1. **موارد طبيعية غير متجددة:** وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم وخامات المعادن ورواسب الفوسفات.ولتعزيز التنمية المستدامة ينبغي استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدر أو تدمير في قاعدتها على مر الزمن.

5.6.1. **تحديد طاقة إستيعاب النظم البيئية:** للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للنشاط البشري فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الإستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة فإن النتيجة هي شرح في هذه الأنظمة الهشة، لذلك وجب وضع خطط ودراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب الموارد الأرضية لكل بلد.

6.6.1. **تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها :** يجب على المؤسسات القوية تعزيز وظائفها الفعالة عند الوقوع في الأزمات الإقتصادية والأخطار الطبيعية، وبخاصة عندما يتم تشخيص محددات نجاحها وتشجيع التفاعل بين القوى الإجتماعية والإقتصادية لإصلاح هذه المؤسسات. **(الطاهر لبيب ، 2007،ص:455).**

7.6.1. التعليم والتربية البيئية وتغيير الإتجاهات:

ينبغي تخصيص موارد مالية مرتفعة لتحسين مستوى التعليم من أجل زيادة المؤشرات التنافسية (**رأس المال البشري**)، ويستلزم لهذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي، من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو تنمية مستدامة.

إنّ التنمية المستدامة ليست نموذجا رياضيا يمكن تطبيقه مع ضمان النتائج ولكنها إستراتيجية قادت إليها وقائع ودروس الإستراتيجيات التي سبقتها ونجاحها يتوقف على الواقع الذي يعيشه إقليم كل بلد.

7.1. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

1.7.1. ضعف معدل النمو الإقتصادي: يشكل النمو الإقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، ويعتمد الناتج الداخلي العام كأداة لقياس النمو. لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي، وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم وارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية، حينها طبقت الجزائر إصلاحات إقتصادية ذاتية قصد تصحيح الإختلالات وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. سنة 2001. **(مجلة التواصل، 2010،ص:141)**، تمّ اعتماد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج سنة 2011 خصص له مبلغ 6% من الناتج الداخلي العام، ووفق التحولات التي تميز بها المسار التنموي بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي، فلأجل تحسين وتعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الإستثمارات يجب تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية كقطاع الزراعة والفلاحة، وإصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الإستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية مع تحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

2.7.1. تفشي البطالة: منذ سنة 1987 اتخذت إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، من خلال أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

-**النشاطات التابعة للشبكة الإجتماعية والتشغيل التضامني:** تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.

-**الإجراءات الخاصة بالاستثمار:** تهدف إلى ترقية الإستثمار والمحافظة عليه وتضم القرض المصغر ومراكز دعم النشاط الحر.

3.7.1. **تفاقم حدة الفقر:** يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر. **(علي غربي، 2002،ص:65)** لقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات، وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات من تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة، ومن خلال إصلاحات إعادة الهيكلة نجد أنّ الجزائر اعتمدت على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الأساسية سنة 1992، أدّت إلى تخفيض القدرة الشرائية، وتدهور مستوى المعيشة لدى الأفراد، لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى المساعدة، لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي سنة 1994 إلى عدة انعكاسات كون أن هذا التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان.

4.7.1. **التلوث البيئي:** إرتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية والإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات ،حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق والسعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي، وفي سنة 2003 صدر قانون 10/03. **(مجلة التواصل، 2010،ص:152)** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها والأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص

من الوزير المكلف بالبيئة.تأسست في قانون المالية لسنة 1996 إتاوة المحافظة على جودة المياه، والتي تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة لولايات الجنوب، 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب بالنسبة بولايات الشمال، وبمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات.

5.7.1. **سوء استغلال موارد الطاقة:** والذي يمكن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006، وكذلك نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح. **(وزارة الطاقة و المناجم، 2006).**

8.1. **مفهوم التنمية البشرية**

نشرت هيئة الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم تعريفا شاملا للتنمية البشرية: "هي عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها". **(rapport PNUD, 1990,p. 10)** وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير، ولكن الخيارات الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة صحية ومادية وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وقد أوضح التقرير أن الإنسان هو محور التنمية وهو وسيلتها وهو الغاية منهم لذلك فالتنمية البشرية ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن محصلتها ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة على التطور والنمو والارتقاء. **(أسامة عبد الرحمان، 2003،ص:17)**

التنمية البشرية هي: تنمية الناس، من قبل الناس، من أجل الناس

الإستثمار في الإنسان الإنسان صانع التنمية الإنسان هدف التنمية

وقد شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا ممكن ملاحظته من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990.

(التقارير العالمية لهيئة الأمم المتحدة).

– مفهوم وقياس التنمية البشرية سنة 1990.
– تمويل التنمية البشرية لسنة 1991.
– الأبعاد العالمية للتنمية البشرية لسنة 1992.
– المشاركة الشعبية لسنة 1993.
– الأبعاد الجديدة للأمن البشري لسنة 1994.
– نوع الجنس والتنمية البشرية لسنة 1995.
– النمو الإقتصادي والتنمية البشرية لسنة 1996.
– التنمية البشرية ومحاربة الفقرة لسنة 1997.
– الإستهلاك من أجل التنمية البشرية لسنة 1998.
– مفهوم العولمة ذات الوجه الإنساني لسنة 1999.
– حقوق الإنسان والتنمية البشرية لسنة 2000.
– توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية لسنة 2001.
– تعميق الديمقراطية في عالم منفتح لسنة 2002.
– الأهداف الإنمائية للألفية: إتفاق بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية 2003.
– الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع لسنة 2004.
– التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوي 2005.
– أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه سنة 2006.
– مكافحة تغير المناخ لسنة 2007.
– محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني عالم متغير لسنة 2008.
– التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري لسنة 2009.
– الثورة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية لسنة 2010.
– الإستدامة والإنصاف: لأجل مستقبل أفضل للجميع لسنة 2011.
–نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع لسنة 2013.

حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 فإن الجزائر تحتل المرتبة 93 من بين 185 دولة في العالم، (**هيئة الأمم المتحدة، 2013،ص:157**) وهذا بعد أن أدمج برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي نشاطه ضمن اتفاق المقر الموقع من طرف الحكومة الجزائرية سنة 1997. **(موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر).**

1.8.1. الأهداف التنموية للألفية

تنبثق أهداف وغايات "الأهداف التنموية للألفية" عن إعلان الألفية الموقّع من طرف 189 بلدا بما في ذلك 147 رئيس دولة، والمعتمدة في قمة الألفية التي عقدت في نيويورك في سبتمبر 2000، وتعتبر الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر إليها بشكل متكامل، وهي تمثل شراكة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، وهي ترمي إلى دراسات بيئية مساعدة على المستويين الوطني والدولي على حد سواء في صالح تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

الجدول رقم(01): الأهداف التنموية للألفية.

الأهداف والغايات	مؤشرات مراقبة التقدم المحرز
الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين	
الغاية 1: **خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دور واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2018**	1- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم. 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات x عمق الفقر). 3- حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني.
الغاية 2: **خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990-2018**	4- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات. 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	
الغاية 3: **مع حلول عام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان ذكورا وإناثا على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية**	6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. 7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الـــ 15 و20 سنة.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
الغاية 4: **إزالة التفرقة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ونفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول عام 2015 كحد أقصى**	9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. 10- نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24. 11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 12- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان الوطني.
الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال	
الغاية 5: **خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015**	13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 14- معدل وفيات الرضع. 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).	
الغاية 6: **خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.**	16- معدل وفيات الأمهات / النفاس. 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذو مهارة.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى.	
الغاية 7: **إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز بحلول عام 2015.**	18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللائي يتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما. 19- نسبة السكان بين سن 15 و24 سنة الذين لديهم معرفة شاملة.

المصدر: (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، 2003،ص:21).

2.8.1. دليل التنمية البشرية

لقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة "دليل التنمية البشرية". (إلياس بيضون، 2008،ص:59) (**indicateur du développement humain**)، وهو يتكون من ثلاثة مكونات تتمثل في: (الصحة، التعليم والعيش الكريم).

1- **الصحة:** ويعبر عنها أمل الحياة عند الولادة والمستوى الصحي.

2- **التعليم:** وتمثله معدل رفع الأمية في صفوف الكهول ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، الثانوي، والجامعي.

3- **العيش الكريم:** ويمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب تكافؤ القدرة الشرائية « **parité des pouvoir d'achat** »، **تكافؤ القدرة الشرائية**" هو عدد الوحدات النقدية اللازمة في بلد ما لشراء سلعة أو خدمة من السوق المحلية تعادل ما يسمح بشرائها دولار واحد من السوق الأمريكية، ولم يكن هذا الإختيار عفويا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي: الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق تتأتى مبادرة الأمم المتحدة بوضع "دليل التنمية البشرية"، بعد أن أظهرت التجارة منذ السبعينات أنه بالرغم من النمو الإقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية إلا أنها ظلت تعاني من زيادة عدد الفقراء وبؤس أحوالهم، وثبت قصور مؤشر متوسط نصيب الفرد من "الناتج الداخلي الخام" في الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

يحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بطريقة البنك الدولي التي تقضي بتقدير إنتاج البلاد المعنية بالأسعار الجارية فيها ، ثم تحويل القيم المتحصل عليها إلى الدولار باستخدام متوسط مصحح لمعدلات قيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أما الناتج الداخلي الخام بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية" فهو يقدر إنتاج مختلف البلدان بالتعميم على نفس الأسعار بحيث يكون للسلعة الواحدة (500غ من الخبز مثلا) سعر موحد لجميع بلدان العالم مما يسمح بمقارنات أفضل، وهذا يفوق الناتج الداخلي للفرد الواحد ببعض البلدان الصناعية الجديدة مثل: هونغ كونغ وسنغافورة، المستوى الذي بلغته كندا أو معظم البلدان الأوروبية، كما يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الصين على 2900 دولار في سنة 1995 حسب طريقة تكافؤ القدرة الشرائية.

الشكل رقم(03): مؤشرات دليل التنمية البشرية.

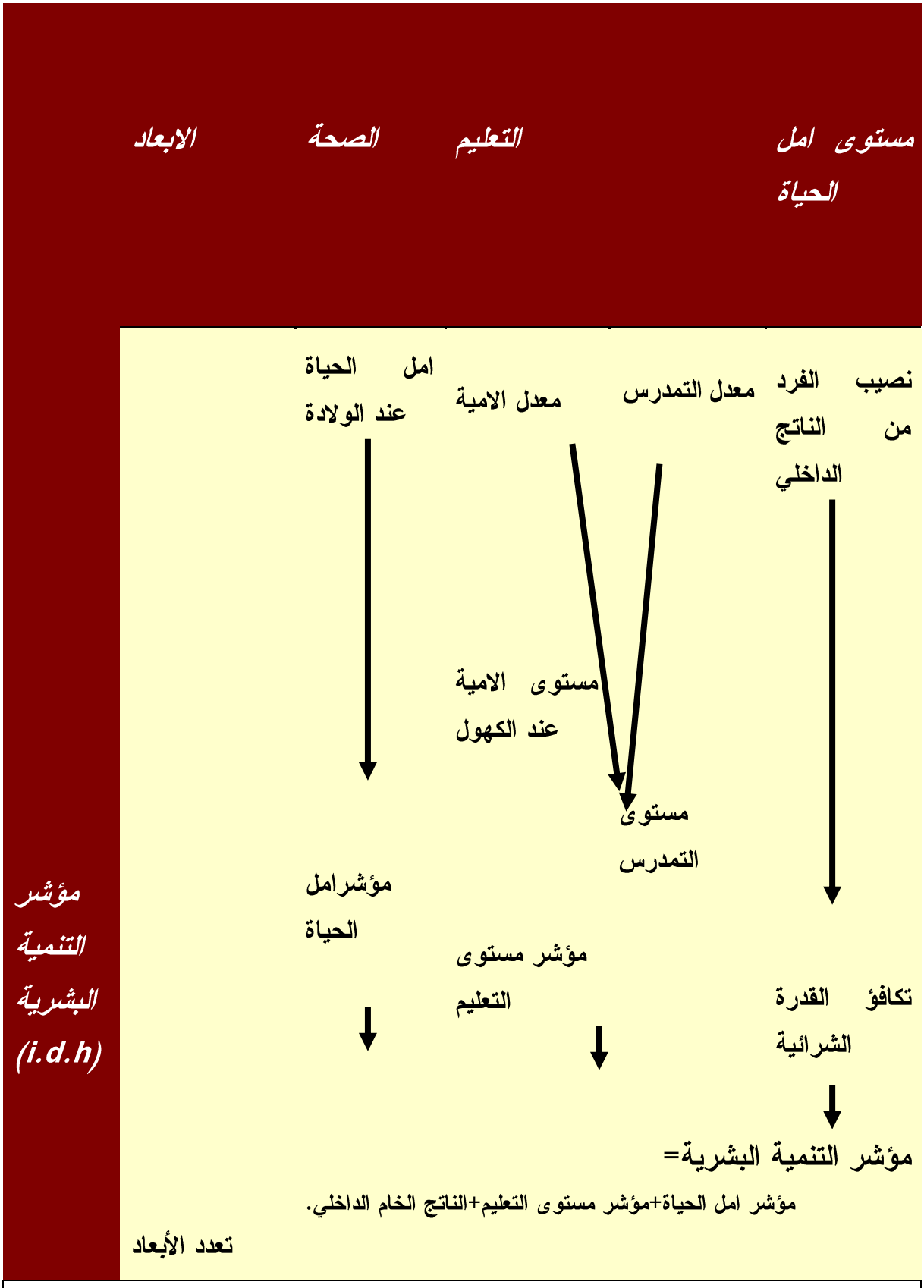

Source : (pnud, 1993,p.30)

يبيّن لنا الشكل (03) أهم مؤشرات قياس التنمية البشرية وهذا ما ورد ذكره بالتفصيل في قياس دليل التنمية البشرية فهي مترابطة ومتداخلة فيما بينها حيث أن كل مؤشر مرتبط ببعد تنموي معين.

9.1. مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

صنّف التقرير العالم للتنمية البشرية الصادر سنة 2003 الجزائر في المرتبة 107 دوليا من مجموع 175 دولة حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية قيمة 0,704%، وفي سنة 2002 إحتلّت الرتبة 106 من مجموع 150 دولة، المؤشر قدره 0,677%، والمرتبة 100 سنة 2001 من مجموع 162 دولة وقيمة المؤشر 0,693%، وبالتالي فحسب مؤشر التنمية البشرية تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين (0,500 و0,799)، وهذا رغم تراجع ترتيبها ويمكن تفكيك هذا المركب حسب مؤشراته كما يلي:

– **مؤشر الأمل في الحياة:** حيث بلغ (0,74% وهو معدل متوسط بفئة التنمية البشرية المرتفعة ويشير إلى أن 74% من مجموع السكان يفوق عمرهم المتوقع عند الولادة سن الأربعين.(CNES ,2008,p.17)

– **مؤشر مستوى التعليم،** بلغ هذا المؤشر معدل 0,69%، وتعتبر نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع مستويات التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة، حيث بلغت نسبة الأفراد غير الأمين مستوى 68%، وبلغ 71% من إجمالي السكان

– **مؤشر الناتج المحلي الخام:** سجل هذا المؤشر مستوى 0,69% وهو مستوى متوسط، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 6090 دولار (مقدر بـــ PPA) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فمثلا تشكل نفسه النسبة في النرويج ما يقدر بـــ 29620 دولارا و20530 في الإمارات العربية المتحدة، وذلك رغم النمو الاقتصادي الكبير المحقق سنة 2003 أما بالنسبة لقيمة مؤشر التنمية البشرية فقد قدر بـــ 0,760 %بالنسبة لسنة 2006 و0,768 %سنة 2007 و0,779% سنة 2008 والجدول التالي يبين ترتيب مؤشرات دليل التنمية البشرية.

الجدول رقم(02): تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده.

السنوات	1995	1999	2000	2004	2005
مؤشر التنمية البشرية		0،695	0،705	0،750	0،761
مؤشر امل الحياة عند الولادة	0،704	0،783	0،792	0،830	0،827
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	0،640	0،661	0،666	0،708	0،226
مؤشر مستوى التعليم		0،699	0،659	0،711	0،711

Source : (cnes, 2006,p.17)

يبين لنا الجدول رقم(02) تطور دليل التنمية البشرية حيث أنه شهد ارتفاعا ملحوظا من قيمة0،695%سنة 1995إلى قيمة0،761 %سنة 2005.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مدى أهمية مفهوم التنمية المستدامة والتنمية البشرية، باعتبارهما تحديّا كبيرا يقف أمام تطور المجتمعات البشرية، وتوضيح مدى ضرورة إيجاد إطار للمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المستويات التنموية للدول، وإتاحة المقارنات الدولية في هذا المجال؛ فقد استحدث دليل التنمية البشرية وتبعه استحداث أدلّة أخرى تستند في معظمها إلى عدد محدود من المؤشرات.

ولا شك أنّ قياس التقدم المجتمعي قد أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لضمان الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جهة، والتعرف على مكامن الخلل في الجوانب الحياتية ليتسنى التعامل معها، وإيصالها إلى مستوى تنموي من جهة أخرى، بتوجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيع أمثل للخدمات التنموية ، وتحسين المستوى التنموي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه من خلال المحافظة على القدرات الإجتماعية،الإقتصادية والبيئية للجميع من خلال العدالة في التوزيع ونقلها بين الأجيال .

الفصل الثاني

الفقر والتنمية المستدامة

-أية علاقة؟-

تـــمـــــهيد

إنّ الدراسات الإحصائية أبرزت لنا الصعوبات الموجودة لقياس الفقر، خاصة في السنوات الأخيرة حيث قدمت العديد من المحاولات لأجل الأخذ بتشخيص هاته الظاهرة ومعالجتها.

ورغم جميع هذه المحاولات فإنه لا يزال عدد كبير من الفقراء يعيشون على مستوى دخل لا يكفي لتلبية الإحتياجات الإنسانية الأساسية، ويفتقر هؤلاء إلى الفرص، ويعيش أغلبيتهم على أقل من دولار واحد في اليوم للفرد الواحد.

2. الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة

1.2. مفاهيم الفقر

على الرغم من أن الفقر أصبح رفيقنا الدائم يمسي ويصبح معنا، إلا أننا لم نتمكن بعد من تقديم تعريف موحد له، على اختلاف تخصصاتنا ووظائفنا، وحتى مدى تأثرنا به، فالإقتصاديون يركزون على الجانب المادي فيعتمدون مؤشر الدخل، ويقدمون التفسير الإقتصادي له، في حين أن الإجتماعيين يعتبرونه شكلا من أشكال الحرمان والتهميش ويركزون على ضرورة الإدماج الإجتماعي للفقراء وسبل تعزيز آليات الحماية الإجتماعية، أمّا رجال الدين فيعتبرون الفقر هو قضاء الله، وهم يركزون على ضرورة دعم التكافل الإجتماعي بين الأفراد، في حين أن السياسيين يعتبرون الفقر سببا من أسباب الضغوط الإجتماعية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار الإجتماعي وبالتالي فلابد من اعتماد أساليب من أجل امتصاص غضب الفقراء والمحرومين وتجنب الآفات الإجتماعية التي يمكن أن تنجرّ عن استفحال هاته الظاهرة.

والفقر ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية، ففي بعض الأحيان تزداد حدته فيتحول إلى مجاعة، وفي أوقات أخرى تخف إلى درجة أن يقبل الناس به كظاهرة عادية، ومع أنه كثيرا ما كانت تفسر المجاعات على أنها ناتجة عن كوارث طبيعية، إلا أن هنالك من حاول تقديم تفسيرا إقتصاديا واجتماعيا، ومن هؤلاء نذكر المفكر والمؤرخ تقي الدين المقريزي، **(الفقر و التعاون، مارس2003،ص:225)** في معالجته للأزمة التي حلت بمصر في عصره، وقد حدثت مجاعة في بنغلاديش في 1974 وقد عزى بعضهم سبب مصرع نحو مليون شخص فيها إلى فيضانات الصيف التي أدت إلى تدمير محصول الأرز في الصيف والخريف.

لذلك يمكن التمييز بين ثلاث معان للفقر هي:

1- المعنى الأول

- "**الفقر الإجتماعي**" يشمل عدم المساواة الإجتماعية والشعور بالنقص والإستغلال **(Nicole barthe et Jean-jaques rose, 2011)**.

2- **المعنى الثاني**

- "**العوز والحاجة**" ويقصد به فئة من الناس غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية في أي وقت من الأوقات فهو يعد نموذجا للعلاقات الإجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين الذين يطلبون المساعدة.

3- **المعنى الثالث**

- **الفقر الأخلاقي** يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية ويشير هذا المعنى إلى ما إذا كان الفقر مقبولا أخلاقيا في مجتمعه. (**اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي1999،ص:06**).
- فمن حيث المعنى اللغوي يشير الفقر إلى العوز والحاجة.

عرّف **لسان العرب** الفقر بأنه: "عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية الخاصة واحتياجات من يعيلهم".

- **تعريف A. Sen للفقر**: عرف الفقر بـــ: حالة الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من دخل عالي(**A.K.sen, 1978,p.18**) ، ونسارع لنلاحظ اختلافا جوهريا عن التعرف الذي جاء به الإمام أبو حامد الغزالي: حيث عرف الفقير بقوله أنه: كل فاقد للمال نسميه فقيرا.

2.1.2. تعريفات دولية للفقر

-**تعريف البنك الدولي:** في تقريره الثالث عشر لعام 1990. (**اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي، 1999،ص:07**) الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة.

-**تقرير 2000-2001**: إنتقل الفقر من مفهوم نقص الحاجات الأساسية إلى مفهوم يضم الخطر والمجازفة وعدم القدرة على توفير الإمكانيات، وانعدام القدرة على التعبير والمشاركة في الحياة الإجتماعية. (**إسماعيل سراج الدين و آخرون، 1992،ص:38**).

–تقرير التنمية الإنسانية العربية: الفقر هو عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان إجتماعي. (تقرير التنمية الإنسانية، 2002،ص:10).

–تقرير التنمية البشرية: الفقر هو الحرمان من العناصر الأساسية البشرية للفرد والمتمثلة في الرعاية الصحة الجيدة، مستوى تعليمي ومعيشي لائق (اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي، 1999،ص:09).

–عرّفت إحدى الدراسات الفقر في الأردن: هو الحالة التي لا يتوفر فيها الدخل الكافي لسد الحاجات الأساسية لأسرة وتشمل الحاجات، الطعام، الملبس، السكن والتعليم. (اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي، 1999،ص:274).

–قال روبارت منكمارا: الرئيس الأسبق للبنك الدولي: الفقر هو وضع تضيق فيه سبل العيش بفعل سوء التغذية والأمية والمرض، والجوار القذر وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض مستوى متوسط العمل المتوقع إلى حد يتدنى عما يصفه به أي تعريف معقول للفقر. (اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي، ،1999، ص:223).

–تعريف هيئة الأمم المتحدة: تبنّت في البداية مفهوما ضيقا إذ عرّفت الفقر بأنه العوز المادي، والفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر، وتضمن إمكانية الحصول على الإحتياجات الإنسانية الأساسية، وتبنت فيما بعد مفهوما أكثر شمولا للرفاه الإنساني والذي يستند إلى آراء **SEN AMARTYA** عن القدرة الإنسانية "**(PNUD,2000,p.19)**

– تعريف الفقراء للفقر

قام البنك الدولي بدراسة ميدانية لمعرفة مفهوم الفقر عند الفقراء ضمت 60 ألف رجل وامرأة ينتمون إلى 60 بلدا من كل أنحاء العالم، وقد عرف من خلال ذلك الفقراء كالآتي: (مجلة التحويل و التنمية، 2000،ص:19).

"الفقر هو أن تعيش يوما بيوم دون مال" امرأة من سكان البرازيل.

"لو أردت شيئا ليس لك القدرة على عمله ذلك هو الفقر" رجل من نيجيريا.

"عندما يتنافس الفقراء والأغنياء على الخدمات الأولوية للأغنياء" رجل من كينيا.

أما الإنسان الفقير فيعرفه **محمد يونس*** أن من أسلم المعايير هو أنه عرفه بالدخل (الممتلك ات) ويمكن أن تكون ثلاثة: فالمستوى الأول هو الفقير يمثل 20 إلى 25% من قاع المجتمع أن المستوى الثاني فيمكن أن يشمل 35 إلى 40% الذي هو في القاع والثالث من

50–55% وهكذا وهو ما يؤدي إلى بناء مادة الفقر متعددة الأبعاد كل عنصر فيها يشير إلى فئة خاصة من الفقراء. **(مجدي سعيد، 2007،ص:32)** و الشكل التالي يبين لنا تطور مفهوم الفقر.

الشكل رقم (04) : تطور مفهوم الفقر

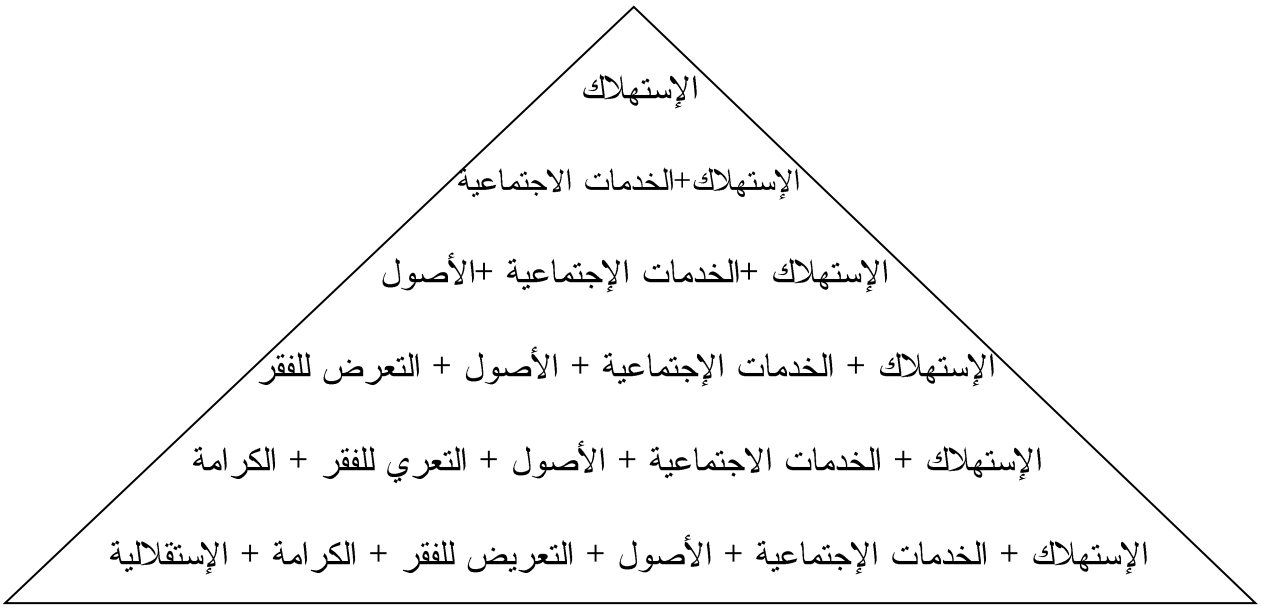

Source : (Jean pierre cline et autre, 2003,p03).

2.2. الأنواع المتعددة للفقر

1.2.2. الفقر المدقع

هو حالة من حالات الفقر، التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الإعتيادية. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:30).**

* محمد يونس ؛الحائز على جائزة نوبل للسلام لتأسيسه بنك الفقراء في بنغلاديش لعام 2006

2.2.2. الفقر المطلق

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:31)**.

3.2.2. الفقر النسبي

عرّف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل الأسفل أي أنه يتغير مع تغيرات مستوى الدخل. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:32)**.

4.2.2. الفقر الإنتقالي

وهو متعلق بالإنتقال المباشر للفقر والمتعلق بمتغيرات الدخل لعدد أفراد الأسرة والتقسيمات الديمغرافية، لذلك فمفهوم الفقر هنا يتغير من زمن إلى آخر.
(Smahi ahmed, 2009,p.33)

5.2.2. الفقر الفوري

هو حالة من حالات الفقر تميز بين الفقراء الدائمين (الشخص الذي يكون لديه فقر مستمر) والأشخاص الذين يكون لديهم فقر مؤقت

6.2.2. الفقر الفردي

هو ظاهرة فردية تعود إلى الأفراد أنفسهم وهم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع. **(Smahi ahmed, 2009,p.33)**

3.2. أهم المدارس الأساسية للفقر

1.3.2. مدرسة الرفاهية: ترى بأن الفرد منتفع من عملية التنمية وليس فاعلا في إحداثها، **(مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:193)** وهذا يعني أنّ التنمية تعني الزيادة في رفاهية الأشخاص بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة أو الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية، وهي تركز على رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، ورفاهية المجتمع هي مجموع رفاهيات الأفراد، وبالتالي فإن دراسة الرفاهية يجب أن تنصب على دراسة سلوك الفرد في سعيه نحو تحقيق رغد العيش، ويفترض راولز (Rawls) في كتابه نظرية العدالة (1971) بأن كل الأفراد في مثل هذا المجتمع قد يتعرضون لخطر أن يصبحوا في النهاية فقراء، ولذلك فقد وضع معيار العدالة التوزيع، يقتضي فيه:

1- أن يكون هناك حد أدنى للفقر.

2- أن تحقيق المساواة لا يصبح له مبرر اجتماعي إلا إذا زاد في نفس الوقت الدخل الأساسي للفقراء. فالتوازن الإجتماعي يتحقق بالجمع بين التوازن الإقتصادي والتوازن في التوزيع ، والمقصود بالتوازن في التوزيع هو مجموعة القيم التي يتضمنها توزيع الدخل ليكون مقبولا اجتماعيا، ويؤدي سوء نظام التوزيع في المجتمع إلى زيادة درجة الفقر مطلقا ونسبيا، إذ أنّ الفجوة بين الفقراء والأغنياء تزداد اتساعا، وسوف يتولد عن ذلك وفق تحلل ديناميكي، إختلال في التوازن الإجتماعي، وهو ما يعني حلول الإستقرار في المجتمع وزوال الثقة في النظام الإجتماعي وهروب رؤوس الأموال الموجودة في المجتمع.

2.3.2. **مدرسة الحاجات الأساسية للإنسان:** ترى بأنه يجب إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادة والخدمات الأساسية وتنظر لظاهرة الفقر على أساس أنها مشكلة ويجب حلها.

3.2.2. **مدرسة الوظائف والقدرات:** ميّز **(Sen. Amartya)** بين الوظائف والقدرات، فالوظيفة في مفهومه هي الإنجاز بينما القدرة هي القابلية على الإنجاز. **(عدنان داوود العذارى، 2010،ص:26)** والوظائف هي أكثر ارتباطا بمستوى المعيشة، أما القابليات فهي عبارة عن مجموعة أفكار للتعبير عن الحرية ؛ من خلال تحقيق الفرص الحقيقية التي يمكن أن يمتلكها الشخص بقيادة الحياة ، وعليه فإن الفقر هو نقص في القدرة الإنسانية "الفردية والمجتمعية وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين وزمن معين مما يؤدي إلى نقص كلي أو جزئي في إشباع الحاجات المادية والإجتماعية والثقافية، والنفسية للأفراد والجماعات".

3.2. أسباب الفقر

1.3.2. الأسباب الديمغرافية

إنّ سرعة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الفقر، إذ أنّ الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية. إنّ زيادة معدلات النمو السكاني تؤدي إلى إعاقة النمو الإقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة. **(عمر محي الدين، 1999،ص:244)** ويعد النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعا وبشكل إستثنائي أعلى

بـــ 55% من معدل النمو في بلدان الدخل المتوسط والدخل المنخفض. (محمد الأسعد، كانون الثاني ،1992،ص:101).

وقد أشار **توماس مالتوس*** في كتابه "النمو السكاني" إلى أنّ النمو السكاني سوف يؤدي إلى استنفاذ الأراضي الخصبة و سيقود في النهاية إلى انتشار المجاعات و الأمراض و الحروب. (نبيل حامد حسن ،ص:02).

2.3.2.الأسباب الإجتماعية

1.حجم الأسرة: يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة ؛ وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم، وينتج عنها الفقر بأتم معناه. (مجلة الاقتصاد و المناجمنت،2003،ص:183).

2.البطالة: البطالة أحد أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد البطالين على المال، أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية.

–نقص الخدمات في المجال الصحي والتعليم بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات الصحة والإجتماعة.

–تهميش دور المرأة في المجتمع.

3.3.2.الأسباب السياسية (عدنان داوود العذارى، 2010،ص:86)

1.3.3.2.الأسباب الداخلية

طبيعة النظام السياسي والإقتصادي السائد في بلد ما، فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن ، ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة انتشار الفساد .

2.3.3.2. الأسباب الخارجية

الإحتلال الأجنبي كما حدث في العراق بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفقير الشعوب؛ومن ثم حرب الخليج وما تبعها من فرض الحصار على الشعب العراقي، إذ بلغ

* توماس مالتوس مؤسس نظرية النمو السكاني

عدد الفقراء 10144830 سنة 2000، وكذلك النزاعات الطائفية في لبنان في عقد الثمانينات، ولهذا فالحروب والصراعات الأهلية أضحت المحددات الهيكلية والجوهرية للفقر.

4.3.2. الأسباب الإقتصادية

1- إنحياز نمط النمو المحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء ويمكن بيان ذلك من خلال:

أ- التباينات الواسعة في توزيع الدخل. (عبد الحميد الإبراهيمي، 1997،ص:32).

ب- تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف.

ج- العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.

2- ترييع الإقتصاد العربي، وتدهور أسعار النفط والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الارتكازية، وضعف المنافذ العالمية للسوق، نتيجة ارتباط أسواق السلع والخدمات بمؤسسات وشركات عالمة مما تسبب بخلل في الهياكل الاقتصادية والتجأت الدول إلى صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي. (عدنان داوود العذارى، 2010،ص:82)

أمّا بالنسبة للجزائر فإن أسباب حدة الفقر يمكن إرجاعها بدرجة أساسية إلى العاملين التاليين:

1- الصعوبات والمشاكل الاقتصادية يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:

أ- **السياسات الداخلية التوسعية** (مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:207).

نفّذت الجزائر برامج إنفاق ضخمة مقارنة مع الإرادات الحكومية المتاحة لها، مما أدّى إلى تنامي العجز في الميزانيات الحكومية، وقد لجأت الحكومة إلى التوسع في إصدار الكتلة النقدية، والاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الميزانية، ترتّب على ذلك توسع في السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور ميزان المدفوعات، وتنامي المديونية الخارجة.

ب-**الصدمات الخارجية**

تعرضت الجزائر والدول النامية منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات والتطورات الخارجية السالبة التي أثّرت على الناتج القومي، (مجلة الاقتصاد

والمناجمنت، 2003،ص:208) وعقدت أوضاع ميزان المدفوعات...الخ، وتتمثل هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

* إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات والتي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية.

* تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، فعلى سبيل المثال: إنخفضت أسعار الفوسفات الخام بحوالي 40% بين بداية فترة (1981–1987) ونهايتها وسجلت أسعار النفط انخفاض كبيرا منذ عام 1981، بل انهار سعر النفط ابتداء من شهر مارس 1986، مما أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي 7 ملايين دولار سنة 1986.

* إنخفاض قيمة الدولار.

* إشتداد الحماية في الدول الصناعية وركود النمو الإقتصادي وضعف نمو التجارة الدولة.

* عملت البنوك الغربية على تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية، ولقد كان لهذا الإختراع المالي الذي بدأت تعرفه الأسواق المالية العالمية مع حلول منتصف الثمانينات إنعكاسات على الدول المدنية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك لآخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى ، ومن دولة لأخرى، في وقت قصير جدا بسبب تداول الوسائل الإلكترونية الحديثة.

ج– ضعف وتراجع معدلات النمو الإقتصادي

أخذ الإقتصاد الجزائري يكشف منذ الثمانينات علامات بارزة من التعب والعبء ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف وتراجع معدل النمو الإقتصـــادي خلال الفـــترة 1985–1995.

مما أدّى إلى ارتفاع معدل البطالة، وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين، (مجلة الإقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:209) إنّ العامل الرئيسي وراء ضعف معدلات النمو الإقتصادي يعود بدرجة كبيرة إلى الإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري؛ فقد أفرزت سياسات تقييد الأسعار والعمل بأسعار صرف مغالى فيها للعملة الوطنية، وأسعار فائدة حقيقية سالبة، تشوهات واسعة في هيكل الأسعار والحوافز، مما أضعف من كفاءة

تخصيص الموارد. وكذلك أدت إستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، والتركيز على منح الميزات لمناعات إحلال الواردات وحمايتها من المنافسة الخارجية إلى جذب الموارد إلى تلك الصناعات ،كما أن التركيز على قيادة القطاع العام للنشاط الاقتصادي والإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الإستثمار والإنتاج، إلى تزايد أعداد المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبئا كبيرا على الميزانية الحكومية.

2- فشل الإصلاحات الإقتصادية الذاتية والمدعومة من قبل المؤسسات الدولية في علاج المشاكل الإقتصادية:

أ- **الإصلاحات الاقتصادية الذاتية:** ومرت بمرحلتين:

* مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية.

* مرحلة إستقلالية المؤسسة الإقتصادية العمومية.

1. إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية)

صدر مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في 1980/10/14، ومن أهدافه الأساسية:

* إدخال مزيد من المرونة في تخصيص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.

* تعزيز أدوات التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بسرعة، ولتحقيق ذلك يجب القيام بالآتي:

- التطهير المالي للمؤسسات.
- إعداد مخططات الإنتاج.
- إجراء تعاقدات بين المؤسسات فيما يخص مبادلاتها.

* إعتماد اللا مركزية للنهوض بالإقتصاد الجهوي والمحلي.

2. إستقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية (مجلة الإقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:211)

بدأت تظهر مقاصد الإصلاح وتنظيم الإقتصاد الوطني إبتداء من سنة 1986، وخاصة عند انهيار أسعار النفط وانخفاض مداخيل الصادرات لدرجة كبيرة، في جانفي 1988 صدرت القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومة، أخذت وتيرة الإصلاحات تتزايد منذ سنة 1989 بعد التعديل الدستوري ومجيء الحكومة المعروفة بحكومة

الإصلاحات الاقتصادية، وازدادت وتيرة التوجه نحو إقتصاد السوق بصدور قانون النقد والقرض (90/10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، وتلته مراسيم وأوامر تنفيذية، ثم صدور قانون توجيه الإستثمارات (93/12) المؤرخ في 1993/10/5 الذي جاء بامتيازات وتشجيعات إلى المستثمر المحلي والخارجي في هذه الفترة تميز الإقتصاد الوطني باختلالات كثيرة منها:

– نمو جد مرتفع للتكلفة النقدية.

– معدل تضخم مرتفع (32% سنة 1992، 20,8% سنة 1993).

– ضعف دائم في قدرات الاستعمال في القطاع الصناعي.

– تزايد حجم البطالة واستمرار الدون الخارجية، وخير دليل على فشل التصحيح الإقتصادي الذاتي هو تبن برنامج التصحيح الإقتصادي المدعون من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

4.2. أبعاد الفقر

1.4.2. الأبعاد المادية (A.K.sen, 1978)

1. **مستوى المعيشة:** الفقر يأخذ بمستوى المعيشة العام أو الحاجات الأساسية.

2. **الحاجة:** وتتمثل في نقص الحاجات المادية مثل: الغذاء، المسكن، الملبس ...الخ.

3. الحرمان المتعدد: وهي الحالات التي يعاني منها الأفراد من الحرمان المرتبط بالمواد المحدودة.

2.4.2. الأبعاد الإجتماعية

1. **العزلة:** إن الفقر يتسبب في تهميش مجموعة معينة من الأشخاص وإقصائهم من ممارسة حياتهم بشكل عادي.

2.فقدان الحق: إن الفقر يؤدي إلى نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الإجتماعية والإستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

3.**إنعدام الأمن:** عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب التي تهدد حياة الأفراد.

3.4.2. الأبعاد الإقتصادية

1.إنّ الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات تؤثر على أفراد المجتمع مثل : عدم الإستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الإقتصادي للبلد أو المجتمع.

2. **عدم المساواة:** ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الفقير هي اللامساواة بين الأفراد في المجتمع من حيث الموارد.

3.**الطبقية بين فئات المجتمع:** ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعّالة بين أفراد المجتمع .

الشكل رقم (05):السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد(بالنسبة المئوية).

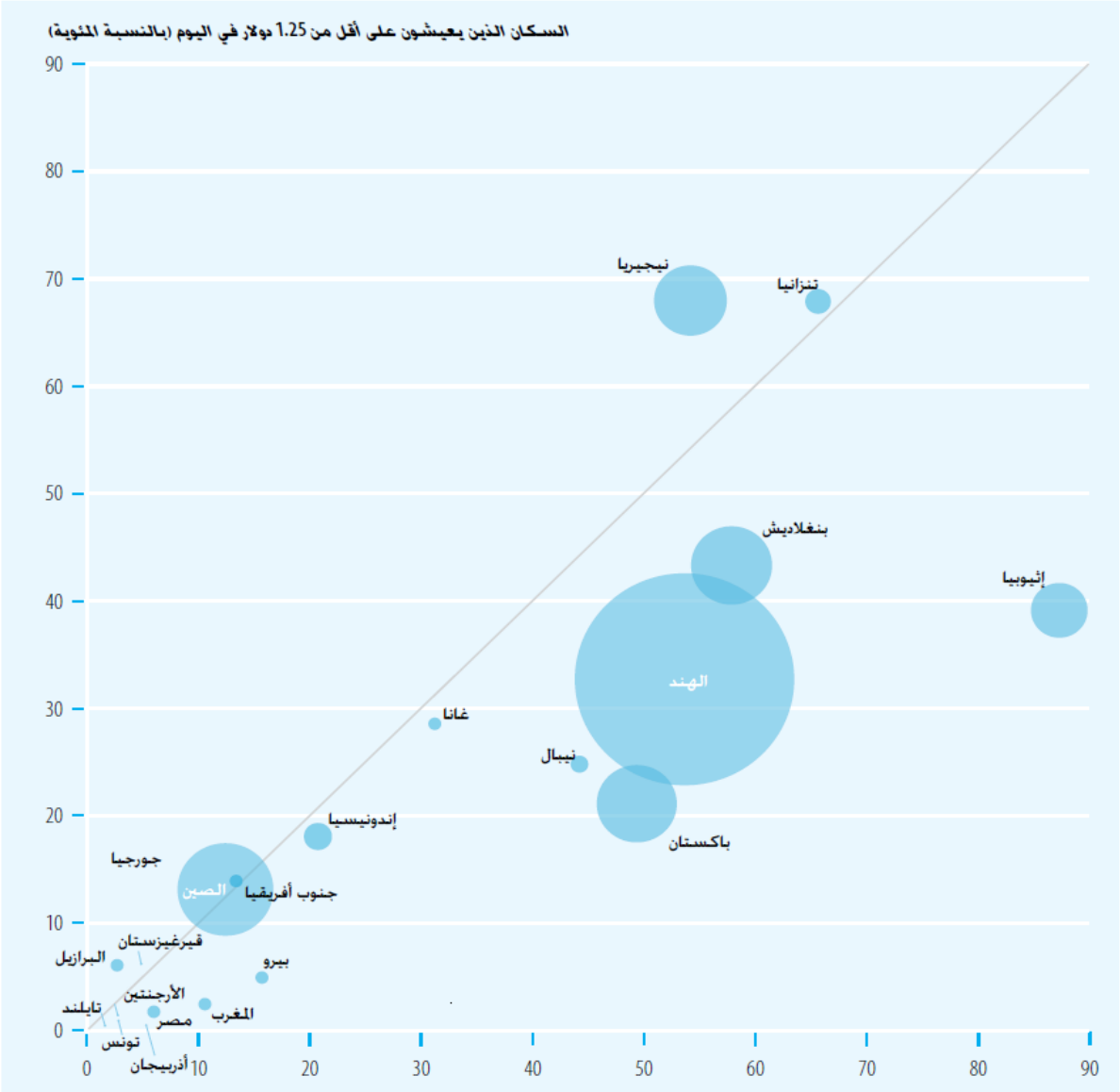

المصدر: (هيئة الأمم المتحدة، 2013،ص:32).

يتضح لنا من خلال الشكل رقم(05) ما يلي:

تشير أحجام الدوائر إلى عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ، ويشير الخط المائل إلى حالة تساوي عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1،25 دولارا في اليوم وعدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، فنجد أن أكبر نسبة للفقر في دولة الهند والتي تتجاوز نسبة 40%، ثم تليها نيجيريا بنسبة تتجاوز 70%، والصين بنسبة حوالي 18%، وبنغلاديش واثيوبيا بنسبة تتجاوز 40%.

5.2. قياس الفقر

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء، ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديمغرافية ، ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة ؛ بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر ومنه فهناك أسلوبين لقياس الفقر من منظورين هما:

1.5.2. **منظور الدخل:** ينطوي هذا المنظور من رؤيا مفاذها أن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد. إذ اعتمدت بلدان مختلفة مقاييس الفقر في تحديد خط الفقر وفقا للخطوط الموضوعية عالميا، لرصد التقدم المحقق في معدل التخفيف من انتشار الفقر، وعادة ما يحدد خط الفقر الكامل على أساس الحصول على الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء.

2.5.2. **منظور الإحتياجات الأساسية:** **(عدنان داوود العذارى، 2010،ص:42)** ووفق هذا المنظور فإن الرؤيا هي الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الإحتياجات الإنسانية، ومن ضمنها الأغذية، وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان يتجاور كثيرا الإفتقار إلى الدخل الشخصي؛ فهو يتضمن الحاجة إلى الصحة والتعليم والخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع للحد من وضع الأفراد على حافة الفقر؛ إذ يرتبط المفهوم المادي الضيق للفقر بتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق مما يطرح بدوره ثلاث أسئلة فرعية هي:

1- كيفية قياس مستوى المعيشة؟

2- ما هو مضمون الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق؟

3- كيفية قياس شدة الفقر من خلال مؤشر واحد؟

لذلك فالمفهوم الأكثر شيوعا عن حالة الفقر يتوافر عندما يعجز الدخل عن الإيفاء بالإحتياجات الأساسية الضرورية للحياة في مجتمع ما. **(منيرة فخروا، 1996،ص:104)** والحاجات الأساسية للشعوب الفقيرة هي المتطلبات الضرورية للمحافظة على البقاء والإستمرار وديمومة الحياة، ومن هنا نقول أن المستوى الحقيقي للتقدم هو إثراء مفهوم الحاجات الأساسية والاستمرار في التوازن بين ما هو مادي وما هو غير مادي. **(إسماعيل صبري عبد الله، 1983،ص:113).**

وبالتالي فالفقر في أغلب الدراسات قدّرت خطوطه استنادا إلى مفهومه وأشارت إلى أن الفرد يصنف من الفقراء، إذا ما انخفض دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية، وعلى هذه النظرة اتجهت معظم الدراسات إلى الأخذ بمؤشر الدخل كقياس، فعندما نتكلم عن الفقر فإنّ المقياس الذي يعتمد بالأساس لتحديد مدى وجود المقدرة على تلبية الحاجات الأساسية للفقراء ؛ من خلال الدخل المكتسب ويشكل الإنفاق على الموارد الغذائية الجزء الأكبر منه، إذ يصل الإنفاق على المواد الغذائية إلى ما لا يقل عن 50% من الإنفاق الإستهلاكي لعموم الدول النامية، فإنّ مسألة قياس الفقر تكتسي أهمية خاصة لأنها تسمح بتقييم إحصائي لأعداد الفقراء وإجراء المقارنات. **(Martin Ravallion, 1995,p.05)**

3.5.2. قياس الفقر في إطار الدخل

هنا العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنص كالآتي:

1- نصيب الفرد من الدخل القومي.

2- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء.

وهذه المقاييس توضح وبشكل أساسي أن للفقر مفهوما معياريا كالآتي:

1. **الدخل (الفردي أو الأسري):** يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر ولوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل يعكس مستوى معيشته. **(محمد حسين باقر، 1996،ص:02).**

2. **الإنفاق الإستهلاكي:** لقد اعتمد مؤشر الإنفاق الإستهلاكي للأسرة بديلا عن الدخل العائلي (دخل الأسرة)، وذلك لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من الدقة من خلال مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات من الأسرة. **(محمد حسين باقر، 1996،ص:03).**

3. **الإنفاق على المواد الغذائية:** وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو مستوى الفقر، وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير الضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها. **(عدنان داوود العذارى، 2010،ص:19).**

4.5.2. قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية

إنّ الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى، الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الإجتماعي (أو خط الفقر) وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء. **(عبد الرزاق الفارس، 2001،ص:19).**

وتنقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين:

* **الإحتياجات الأساسية الغذائية:** وتمثل حاجة الفرد إلى الطعام وتعتمد على حاجة الجسم البيولوجي من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي، وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية باختلاف تكوينه الجسمي ونشاطه، إضافة إلى حاجته إلى عناصر التغذية الأخرى (كالبروتينات مثلا)، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

* **الإحتياجات الأساسية غير الغذائية:** **(عدنان داوود العذارى،2010،ص:46)** وتحصر في خمس حاجات هي: السكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل ويتضمن مفهوم الإحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ،ومدى توفر المياه الصالحة للشرب، والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان، وقد صنف ما سلو * الحاجات على شكل هرمي كالآتي:

*ماسلو مؤسس هرم الحاجات الإنسانية.

الشكل رقم(06):هرم ما سلو للحاجات

Source : (Berger .I,Mailloux.d, 2000,p.225)

يبيّن لنا الشكل رقم(06) **هرم ما سلو التسلسلي** وفق نظرية تحفيزية ينظر من خلالها إلى الإنسان، إزاء حاجاته الأساسية بدءا من الحاجات المادية المرتبطة بالبقاء والتي تشمل على الغذاء ، الشراب ، الملبس، السكن، وكل ما يتصل بهاته الحاجات لينتقل إلى حاجة الأمن والإستقرار ثم الحاجة إلى الحب والتقدير وبعد ذلك إلى حاجة أخرى وهي المعرفة والحاجة إلى الجمال وأخيرا تحقيق الذات.

5.5.2. طرق قياس الفقر

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم، والتعرف على خصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحة ، وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

ومن أجل تصنيف الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

أ- **أساليب غير علمية:** تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين الذين يقومون بدورهم بزيادة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر، بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة ، وتتميز هذه الدقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:55).**

ب– **أساليب علمية ويمثلها خط الفقر:** تكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراءن وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

فجوة الفقر: هي مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحرر وتقاس بالصيغة الرياضية التالية:

$$T = q\ (Z - M)$$

حيث:

T: تمثل فجوة الفقر.

q: عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة.

Z: خط الفقر المطلق وهو مبلغ محدد.

M: متوسط دخل الفقراء.

خط الفقر: هو الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه. **(مجلة الإقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:182).**

خط الفقر: هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء أو غير الفقراء ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى.

وتعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الإستهلاك الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء والتي تتضمن الحاجات الأساسية، ومن المقاييس الإعتيادية : هي إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يوميا حسب تعادل للقوة الشراء للدولار، أو مقدار الغذاء الذي يقل عن 2100 سعرة حرارية في اليوم، وبذلك فإن خط الفقر يتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما. والذي يشمل الغذاء والحاجات الأساسية (الملابس، السكن والنقل). **(المؤتمر العربي الأول، 2007،ص:05)**

من هنا سوف يتحدد لنا طرق قياس خط الفقر.

6.5.2. طرق قياس خط الفقر **(Greer J.and THorbecke E, 1986,p.59)**

1.6.5.2. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية: يحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة أو عائلة: إستهلاك السعرات الحرارية وإجمالي الإنفاق على الغذاء **(بما في ذلك الغذاء الذي سوف يتم شراؤه من السوق وذلك الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة أو الأسرة).**

2.6.5.2. **طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية:** الإحتياجات الأساسية هي تلك اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي، حيث يكون الفقراء أولئك الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة "حزمة معينة" من السلع، تشتمل على سلع غذائية إستنادا على معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية، وقد طبقت هذه الطريقة لحساب الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا سيتحدد لنا قياس أنواع خطوط الفقر:

أ- **خط الفقر المطلق**

يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الإستهلاك لسد الإحتياجات الأساسية ؛ والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية، أي هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية ، والسلع غير الغذائية الضرورية وعلى أساس ذلك. **(عدنان داوود العذارى، 2010،ص:47).**

ذلك، فإن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيرا، وقد ظهر مفهوم الفقر المطلق في البلدان النامية من الحاجة إلى الوصول إلى تحديد مقاييس الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية للمعيشة.

* **أسلوب النمط الغذائي الفعلي:** يقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الإستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور ويعتبر خط الفقر المطلوب، والصيغة الآتية تمثل احتساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة.

ب- **خط الفقر النسبي** **(عبد الرزاق الفارس، 2001،ص:27)**

يتحدد تبعا للموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني، وطبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا، وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل، من بلد لآخر أو وقت لآخر.

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق؛ بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة ، بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقة ثابتة في زمان ومكان معينين. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:40)**.

أما طرق احتساب أو تقدير خط الفقر النسبي فهي أسهل نسبيا مقارنة بتقدير خط الفقر المطلق وتأخذ الصيغة التالية:

خط الفقر النسبي: 50% من متوسط دخل الفرد. **(عدنان داوود العذارى،2010،ص:50)**.

خط الفقر النسبي: 2/3 متوسط إنفاق الأسرة في الشهر .

خط الفقر النسبي: الحد الأدنى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا.

ج- خط الفقر المدقع

إذا كانت موارد الفرد لا تسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان من دونها البقاء على قيد الحياة إلا بفترة قصيرة ، فهذا يعني أننا أمام ظاهرة الفقر المدقع ؛ والذي يمس بصورة أساسية حقوق الديمومة والبقاء وفي مقدمتها الحق في الحياة، وهذا يعني وصول الفرد إلى أدنى مستوى من الفقر، إذ لا يتمكن من الحصول على الحد الأدنى من المعيشة، ويحسب الفقر المدقع بكلفة السعرات الحرارية إذ تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة ، وذلك بالإستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة للسعرات الحرارية للفرد / اليوم وهي تختلف من بلد لآخر.

ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي:

$$PE = cf \times Kn \times m$$

PE: خط الفقر المدقع. **.cf:** كلفة السعرة الحرارية الواحدة.

Kn: السعرات الحرارة للفرد ضمن الأسرة في اليوم. **M:** عدد الأيام في الشهر

د- خط الفقر الاجتهادي **(عدنان داوود العذارى، 2010،ص:51)**

يتحدد وفقا لما يجتهد به الأفراد لمجتمع ما في تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق إجتماعيا؛ وهذا يعني أن هذا الخط يختلف باختلاف وجهات النظر لكل فرد في المجتمع نفسه. أما طرق حسابه فإنه يتم إما عن طريق مسوحات إحصائية ، يستوجب

فيها عينة من الأفراد والأسر للإدلاء بآرائهم حول مستوى الدخل أو الإستهلاك ، الذي يعتمدون أنه يمثل الحد الأدنى اللازم والمقبول إجتماعيا.

الشكل رقم (07):نظام مستوى الحياة للشخص.

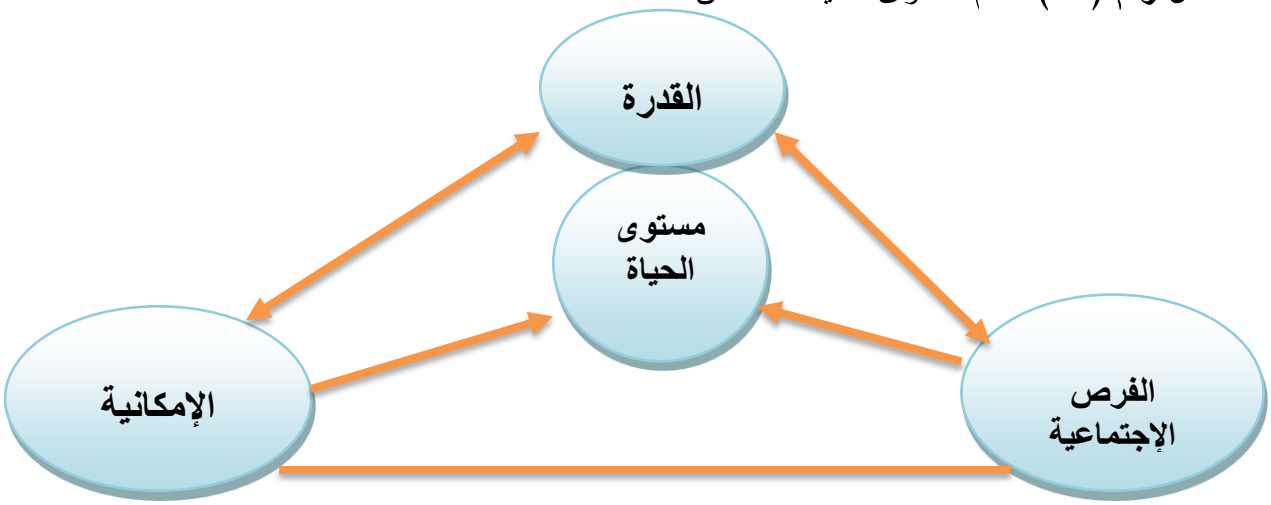

Source : (Smahi ahmed, 2009,p.55).

يبين لنا الشكل رقم (07) تكامل نظام الحياة المشكل من الفرص الإجتماعية وتكاملها مع عنصر القدرة من خلال توفر الفرص الإجتماعية لتشكيل مستوى راق من الحياة.

6.2. دليل الفقر البشري

أدرج التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1997، **(إلياس بيضون،2008،ص:51)** دليل الفقر البشري بهدف تحديد نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان، لا بالإعتماد على الدخل فقط ؛ وإنما بالإعتماد معا على مكونات دليل التنمية البشرية التي أشرنا إليها سابقا، 'الصحة، التعليم، ونصيب الفرد من الدخل الداخلي الخام). فإذا كان دليل التنمية البشرية يقيس أشواط التقدم في مجال التنمية البشرية، فإن دليل الفقر البشري يكشف توزيع هذا التقدم على السكان، ولقياس الفقر البشري، وضع دليل للبلدان النامية وآخر للبلدان المتقدمة:

دليل الفقر البشري 1 (IPH): بالنسبة للبلدان النامية.

دليل الفقر البشري 2 (IPH): بالنسبة للبلدان المتقدمة.

أما دليل الفقر البشري 1، (**إلياس بيضون، 2008،ص:54**) الخاص بالدول النامية فيقيس النواقص التي يمكن ملاحظتها في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية:

– **العيش الطويل وفي صحة جيدة:** ويقابله احتمال الموت المبكر نسبيا، معبرا عنه باحتمال الموت قبل بلوغ 40 سنة.

– **معرفة القراءة والكتابة التي يحصل عليها الفرد من المدرسة الإبتدائية:** وتقابلها أمية الكبار (المتراوحة أعمارهم بين 16 و65 سنة).

– **مستوى العيش اللائق:** وتقابله استحالة الحصول على ما يوفره الإقتصاد من أساسيات العيش بوجه عام، وتعبر عنه النسبة المئوية من السكان المحرومين من مصادر المياه المهيأة للإستعمال ، ونسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والذين يعانون من نقص صحي فادح.

أما دليل الفقر 2، الخاص بالدول المتقدمة فيقيس النواقص الملاحظة في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية، يضاف إليها مكون رابع هو "الإقصاء". وهكذا يتكون هذا الدليل من أربعة متغيرات:

– **العيش الطويل وفي صحة جيدة:** ويقابله احتمال الموت المبكر نسبيا، معبرا عنه باحتمال الموت قبل بلوغ 60 سنة.

– **إكتساب المعارف والتكوين المدرسي:** ، معبرا عنه بمعدل الأمية بين الكبار (**بين 16 و65 سنة**). من هنا يأتي اللجوء إلى مفهوم الأمية الثقافية (وتختلف عن الأمية الأبجدية وتشير إلى العجز عن استخدام وسائل الإتصال والإعلام العادية وعن فهمها مثل العجز عن القراءة للصحف وقصاصات الأدوية والكتب.

– **مستوى العيش اللائق:** وتقابله نسبة السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر المالي.

– **الإقصاء:** ويعبر عنه بمعدل البطالة الطويلة (12 شهرا فما فوق).

1.6.2. مؤشر الفقر البشري في الجزائر

قدّرت قيمة مؤشر التنمية البشرية سنة 1995، (**المنظمة العربية للتنمية البشرية و الإدارية، ماي2007**) بـــ 25,23% 23,38% سنة 1999،وبلغ نسبة 22,58% سنة 2000 وقيمة 18,15 سنة 2004 و16,60 سنة 2005. وقيمة 18,95 سنة 2006، وقيمة 18,23 سنة

2007 و17,16 سنة 2008، وقد صنّفت الجزائر تبعا لمؤشر الفقر البشري في المرتبة 42 بمؤشر قدره 22,6% سنة 2001 بعدما كانت تصنف ضمن المرتبة 39 بمستوى فقر بشري 22,98 سنة 2000. دلالة مؤشر الفقر البشري لسنة 2001 تعطي عدة بيانات أهمها نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة تجاوز 89%، وهو معدل مرتفع مقارنة بدول المكسيك مثلا. والذي بلغ المعدل فيها نسبة 86%، وهي من الدول المصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة أما نسبة الأطفال المستفيدين من العناية الصحية والتطعيم فيقدر بـــ 94%؛ وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالدول الأكثر تطورا في التنمية البشرية ومنها: كندا، السويد، أيسلندا .. أما عدد المواليد الذين يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين فقدرت نسبتهم بـــ 90,7% من مجموع المولودين الحديثين، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع مستويات التنمية البشرية المرتفعة، وبالتالي فمستوى الفقر البشري تأثر بشكل كبير بمعدل القراءة والكتابة بين البالغين والذين بلغ 32,2%، وبالتالي قدر تقرير التنمية البشرية مستوى الفقر البشري بنسبة محددة في المؤشر أعلاه من مجموع السكان البالغ عددهم 30,7 مليون نسمة سنة 2003.

الجدول رقم(03):تطور قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية بالجزائر.

مؤشر الفقر البشري	التقرير الوطني للتنمية البشرية2006	التقرير الوطني للتنمية البشرية2007	التقرير الوطني للتنمية البشرية2008	07-06	07-08
إحتمال الوفاة قبل 40 سنة	18,95	18,23	17,36	-0,72	-1,07
نسبة أمية الكبار	6,03	5,83	5,71	-0,20	-0,12
نسبة السكان المحرمون من الحصول على المياه الصالحة للشرب	27,2	26,16	24,60	-1,04	-1,56
ونسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات يعانون من نقص صحي فادح.	5,00	5,00	5,00	0,00	0,00

Source : (cnes, 2008,p.47).

من خلال الجدول نلاحظ التالي:

شهد دليل الفقر البشري انخفاضا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بمؤشر وصول المياه المؤمّنة إلى السكان حيث بلغ قيمة 5,00 %سنة 2006-2007، إلى غاية 2008، أما بالنسبة لمؤشر نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة، فقد بلغ انخفاضا محسوسا خاصة سنة 2008 بنسبة 5,71%، وشهد تحسنا بين سنتي 2006 و2007 أي زيادة نمو 0,72 %ويرجع هذا الإنخفاض إلى قلة وصول المياه المؤمّنة إلى السكان، ونسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات قد بلغ 3,70% خلال السنوات الثلاث (2006 – 2007 – 2008). وهذا الإنخفاض شهده مؤشر التنمية البشرية منذ سنة 1995 حيث بلغ نسبة 25,23% إلى غاية سنة 2005 نسبة 16,60%، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة السكان الذي لا يحصلون على مياه مؤمنة خاصة سنة 2004 و2005 بنسبة 5,50%.

الجدول رقم(04): مؤشرات التنمية البشرية.(دليل التنمية البشرية+دليل الفقر البشري)

الدليل	مدة الحياة	المعرفة	المستوى المعيشي	المشاركة أو الاستبعاد
HDI	توقع الحياة وقت الولادة	1- معدل تعلم البالغين 2- معدل الالتحاق الإجمالي	دخل الفرد المعدل بالدولار	/
IPH1	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى سن 40	معدل الأمية	نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية ولا على خدمات صحية. 2- نسبة الأطفال ناقصي الوزن من دون الخامسة	/
IPH2	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى العمر 60 سنة	معدل الأمية الوظيفي	نسبة السكان تحت خط الفقر للدخل (نسبة السكان دون وسيط الدخل	البطالة طويلة الأمد (سنة وأكثر)

المصدر: (المؤتمر العربي الأول، 2007، ص:20).

يوضح لنا الجدول رقم(04) دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري بالتفصيل وأهم المؤشرات المتعلقة بهما.

7.2. سياسات مكافحة الفقر

1.7.2. مؤشرات وقياس الفقر والجوع حول العالم

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الغاو أن "المضاربة وأزمة المناخ العالمية" ، هي من أسباب أزمة الغذاء العالمية المسيطرة على دول العالم ، التي من المتوقع أن تتأثر بها الدول الأكثر فقرا بشكل كبير بحيث ستزداد أزمة الجوع في دول كثيرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية: وقد ارتفعت أسعار الحبوب والغذاء بين سنة 2007، 2008 بنسبة 130% للقمح و87% للصويا و74% للأرز و31% للذرة ، (**عبد الحسن الحسيني، 2008،ص:30**) وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب، ويردّ البعض إرتفاع أسعار الحبوب والغذاء إلى أزمة المناخ، وتقلص المساحات المزروعة ، وهجرة الأرياف بالإضافة إلى المضاربات وزيادة تكاليف الشحن والطاقة والري وغير ذلك. مما سيؤدي إلى زيادة في عدد الذين يعانون من نقص حاد في الغذاء بحدود 100 مليون شخص في دول العالم المنخفض التنمية؛ ليصل العدد إلى 950 مليون شخص في العالم. ومن المعلوم أنّ ثورات الغذاء أو انتفاضات "الخبز" التي عرفها التاريخ في أوروبا وإفريقيا مرورا بأكثر الدول النامية والفقيرة، أدّت إلى الإنفلات الأمني المصحوبة بأعمال النهب ، والقتل، وتفشي المخدرات ، وتزامنت مع بروز ثورات وانقلابات عسكرية واجتماعية جذرية في أنظمة وأساليب الحكم تحت عنوان محاربة الفقر والجوع ، لذا وكما هو متوقع أدّى إلى ارتفاع الأسعار إلى احتجاجات دموية في الكاميرون وأعمال شغب في هاتين وتظاهرت في مصر والمغرب وتونس واليمن وموريتانيا ولبنان والسنغال والمكسيك وغيرها.

في العالم 2008 حددت منظمة الأغذية العالمية (الغاو)، 6 دول تعاني من أزمة الغذاء، منها 21 دولة في إفريقيا تحتاج إلى مساعدة عاجلة ، خصوصا أن 73 مليون شخص في 78 دولة يعتمدون في غذائهم على مساعدات برنامج الغذاء العالمي، ويتوقع زيادة 35% في عدد المستفيدين من هذا البرنامج، ويعاني 34% من السكان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و16% من سكان الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، و7% من سكان الصين من سوء التغذية، وتقع اليمن في قمة سكان الدول العربية الذين يعانون من

سوء التغذية وذلك بمعدل 38% تليها السودان 26%، والمغرب 6% ومصر وسوريا 4% وتونس أقل من 2,5% من السكان.

وبالرغم من ارتفاع إجمالي الناتج العالم من 3000 مليار دولا في العالم سنة 1960 إلى حوالي 40850، مليار دولار في عام 2006، **(عبد الحسن الحسيني، 2008،ص:31)**، فإن آخر الإحصائيات تشير إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وبأقل من دولار واحد يوميا من مليار و250 مليون شخص في العالم 1990 إلى 980 مليون شخص في العام 2004 فقط.

وتقع الدول الإفريقية في آخر سلم الدول الفقيرة في العالم، وأكثرها فقرا نجد مال في المرتبة 107 بمعدل فقر 56,4% من السكان، والنيجر في المرتبة 104 بمعدل 57,7% ومن الدول العربية نجد اليمن وجيبوتي والصومال، ومن دول أوربا الوسطى والشرقية ودول مجلس التعاون الاقتصادي والإنمائي OECD، تحتل السويد المرتبة الأولى في العالم بمعدل فقر يقارب الصفر، ومقدونيا في آخر سلم الدول الأوروبية الفقيد، وتشير آخر المعطيات حول الفقر في العالم إلى أن:

– حوالي 50000 طفل يموتون كل يوم بسبب الفقر الشديد.

– عدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم يبلغ حوالي 980 مليون شخ، وأن حوالي 2,8 مليار شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

– أكثر من 800 مليون شخص ينامون جائعين يوميا، منهم 300 مليون طفل، من بينهم 8% هم من ضحايا المجاعة والحالات الطارئة، وأكثر من 90% يعانون من سوء التغذية ونقص في الفيتامينات.

– يبلغ عدد الوفيات بين الأطفال من جراء سوء التغذية حوالي 6 ملايين طفل لم يكملوا عامهم الخامس.

– يعاني حوالي 50%، من الأفارقة من أوبئة تتعلق تبلورت المياه كالكوليرا والإسهال. (التقرير الألفي للأهداف الإنمائية، 2007،ص:20).

– يبلغ معدل الإصابات بالملاريا حوالي 300–500 مليون شخص، وهناك 3 ملايين وفاة بسبب هذا المرض، ويموت طفل إفريقي كل دقيقة لسببها، كما يوجد أكثر من مليون وفاة من بين الأطفال سنويا.

– لا يوجد سوى 4% من العاملين في مجال الصحة في إفريقيا ودول ما وراء الصحراء بينما تتحمل نفس المنطقة ما يوازي 25% من عبء الأوبئة.

– يبلغ عدد النساء اللواتي يعانين من الفقر في العالم حوالي 70% من أصل 1،3 مليار شخص من الفقراء.

– لا يستطيع 46% من عدد الفتيات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية والفقيرة.

– يزاول النساء حوالي ثلثي ساعات العمل في العالم وينتجن نصف المواد الغذائية فيه، ومع ذلك فهن لا يكسبن سوى 10% من الدخل العالمي، ولا يملكن سوى أقل من 1% الممتلكات الخاصة في العالم.

– لا يستطيع حوالي 2,6 مليار شخص في العالم تأمين العناية الصحية اللائقة وتقع بسراليون في آخر سلم التصنيف الدولي بالنسبة لمؤشرات الفقر، حيث يبلغ معدل عدم احتمال العيش لأكثر من 40 سنة حوالي 45,6%، ومعدل الأمية لدى البالغين 65,2%، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على مصادر مياه جيدة حوالي 43%، و27% من الأطفال يعانون من عدم كفاية ذهنية، والذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم حوالي في اليوم حوالي 57%، وبأقل من دولارين حوالي 74,5% والذين يعيشون تحت خط الفقر 70,2% من عدد السكان، ومعظم هذه المؤشرات متوافقة إلى حد كبير في معظم دول إفريقيا مما يشكل أزمة إنسانية.

الشكل رقم (08) : نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (2005–2008).

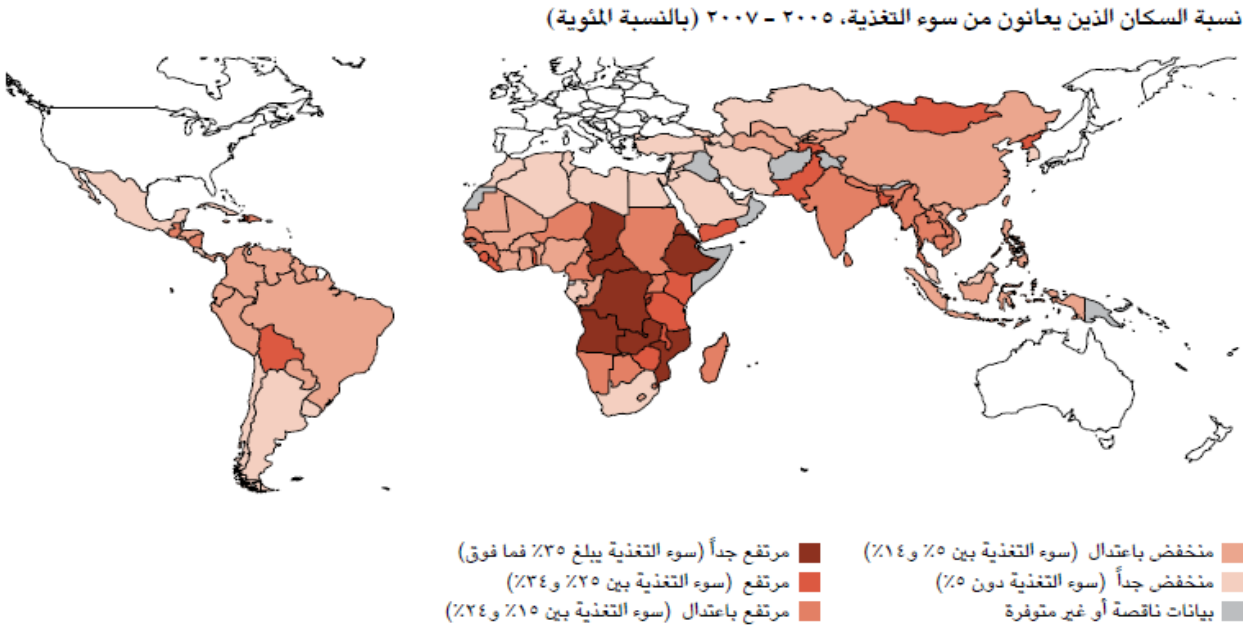

المصدر: (البشرية، الإستدامة و الإنصاف بين الأجيال مستقبل أفضل للجميع، 2011،ص:12)

توضّح لنا الخريطة أعلاه نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية، حيث نجد اللون البني القاتم الذي يعبر عن سوء التغذية الحاد جدا الذي بلغ (35%)في بلدان أفريقيا، ونجد النسبة المنخفضة جدا (باللون البرتقالي) يعبر عن سوء التغذية بين(5%و14%) في بلدان أمريكا وأفريقيا وهي منخفضة جدا أي دون (5%) (اللون الوردي) بجنوب إفريقيا وأمريكا وتكاد تكون منعدمة جدا في بلدان إفريقيا وآسيا (اللون الرمادي).كما هو مبين في مفتاح الخريطة.

الشكل رقم (09): وفيات الأطفال – فجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء.

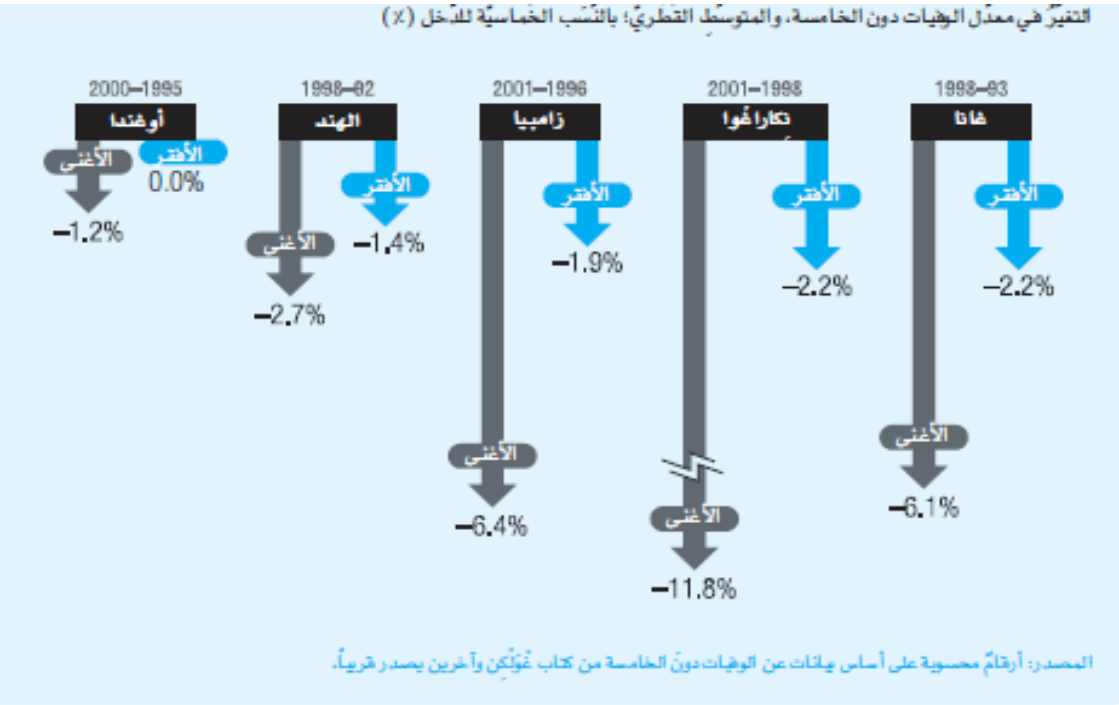

المصدر: (البشرية، التعاون الدولي على مفترق الطرق:المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو، 2005،ص:62)

يبيّن لنا الشكل رقم (09) التغير في معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة بسبب المياه في بعض دول افريقيا من سنة 1993 إلى غاية سنة 2000 ،حيث أنها بلغت في غانا ونيكاراغوا نسبة أقل من 2،2–%،سنة 1998،و نسبة أقل من 1،9–% في زامبيا سنة 2001، ونسبة أقل من 1،4% في الهند.

2.7.2. السكان والفقر والتنمية المستدامة

عام 1800 ميلادي تخطّى عدد سكان الكرة الأرضية المليار نسمة، وأصبح مليارين في العام 1930، فيما انفجر العدد في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التقدم الطبي الذي ساهم في زيادة عمر السكان، ويبلغ عدد السكان اليوم حوالي 6,6 مليار نسمة، ويقدر العدد أن يصل إلى 12 مليار نسمة في العام 2025 (وفق متوسط تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2007). وفي الوقت الذي يعيش فيه 60% من سكان العالم في عشرة بالمئة من أراضي اليابسة، تتركز الإقامة حول مجاري الأنهار وعلى شواطئ البحار؛ حيث تنمو الأبنية في مدن تحيط بها ضواحي فقيرة تفتقر إلى جميع أنواع البنية التحتية: من ماء وكهرباء ومدارس ومستوصفات وغير ذلك، ويرتفع فيها حجم الوفيات وينخفض معدل

سنين الحياة في مقابل ارتفاع معدلات الحياة في المدن خصوصا في البلدان المتقدمة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل الحياة 60 سنة لثلث سكان العالم، وأن يزيد هذا المعدل في البلدان الأكثر تقدما كاليابان والسويد وأيسلندا وكندا وغيرها، حيث يقدر متوسط معدل الحياة 80 عاما فأكثر، وبينما يزداد التناقص في عدد سكان العالم في شمال العالم وخصوصا في البلدان المتقدمة مما أصبح يهدد تقدمها من جهة، ويزيد من حاجاتها إلى أيادي عاملة وأدمغة بشرية متقدمة يجلبها من الجنوب من جهة أخرى، وهذا ما سيؤدي إلى بروز أزمات خاصة في ضواحي مدنها، وفي المقابل يرتفع النمو السكاني في البلدان الفقيرة التي لن يمكنها تأمين مقومات الحياة الطبيعية على صعيد التنمية، مما سيؤدي إلى فتح باب واسع للهجرة غير المشروعة أمام شعوبها باتجاه الدول الغنية، وإلى تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية، وهذا بحد ذاته مصدر قلق كبير للنظام العالمي ، إزاء كل ذلك يطرح موضوع النمو السكاني في الدول الفقيرة والنامية أزمات كثيرة أقلها الهجرات الدولية إلى مجالات الأمن الغذائي والعمالة ومكافحة الفقر، وإلى البيئة والصحة العامة والسكن والبنية التحتية إلى كل ما يلزم إلى تأمين تنمية مستدامة، وتسهيل حياة المواطنين وربطهم بأرضهم وتأمين وسائل العيش لهم.

أما في الجزائر فالعلاقة بين النمو السكاني والفقر طرأ عليها تغير، بعد الأزمة التي حدثت في منتصف الثمانينات وما حملته من انعكاسات سلبية على أحوال السكان الاجتماعية، وكانت قبل ذلك الزيادة السكانية المعتبرة التي لم تنزل تحت معدل الثلاثة في المئة، فكان النمو السكاني المتزايد يشكل ضغطا على كل الجهود المبذولة من طرف الدولة.

وجلّ التقديرات بشأن النمو الديمغرافي في الجزائر كانت تتنبأ بوصول عدد السكان إلى نحو أكثر من 30 مليون نسمة عام 2000، (**Ceneap,n° 04, 1999,p.25**) لكن التراجع السريع للنمو الطبيعي الناتج عن انخفاض الولادات واستقرار الوفيات، يجعل التنبؤ بتطورات السكان صعبا في المستقبل، وحسب تقديرات سنة 1995 التي أخذت بالفرضية الدنيا توقعت أن يصل عدد السكان سنة 2020 إلى 42,2 مليون نسمة وبنمو قدره 1,20%

ويتوقع أن يصل عدد السكان سنة 2038 إلى معدل نمو *10,03%. (Ceneap, évolution recente et perspectives de la population Algerienne, 2007,pp141-142)

الشكل رقم(10):تطور الحد الأدنى و الحد الأقصى لسكان الجزائر ما بين(2003-2038).

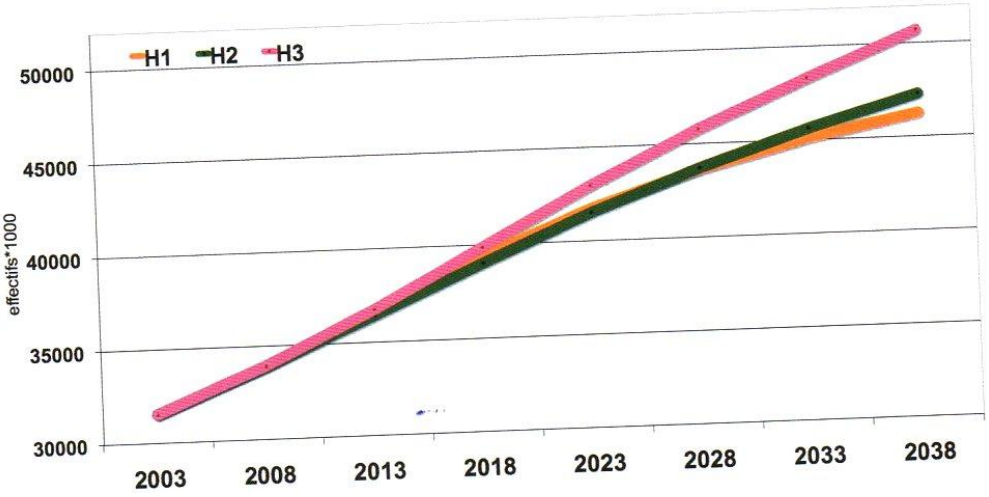

Source : (Ceneap, 2007,p.118).

من خلال المنحنى رقم (10) يظهر لنا ما مدى ارتفاع نسبة السكان في الجزائر من سنة 2003 إلى غاية 2038 بمعدل نمو 10,03%.

3.7.2. قياس الفقر في الجزائر

إنّ الفقر في الجزائر هو موضوع قد أشغل بال الكثير من الباحثين والمختصين منذ سنة 1988، وقد عرفت هذه الظاهرة تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، لأنها قد مسّت شريحة كبيرة من السكان نتج عنها طبقات فقيرة ، جعلت الدول النامية تتميز بها عن غيرها. إنّ تقرير 2005 صنف الجزائر في المرتبة 48 من بين 103 دولة بمؤشر فقر بشري قيمته 21,3% بعد ما قدر بـــ 19,55% سنة 2003 .(cnes, 2006,p.36)

إنّ نسبة السكان في تزايد مستمر وخاصة الذين يعانون من فقر غذائي، فقد عاشت الأسر الفقيرة من صدمة ارتفاع الأسعار خصوصا وأنها كانت مصحوبة بارتفاع المداخيل، فقد تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات في نهاية سنة 1995، وخمس مرات

*CENEAP :centre national d'étude et d'analyse pour la population et le developpement

سنة 1998، (**المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، ماي2001،ص:19**) مقارنة بنسبة 1988، وذلك في جميع القطاعات، وقد شمل ارتفاع الأسعار حتى المواد ذات الإستهلاك الواسع وخاصة خلال الفترة الممتدة بين 1993 و1997.

إنّ إجمالي دخل الأسر إرتفع بنسبة 19% سنة 1994 و28,2% سنة 1995، وبنسبة 24,6% سنة 1996–1997 على التوالي، (**مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:204**) ولكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص المستقلين الأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء والمتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل الأسر (33% سنة 1993 و39% سنة 1997) على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45,5% إلى 43,2% بين التاريخين، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات (منح التقاعد والضمان الإجتماعي) ، حيث انتقلت من 19,8% سنة 1994 إلى 7,8% سنة 1997، (**مجلة الإتصادو المناجمنت،2003،ص:206**) وبذلك انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود ذلك إلى ارتفاع قوى الأسعار بسبب تحريرها ، واتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية ، التي كانت تستفيد من الدعم سنة 1992 إذ ارتفعت الأرقام البيانية، للأسعار بنسبة 23% سنة 1990 وبنسبة 25% بين سنتي 1992 و1993، وارتفعت الأرقام البيانية للمواد الغذائية، بدرجة كبيرة خلال سنتي 1994 و1995 أي سنتي إبرام برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي، والجدول التالي يبين الأرقام البيانية للأسعار عند الإستهلاك والأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 1993 و1997.

الجدول رقم (05): الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك والأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 1993 و1997.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
	2135,8	930,3	394,4	468,1	494,9
	423	325,6	426,9	510,8	539,7

المصدر: (المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، نوفمبر 1998، ص72)

يبيّن لنا الجدول رقم(05) أنّ ارتفاع الأسعار يتسبب في انخفاض كبير بمستوى العيش لدى الجزائريين وتزايد نسبة البطالة، حيث انتقلت من نسبة 6% سنة 1988 إلى نسبة 20,7% سنة 1991، ومن نسبة 24,3% سنة 1993 إلى 28,6% سنة 1997، ونسبة 29% سنة 2000.

إنّ الدراسات والمسوحات التي أجريت حول الفقر في الجزائر كانت تركز حول الصّدمات الغذائية، والإنخفاض في معدل القدرة الشرائية للمواطنين.

نجد دراسة أعدت من طرف الديوان الوطني للإحصاءات سنة 2000، حول الأسر المحرومة من الإستهلاك بسبب البطالة التي قدرة بنسبة 30%.(ONS)

دراسة أعدت من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي حول الأسر في تقريره حول التنمية البشرية لسنة 2006(cnes, 2006,p.37) أشار إلى أنّ البطالة وتقهقر القدرة الشرائية لمجموعة كبيرة من الأسر هي من أكبر العوامل التي أدت إلى إفقار الأسر، وأن عدد الفقراء قد بلغ 6,4 مليون شخص سنة 2001، أي ما يعادل 21% من العدد الإجمالي للسكان، مع العلم أن 70% من السكان يعيشون في الوسط الريفي، وأن 161000 شخص بنسبة 25% يعيشون تحت خط الفقر الغذائي.

أما تقريره لسنة 2007، فأكّد على أنّ نسبة 3,6% من السكان يعيشون تحت خط الفقر منذ سنة 1988 ونسبة 1,6% سنة 2004، أي ما يعادل 518000 شخص فقير، ونسبة 6,37% من الفقراء يعانون من الحرمان في مستويات أي ما معدله 2,2 مليون شخص، وقد بلغ خط الفقر الغذائي 1,5 دولار للشخص بنسبة 3,6% سنة 1988، وبنسبة 5,7% سنة1995 (CNES, 2007,p.36) .

دراسة أعدت من طرف المركز الوطني للتحليل من أجل التنمية (CENEAP)، سنة 1998 حول عينة تبلغ 200 أسرة توصلت إلى أنّ 56% من الأسر سنة 1993 كان استهلاكها الغذائي محدودا فهي تفتقر للحم والزيت والفواكه.(CENEAP, 1998)

دراسة أجراها المركز الوطني للتحليل من أجل التخطيط التنمية سنة 2005 تحت عنوان: « Etude sur le niveau de vie et la mesure de la pauvreté en Algérie (LSMS 2008)

أعدّت تحقيقا حول قياس الفقر في الجزائر؛ أكدت على أنّ نسبة الفقراء في تزايد مستمر من خلال ارتفاع مؤشر جيني بين سنتي 1998 و2000. من 35,3% إلى 36,9% وهذه الزيادة متعلقة بالأسر ذات الطبقة المتوسطة.(**CENEAP, 2006,p.40**)

دراسة أعدتها الأمم المتحدة سنة 2003 (**Carte de la pauvreté en Algérie**)

(**le programme des nations unies pour le developpement, 2001,p.14**)

قدّرت نسبة الفقراء بـــ 10 ملايين من الفقراء، أما سنة 2004؛ (**PNUD, 2004,p.08**) فقد بلغت عدد الفقراء الذين يعانون من فقر مدقع 22,6% من السكان وهم يعانون من نقص في شروط العيش، وأن 70% من الفقراء هم جد فقراء يعيشون في مناطق ريفية، و1,8% من الجزائريين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، وأن 20% من الأسر تعاني من ضعف في الإنفاق على الغذاء، فقد بلغ إنفاق الدولة سنة 1988 نسبة 3,8% وشهد تحسنا ملحوظا سنة 2000 حيث بلغ 4,4%.(**O.N.S, octobre 2002**)

أما البنك العالمي، فقد قدر عدد الفقراء سنة 1995. بـــ 6.360.000 فقير ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تجاوزت 20% أي ما يعادل 8 ملايين شخص فقير، وقد أكّد على أنه يجب وضع مقارنات للفقر في الجزائر؛ عن طريق قياس المؤشرات وتحديد عدد الفقراء وعدد الأغنياء عن طريق إحصاءات حقيقية ومؤكدة، موضّحا من خلال بأن نسبة الفقراء في تزايد مستمر جدا. (**le programme des nations unies pour le developpement, 2001,p.14**)

إنّ جميع هاته الدراسات والإحصاءات، تستدعي من متخذي القرارات إعداد أحسن الخطط والمشاريع لفئة الفقراء للحد من ظاهرة الفقر ؛ التي تقف حجر عثرة أمام التنمية المستدامة، وهاته الإحصاءات تدفعنا لطرح الأسئلة التالية:

1- هل هناك مشكل لقياس الفقر في الجزائر؟

2- ما هو سبب الإختلاف في هاته الإحصاءات؟ وهل هذا الإختلاف يستدعي منا إعادة النظر في الإحصاءات المقدّمة؟ هل هو راجع إلى التعدد في طرق ووسائل القياس وعدم فعاليتها؟ أم أنّ اختلاف طرق ووسائل القياس يؤدي بنا إلى إعطاء رؤية مختلفة؟.

4.7.2 جدول أعمال للتقليل من الفقر

من أجل وضع جدول أعمال لخفض الفقر من المقيد استخدام تصنيف **Sen Amartya**. (**Martin Kalunbi,p.07**) الفقر كالآتي:

الفرصة: العجز عن الوصول لأسواق العمل والحصول على فرص التشغيل والموارد الإنتاجية، القيود على الحراك وخاصة في حالة النساء، وازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمع بين الواجبات المنزلية والأنشطة الإنتاجية، وإدارة موارد المجتمع المحلي.

القدرة: غياب إمكانية، الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

الأمن: التأثر بالمخاطر الاقتصادية، والعنف المدني والمنزلي.

التمكين: أن يكون لا صوت لهم على مستوى الأسر المعيشية والمجتمع المحلي وعلى المستوى القومي.

لابد لأي إستراتيجية تسعى إلى التقليل من الفقر أن تشمل سياسات ومشروعات تجريبية، خاصة ببرامج لمساعدة الفقراء للتغلب على كل هذه الأبعاد.

1.4.7.2. إستراتيجيات رأس المال البشري (المعهد العربي للتخطيط، ص:200)

على المدى القصير، يمكن تحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل أكبر، والمساهمة في زيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل؛ من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فرص حصولهم على الموارد بما في ذلك المعلومات وفرص الإئتمان، ويمكن تحقيق ذلك ؛ عن طريق تحسين فرص الحصول على توظيف الأصول الإنتاجية، وتعزيز مكافآتهم عن طريق الأنشطة الإنتاجية، ومن المرجح أن يكون الأثر الأكبر على المدى الطويل للإستثمار في مجال رأس المال البشري.

***الصحة والتعليم**

نوصي بالإجراءات التالية لتراكم رأس المال البشري:

1- تحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص تكوين رأس المال البشري للفقراء.

2- التنفيذ السريع للسياسات الجديرة بالثناء المصممة لتشجيع الفتيات على الإلتحاق بالمدارس والبقاء فيها، والأخذ بعين الإعتبار المعوقات الثقافية والتقليدية.

3- خفض عمال الأطفال من خلال المشاريع التجريبية المباشرة.

4- توفير تعليم ثانوي مرتفع النوعية، وبتجاوب مع احتياجات السوق، فالتعليم يساعد في زيادة القدرة على الكسب إذا كانت المهارات التي توفرها المدرسة مطلوبة من جهة سوق العمل.

5- إعادة النظر في خطط التغطية التأمينية في مجال التأمين الصحي للأرامل والمعالين.

6- لابد من تصميم وتنفيذ برنامج قوي لتحسين تغذية المجموعات المهمشة والتركز على حماية الأطفال بالذات.

7- مد خدمات البنية التحتية مثل: مياه الشرب النقية والصرف المحسن إلى المناطق التي ينتشر فيها الفقر، وهي وسيلة فعالة لتحسين الوضع الصحي للأفراد وبالتالي التقليل من الفقر.

8- الحاجة إلى مشاريع تجريبية لتجنب ارتفاع معدلات الخصوبة التي يختبرها الفقراء، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات صحية أفضل وتقديم الحوافز للأسر المعيشية الفقيرة لإرسال أبنائهم إلى المدارس. **(المعهد العربي للتخطيط،مرجع سابق).**

2.4.7.2.إستراتيجيات الرفاهية الإجتماعية

هناك مجموعتان عريضتان من السكان في حاجة إلى اهتمام خاص وهما: غير القادرين على العمل، والمعرضين بشكل مؤقت لفقدان مصدر رزقهم ؛ تحتاج المجموعة الأولى إلى نظام للتحويلات يضمن لها مستوى لائق من المعيشة أما المجموعة الثانية، فأفضل وسيلة لخدمتها هي تقديم مجموعة متنوعة من شبكات الأمان. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:204).**

1. التوازن الإقليمي

- ضمان إعادة تقييم التفاوتات الإقليمية في الدخول والفرص والخدمات.

2. الرصد والتقييم

- لضمان نجاح إستراتيجية خفض الفقر لابد من مقاربة لرصد وتقييم الإنجازات في إستراتيجيات التنفيذ وذلك بشكل منتظم، ولضمان تحقيق الأهداف، لابد من إرساء قواعد نظام شامل لرصد الفقر، من أجل مساعدة صانعي السياسات على متابعة الإنجازات ، وتكييف الإجراءات حتى تصبح أكثر فعالية وتأثيرا.

– النظر في إمكانية إجراء مسوح سنوية للأسر المعيشية باستخدام عينات أصغر حجما.
– التأكد من أن العينة ممثلة إقليميا.
– تحسين النوعية والتغطية الإقليمية للبيانات الخاصة بالعمالة والزراعة والصناعة والبيانات الإقتصادية الكلية.

3.4.7.2. آليات الإستهداف

يحدد الإستهداف المباشر بوضوح الأسر المعيشية كفقيرة أو غير فقيرة ، فيمنح المزايا للمجموعة الأولى ويمنعها عن الثانية، ويتوقف شكل الإستهداف على قدرة الحكومات على تحديد الفقراء المهمشين، لأجل المساهمة المالية بشكل مباشرة في تدعيمهم. **(المعهد العربي للتخطيط،ص:206).**

إذا كان تقديم الدعم المباشر للفقراء غير قابل للتنفيذ، قد يستدعي الأمر التدخل على أساس خصائص الفقراء، وهو ما يسمى باستهداف الخصائص، فعلى سبيل المثال، إذا كان الفقراء يتمركزون في مناطق أو أقاليم معينة، يمكن زيادة الخدمات العامة لتلك المناطق،إلاّ أنّ مقاربة الإستهداف للخصائص تنطوي على نقيضتين أولهما أن بعض الأسر المعيشية الفقيرة قد لا يكون لها نفس خصائص الفقراء، وعلى ذلك قد لا تصلها بعض المزايا ثانيا: قد لا يكون لكافة الأسر المعيشية الفقيرة الخصائص اللازمة للإستفادة من المشاريع التجريبية، وعلى هذا الأساس قد يصعب الوصول إليها (نقص التغطية)، إن نجاح استهداف الخصائص يتوقف على قدرة مصممي البرامج على التقليل من هذا التسرب، واستهداف الفقراء من خلال:

– المنطقة الجغرافية.
– وفقا لحالة السكن.

وتشير تقديرات البنك الدولي المعنونة **بآفاق التنمية 2002، (البنك الدولي،ص:46)** إلى أنه بالإمكان تخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في أوضاع الفقر المدقع، بمقدار النصف بتاريخ الهدف الإنمائي للألفية الجديدة عام 2015، إذا بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد في البلدان النامية نسبة 3,6% سنويا من خلال ما يلي:

1– القيام بوضع إستراتيجات محكّمة وفعالة للتنمية تعتمد على يد بشرية عاملة ذات كفاءة عالية.

2- تحقيق الإستثمار الإجتماعي من خلال الإهتمام بالصحة والتعليم، من أجل تحسين مردودية اليد العاملة.(Martin Kalunbi,p.06)

4.4.7.2. سياسات علاج الفقر في الجزائر

إندرج التعامل الحكومي مع الفقر في الجزائر، في العقود الماضية ضمن الإطار العام والأشمل للنهوض الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، حيث كان الشعار الرئيسي القضاء على التخلف، ورغم أن الدولة لم تضع أهدافا معينة ولم ترسم سياسات صريحة للحد من الفقر، إلا أن السياسات المتعلقة بالتنمية كانت بارزة وذات أثر العلاج الفقر.

أولا: دعم المداخيل (مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 2003، ص:218)

نظرا للآثار السلبية، المترتبة عن رفع الدعم لأسعار المواد الأساسية، وتحرير الأسعار الذي تسارع منذ 1992، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة قامت السلطة الجزائرية بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل، وقد مر هذا التعويض بمرحلتين:

المرحلة الأولى: قامت الحكومة سنة 1992 بدفع تعويض للفئات التي هي دون دخل بمبلغ 120 دج لكل شخص في الشهر.

المرحلة الثانية: قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة، وتحديد المستفيدين منها إذ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين وهما:

أ- **منحة التضامن الجزافية:** خصصت لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل والبالغين ستين سنة، والأشخاص المعوقين والغير قادرين على العمل، وتم رفع مبلغ المنحة إلى 600 دج في الشهر مع زيادة 120 دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاثة أشخاص، ثم رفعت قيمتها إلى 900 دج الشهر ابتداء من سنة 1996.

ب- **التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة:** يدفع هذا التعويض للأشخاص في سنّ العمل والذين ليس لهم دخل في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة ، في ورشات البلدية وحدد التعويض في البداية بمبلغ 100 دج في الشعر ثم رفع إلى 2800 دج في الشهر.

ثانيا: مكافحة البطالة: تم الشروع في أربعة برامج تدعى ترقية الشغل لدعم التشغيل من خلال منح قروض مصغرة.

1. برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية: (**اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ، ومعهد التخطيط القومي، 1999،ص:09**) تمت إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب والتي تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة ، بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية وهذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب الباطلين على اكتساب خبرة مهنية، في وحدات لإنتاج تتراوح بين 3 أشهر و12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

2. **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:** يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة، والذين لا يتوفرون على تعليم عال بصفة، خاصة يتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة عقود التنمية الإجتماعية.

3. **برنامج عقود الشغل المسبق:** يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنين السامين، تبلغ مدة العقد سنة، ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية.

4. **برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى:** دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1997، وهو موجه إلى الشبان والمواطنين الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، يتم تدعيمه ماليا من قبل الصندوق الوطن لدعم تشغيل الشباب.

5. **برنامج القروض الصغرى**: (**مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 2003،ص:219**) يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة، بما فيهم البنات وربات البيوت ومن بين ترتيبات هذا البرنامج ما يلي:

1- الحصول على القرض الصغير يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص.

2- يدفع المستفيد فوائد بنكية بمعدل 2% والباقي تتحمله الخزينة.

3-تم إنشاء صندوق ضمان برأس مال **4 ملايير دج** من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض.

4- تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذه الترتيبات.

الشكل رقم(11): مؤشرات التفاوت في الجزائر بين سنتي (1995-2000).

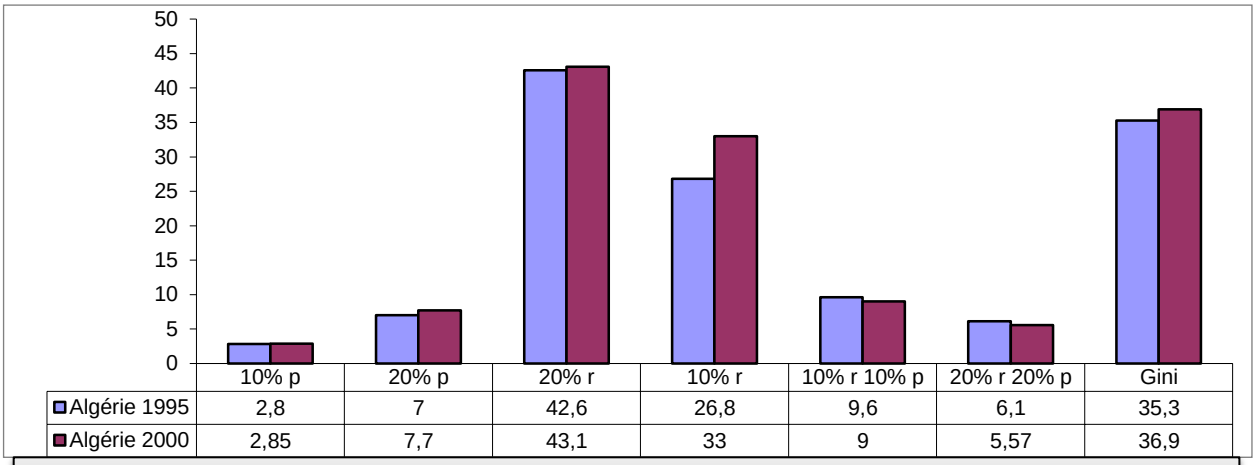

	10% p	20% p	20% r	10% r	10% r 10% p	20% r 20% p	Gini
Algérie 1995	2,8	7	42,6	26,8	9,6	6,1	35,3
Algérie 2000	2,85	7,7	43,1	33	9	5,57	36,9

Source : (CENEAP, 2005,p.40)

يوضح لنا الشكل رقم(11) أهم مؤشرات التفاوت في الجزائر سنتي (1995-2000) حيث أنها شكلت ارتفاعا محسوسا سنة 1995 بنسبة 42،6%، ونسبة 43،1% سنة 2000.

الجدول رقم(06): تطور نسبة خط الفقر في الجزائر بين سنتي(1988-2000)

السنة / عتبة خط الفقر	1988	1995	2000
الحد الأقصى	3,6	5,7	4
الحد الأدنى	8,1	14,1	10

Source : (**PNUD, 2004,p.12**)

يوضح لنا الجدول رقم(06) تطور نسبة خط الفقر في الجزائر من سنة(1988الى سنة 2000) حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 1988نسبة 8،1% لترتفع إلى 14،1% سنة 1995، وتنخفض إلى نسبة 10% سنة 2000.

5.4.7.2.الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة

من الواضح أنه من اللازم أن نديم النظر للجيل المقبل فرصة أن ينعم بنفس الرفاه الذي ننعم به، ولكننا لا نعرف أفضليات الجيل المقبل، إنّ أفضل ما تستطيع أن تفعله الأجيال الحاضرة ؛ هو أن تقوم بعملية إحلال للرصيد العام من رأس المال الذي تستهلكه. (البنك الدولي،ص:19) إذا توافرت بدائل أكثر كفاءة ، أما ما يجب المحافظة عليه فهو القدرة

الإجمالية على إنتاج مستوى مماثل من الرفاه، لكن هناك شيء يجب توضيحه: الحفاظ على استدامة الموارد هو وجود فرص أمام الأجيال المقبلة لأن تعيش حياة جديرة بأن تعاش، والإهتمام بالمستقبل يستتبع الإهتمام المباشر بالحاضر، ولأن الإنصاف فيما بين الأجيال يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الإنصاف داخل الجيل الواحد ؛ فإن إجراء عملية تشكيل كبرى لأنماط دخل العالم ، وأنماط استهلاكه شرط مسبق ضروري لأسس إستراتيجية صالحة للتنمية المستدامة، إنّ الصلة الوثيقة بين الفقر العالمي واستدامة العالم يتعين أيضا تحليلها بعناية إذا كان المراد لمفهوم التنمية المستدامة أن يكون له أي معنى ، إلى الموارد اللازمة لتجنب إنحطاط بيئتهم، ففي المجتمعات الفقيرة ما يكون معرضا للخطر ليس هو نوعية الحياة بل **الحياة نفسها**، إنّ الفقراء ليسوا منشغلين بحالات الطوارئ المدوية الخاصة بالإحترار العالمي أو استنزاف طبقة الأوزون بل هم مشغولون بحالات الطوارئ الصامتة، المياه الملوثة، أو الأرض المتدنية النوعية التي تعرض حياتهم ورزقهم للخطر، وما لم تعالج مشاكل الفقر لا يمكن ضمان استدامة بيئية.

أما إعادة توزيع الموارد على الفقراء بتحسين صحتهم وتعليمهم وتغذيتهم، لها أهمية متأصلة لأنها تعزز قدراتهم على أن يحيوا حياة أكثر إشباعا؛ ذلك لأنه بزيادة رأسمالهم البشري تكون العملية عادة بتوزيع الأثر الدائم على المستقبل لأن جوهر التنمية المستدامة هو أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل.

في الجزائر يعتبر معدل إنفاق الأسرة مؤشرا أساسيا على مستوى المعيشة ؛ فالإنفاق الإستهلاكي يتأثر بعدة عوامل إجتماعية واقتصادية تشمل العمر و الوظيفة و التركيب الأسري ومستوى الدخل ، فالإنفاق الإستهلاكي يتغير بتغير الدخل ؛ ومن هنا تكمن الصعوبة في وضع مستوى الإنفاق الذي نعتبر عنده الأسرة فقيرة .إنّ تلبية الإحتياجات من وصول السلع والخدمات ومجموعة السلع الأساسية مرتبطة بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها الخاصة بانتقال الموارد المتوفرة من جيل غلى آخر(الموارد الطبيعية والبنية التحتية ورأس المال بجميع أنواعه، وأكثر من ذلك عموما القدرات البشرية و الإجتماعية ، لذلك يجب مراعاة البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من خلال إمكانية تحسين الرفاه لجميع السكان في المستقبل والحاضر بتوفير معايير الإستدامة الثلاث:

– الوصول لجميع السلع والخدمات.

– بناء القدرات من جميع الأنواع.

– الإنصاف عبر مجموعة كاملة من الإحتمالات المتاحة والقابلة التحويل.

وبالرجوع إلى فئة الفقراء يتضح لنا جليا التدني المطرد للقدرة الشرائية ، (**مجلة الاقتصاد والمناجمنت، 2003،ص:215**) وتستند بعض الدول إلى تصنيف مستوى المعيشة المنوالي الذي يقسم الأسر إلى مجموعتين متساويتين ؛حيث أنّ نصف مجموع الأسر يتمتع بمستوى معيشي أعلى والنصف الثاني يتميز بمستوى معيشي أقل من المستوى المنوالي، وعلى هذا الأساس تعتبر المنظمة العالمية العامل الفقير؛ الشخص الذي يتقاضى دخلا صافيا أقل من 50% من مستوى الدخل الصافي عند المجموعة الإستهلاكية . في الجزائر كان لبرنامج التصحيح الهيكلي أثر كبير على تفشي ظاهرة الفقر حيث أنّ تخلي الدولة الجزائرية (بشكل مفاجئ وشامل) عن دورها الإقتصادي و الإجتماعي واقتصارها على تسيير آثار التصحيح الهيكلي السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا ؛ ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره بين السكان ، وخير دليل على تزايد حدة الفقر هو انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع القوى في الأسعار (بسبب تحريرها واتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم والزيادة الأقل للأسرة في المداخيل من الأجور، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أدّى تطبيق" **برنامج التصحيح الهيكلي**" (**سعاد مهماني، 2008–2009،ص:29**) ، إلى حلّ عدد كبير من المؤسسات بلغ عددها سنة 1994 حوالي 815 مؤسسة ،54 ٪ منها في القطاع الصناعي ، هذا ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال ، وارتفاع نسبة البطالة ؛ إذ بلغت من 8٪ سنة 1990 إلى 29.5٪ و هذا بإحصاءات من الديوان الوطني للإحصاءات ، وبلغت حوالي 6.12٪ سنة 1988 ، و20.70٪ سنة 1991 ، و 29 ٪ سنة 2000 ، ليصبح المستوى المعيشي للأسر الجزائرية ضعيفا جدا لمجتمع يعيش مرحلة انتقالية مؤلمة، فانخفضت قيمة العملة الوطنية (21.285دج/دولار/سنة1992) ، زيادة عن هذا كله التراجع الكبير المسجل في نفقات الدولة على الصحة (21دج/للفرد الواحد/ سنة1992)، (120دج/للفرد الواحد/ سنة1998). إن جميع المختصين في العالم يعتبرون أن المسؤول الأول عن تأثّر الأجيال الحالية والمستقبلية هم متخذو القرارات. (**سعاد مهماني، 2008–2009،ص:30**).

خلاصة الفصل الثاني

إن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست مشخّصة من جميع جوانبها، بسبب عدم توفر البيانات والمسوحات، وعدم توفير الإحصاءات الكافية والتفصيلات اللاّزمة عنها، ومن ثمّ فإن ما عرض في هذه الدراسة من معلومات وبيانات ؛ لا يتيح سوى تكوين محاولة استقرائية للظاهرة وبالتالي الخروج بتصورات تقريبية للفقر أسبابه ومحدداته.

الفصل الثالث

المياه والفقر

- العلاقة المتحرّكة -

تـــــــمهيـــــد

تعتبر المياه عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة، من أهم المصادر الطبيعية التي أثارت ولازالت تثير اهتمام الباحثين إلى حد الساعة، إنّ حرمان الملايين من سكان العالم من المياه المؤمّنة يعود إلى الفقر، فتحدي القضاء على الفقر من قبل المنظمات الدولية والإهتمام بالمياه على الصعيد العالمي ، يبرز لنا العلاقة الوطيدة بين المياه والفقر، هاته العلاقة تتمثل في كون المياه عاملا يعيد إنتاج الفقر من خلال ندرة المياه، نوعية المياه، صعوبة وصول المياه، أمراض المياه المتعلقة بالإنسان ...

في هذا الفصل سوف نعمل على إبراز العلاقة المتحركة والقائمة بين المياه والفقر، وما مدى تأثير المياه على مستويات الفقر.

3. المياه في العالم

تمثل المياه حوالي 1/4. مليار متر مكعب في العالم، (Boualem remini,2011,p.11) فالماء هو مصدر الحياة ولا يمكن الإستغناء عنه، والجزء الأكبر من المياه الموجودة في البحار، ولكن ملوحته تجعله غير قابل للإستخدام و3% فقط من المياه العذبة هو صالح للإستهلاك ، و99% من هذه الكمية مختزنة في جبال الجليد والطبقات العميقة في باطن الأرض، فالماء الذي نستهلكه عمره عمر الأرض، ولهذا السبب تثير التغيرات التي يحدثها الإنسان لهذه الدورة القلق والرسم التالي يبين لنا توزيع المياه على سطح الأرض:

الشكل رقم (12): توزيع مياه الأرض.

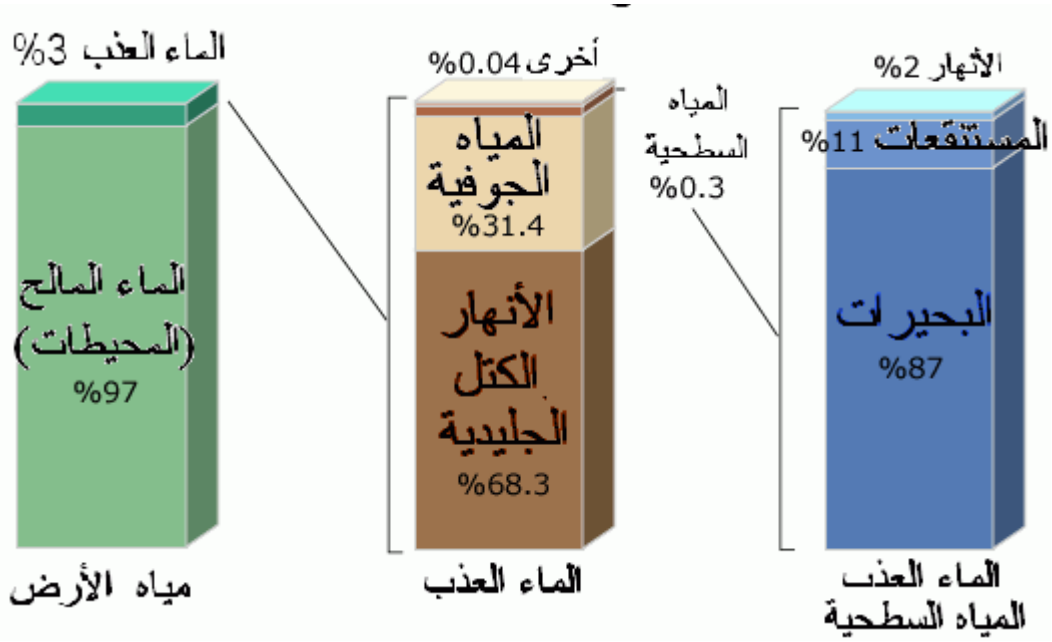

المصدر: أنظر الموقع(PV-GLOOB.COM)

1.3. المبادئ الخمسة التي تضمنتها السياسة الجديدة للمياه

تشمل أسس السياسة الجديدة، في الجزائر، والتي انبثقت عن الجلسات الوطنية للماء المنظمة في عام 1985 خمسة مبادئ معروفة ومطبّقة عالميا هي:

1.1.3. **وحدة المورد:** الماء مورد ملك للجميع حسب المادة 17 من الدستور الوطني لسنة 1989، وملكية المجموعة الوطنية، ويستدعي هذا المبدأ توحيد الجهود فيما يخص التخزين والتسيير والإستعمال وحماية المياه، ويعد تنفيذ مبدأ الوحدة من اختصاص الوكالة الجهوية

للماء التي تتمثل مهمتها في تنظيم تسيير الماء، على مستوى الحوض الهيدرغرافي، دون تمييز بين المياه السطحية والمياه الجوفية، وعله فقد تم إنشاء ما يسمى "الوكالات الجهوية للمياه". **(بولفظاوي فاطمة الزهراء، 2005،ص:38).**

-دور الوكالات الجهوية للمياه

جاءت هذه الوكالات من أجل تسهيل مختلف الأنشطة في مجال المياه، وعلى مستوى -كل ناحية (منطقة جهوية) بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 83-17 المؤرخ في 16 جويلية 1983 والمتعلق بقانون المياه، والمادتين 36 و47 من القانون رقم 83-03 المؤرخ بتاريخ 05 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة.

1- جمع كل المعطيات والبيانات المتوفرة للموارد المائية السطحية والجوفية لتقييمها، وتهيئتها، واستهلاكها.

2- المساهمة المادية لدراسة وإنجاز واستخدام كل المنشآت المهتمة باقتصاد الماء.

وبالتالي يمكن تقسيم هذه الوكالات على خمسة مناطق جهوية صنفت حسب المناطق الهيدروغرافية كما يلي:

1- الوهراني الشوط شرقي

2- الشليف زخاريس.

3- الجزائري الحضنة صومام.

4- القسنطيني سيبوس ملاقر.

5- الصحراء. **(بولفظاوي فاطمة الزهراء، 2005،ص:39)**

2.1.3. **التشاور:** تعتبر مسألة الماء حساسة ومعقدة في آن واحد حيث لا يمكن معالجتها دون إشراك كل الأطراف المعنية (الجماعات المحلية، المسيرون ...) في التفكير واتخاذ القرارات والتنفيذ. إنّ التسيير الموحد للمياه المشتركة على مستوى الأحواض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة، بتجاوز السلم الإداري والدوائر الإقليمية للإختصاص.

الشكل رقم (13): الأجهزة المهتمة بتنفيذ المبدأ الثاني.

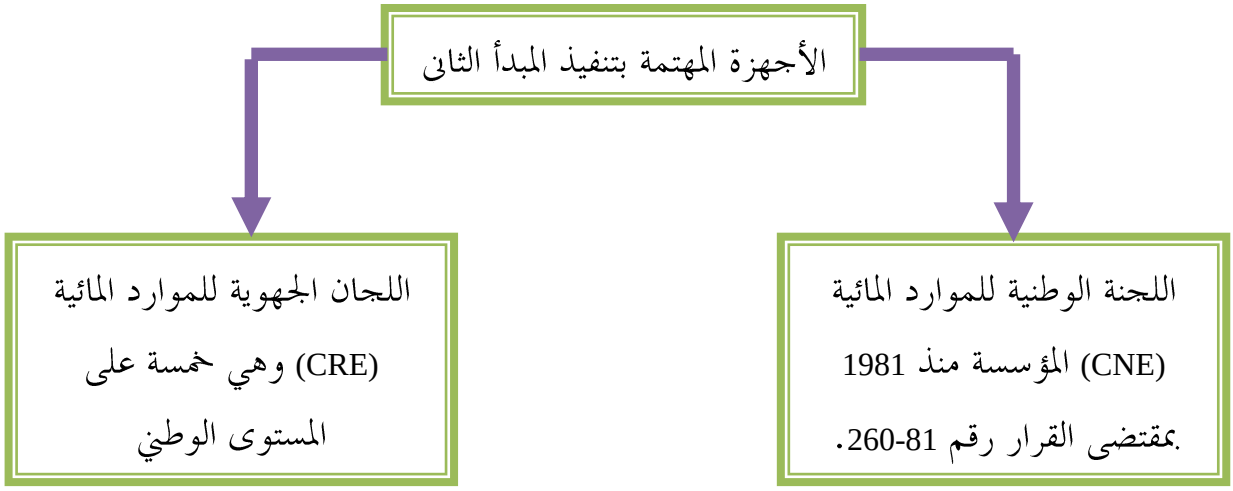

3.1.3. **مبدأ الإقتصاد:** **(عبد القادر رزيق المخادمي،2009،ص:244)** ، من أجل تحسين تسيير الموارد والهياكل القاعدية ؛ يجب وضع إطار ونظام تحفيزي يتميزان بميكانزمات مؤسساتية وتنظيمية جديدة ، يشكل كل من الإمتياز والتعاقد وكذا التسعيرة الإقتصادية المعقولة القائمة على مبدأ تحديد الأسعار حسب المناطق، والصندوق الوطني للماء الشروب، الأدوات الأساسية لتنفيذ مبدأ الإقتصاد. والأمر الأكثر أهمية هو إيجاد ترتيبات إقتصادية للموازاة بين تكلفة المياه والإنتفاع بها، وتقدير الثمن المناسب لاستهلاك المياه، لأن سلوكيات إستهلاك المياه تفتقر إلى الترشيد، وما يترتب عن ذلك من هدر المياه. **(بولفظاوي فاطمة الزهراء، 2005،ص:41).**

إنّ النظام الحالي والذي تتبعه تسعيرة المياه جاء طبق للقرار رقم 92-94 المؤرخ بتاريخ 14 نوفمبر 1992، لا يفي بسر التكلفة الحقيقية لهذا المورد أدى هذا النص التشريعي لتسعيره المياه إلى خلق خسائر وخيمة من بينها:

1- وقوع المؤسسات المسيرة في حالة خسارة مادية.

2- عدم القدرة على القيام باستثمارات ضخمة في إنجاز المشاريع المائية كالسدود.

3- صعوبة إصلاح الشبكات المائية الوطنية.

4- عدم التحكم في مشكلة إهدار المياه الصالحة للشرب والمقدرة بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 50% فالتسعيرة المحددة بهذا القرار لا تغطي الجانب الحقيقي لسد فاتورة المياه مرورا بعملية تصفيتها ثم توزيعها عبر القنوات أو الشبكة المائية إلى أن تصل إلى حنفية

بلادنا، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فالثمن الحالي للمياه في بلادنا لا يغطي أيضا مصاريف كل عامل إطارات تقنيين ...) الساهرون على إيصال المياه لوجهتها المحددة.

4.1.3. **مبدأ العالمية:** الماء عنصر طبيعي ليس له حدود جغرافية ومادية وبيولوجية، يكتسي طابعا عالميا، وهو قضية الجميع ويجب أن يكون أولى انشغالاتهم. **(عبد القادر رزيق المخادمي،2009،ص:43).**

5.1.3. **مبدأ البيئة:** يقوم هذا المبدأ على حماية سلام النظام البيئي وحماية الصحة العمومية وتثمين الموارد البشرية الكفيلة بوضع إستراتيجيات لحماية المياه، ويتمحور هذا المبدأ حول ندرة الماء ونوعيته ووضع إستراتيجية في هذا المجال

الشكل رقم (14): بطاقة مبسطة لشبكة المياه بالجزائر

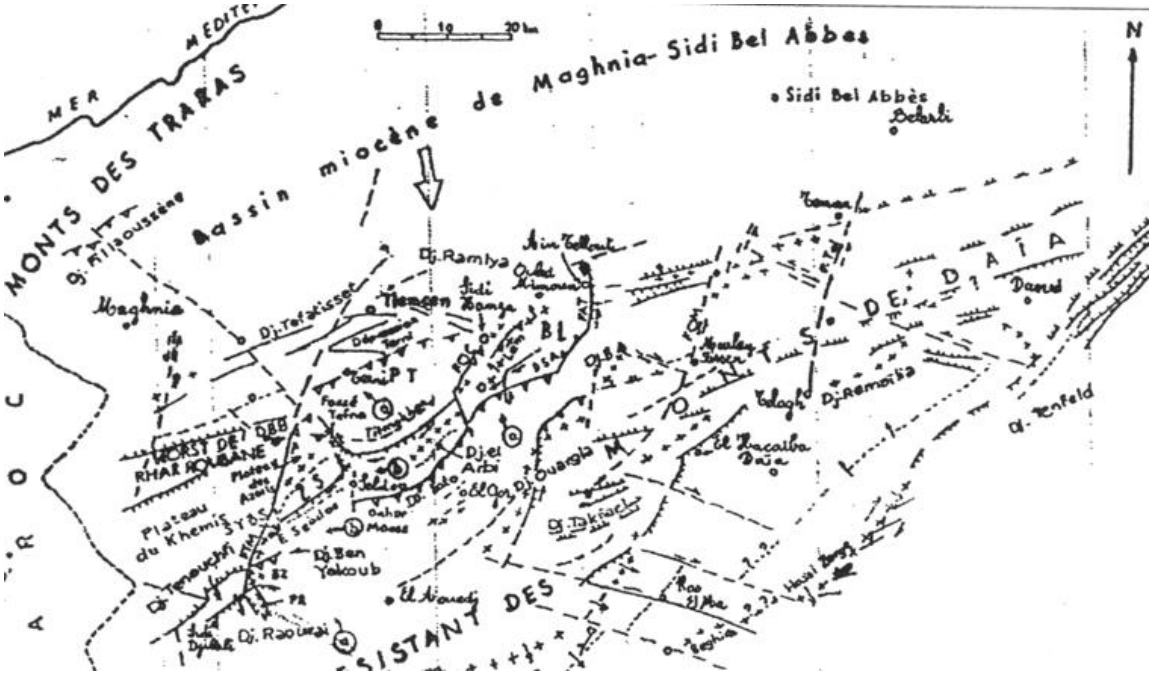

Source : (ONS,oran).

الشكل رقم(15): تقسيم المياه في الجزائر لسنة 2009

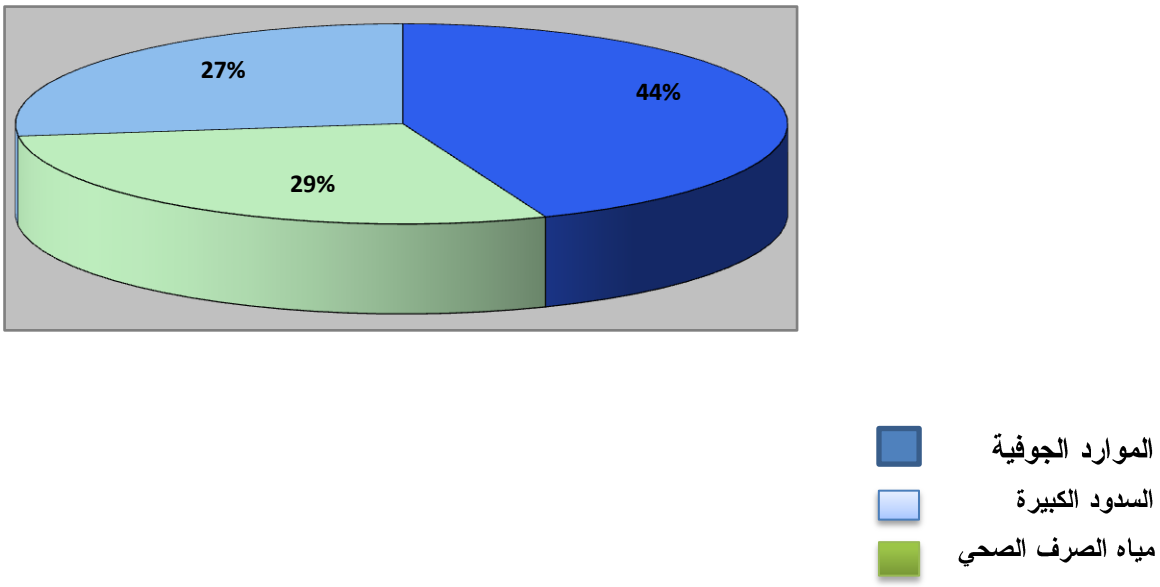

Source : (projet d'étude d'actualisation de P N E ALGERIE, mai 2009,p.69)

يبيّن لنا الشكل رقم(15) تقسيم المياه في الجزائر لسنة 2009، وهذا حسب المخطط الوطني للمياه، حيث تأخذ السدود الكبيرة حصة 29% من المياه، المياه الباطنية 44%، ومياه الصرف الصحي نسبة 27%.

2.3. وضعية الموارد المائية في الجزائر

1.2.3. مصادر المياه في الجزائر

تتعلق الموارد المائية في بلادنا بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين الجاف وشبه الجاف ، الذي يجعلها لا تتميز بالوفرة،(**لجنة التهيئة العمرانية للبيئة، 2000**) وتقدر الموارد الحقيقية من المياه من حيث الإمكانيات المائية بـــ 19,4 م^3، (**ساندرا بوستل،2000،ص:29**) 75% منها قابلة للتجديد، حصة 60%. (**مجلة الحقيقة، 2005،ص:05**) منها بالنسبة للمياه السطحية و15% تخص المياه الجوفية.

1.1.2.3. **الموارد المائية التقليدية:** تتمثل أساسا فيما يلي:

- المياه السطحية.
- المياه الجوفية.

يقدر حجم المياه التقليدية بـــ 1,95. مليار متر مكعب وهي تتنوع على السدود بـــ 117هم^3 (6,0%)، ويبلغ إنتاج المياه 1,3 مليار م3 أي ما يعادل ثلثي (3/2) من الطاقة(**cnes, 1998,p.46**)

1. **الموارد المائية السطحية**

تشرف الوكالة الوطنية للموارد المائية على ما يزيد عن 160 محطة مكلفة بإحصاء قياس مستقر الماء على كامل التراب الوطني، ثم تقييم المياه بـــ 12,1 مليار متر مكعب من الثروة المائية المتاحة، (**لجنة التهيئة العمرانية للبيئة، 2000**)، تضم 17 حوضا مائيا مصنفة ضمن ثلاث مجموعات:

- ✓ **أحواض جبال الأطلس التلي:** تبلغ مساحتها حوالي 130. ألف كلم^2، (**المخطط الوطني للمياه نقلا عن مجلة الحقيقة، 2005**) تتسع لنحو 111 مليار م^3، يتراوح معدل سقوط الأمطار بها بين 400-1500 ملم / السنة وهي أحواض تابعة للبحر المتوسط.
- ✓ **أحواض الهضاب العليا (أحواض مغلقة):** مساحتها نحو 100 ألف كلم^2، تتسع لنحو 0,7 مليار م^3، يتراوح معدل سقوط الأمطار بها ما بين 300 و400 ملم/ السنة.
- ✓ **الأحواض الصحراوية:** مساحتها نحو 100 ألف كلم^2، تتسع لنحو 0,6 مليار م^3، يتراوح معدل سقوط الأمطار بها بين: 100-300 ملم / السنة.

2. **الموارد المائية الجوفية**

تتوزع الكمية القابلة للإستغلال من هذا المصدر حسب تقديرات المصادر التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية، ومديرية تهيئة المنشآت الكبرى كما يلي:

بالنسبة لشمال المياه 2 مليار م^3 / السنة، وهي مستغلة بنسبة تفوق 90% أي ما يقدر بـــ 1,8 مليار م^3، بحيث تشير التقديرات على وجود 12.000 بئر عميقة و900

ينبوع، و100.000 بئر، كلها تقوم بجلب الطبقات المائية، من أجل تلبية المستلزمات الفلاحية والتزود بالمياه الصالحة للشرب والصناعة، يتمركز الحجم المهم من هذه الموارد بنسبة 75% في الطبقات الجوفية الكبرى، كالمتيجة والحضنة والصومام وسهل عنابة والهضاب العليا وسهل غريس وسهل سيدي بلعباس.**(Rimini boualem, 2005,p.18)**

بالنسبة للجنوب 25 مليار م^3 / السنة من المياه المستغلة، أي إستغلال 34% في المتوسط، فهذه المياه غير مستغلة كما ينبغي، إضافة إلى وجود عدة دراسات حول المياه الجوفية، في الصحراء الجزائرية قام بها (اليونيسكو)، **(CENEAP, 1998)** ما بين سنتي (1974-1983) قدرة إجمالي الإحتياط من المياه الجوفية بـــ 600.000 مليار م^3.
(Rimini boualem , 2005,p.21).

2.1.2.3.الموارد المائية غير التقليدية

1.تحلية مياه البحر

كون الجزائر من الدول الساحلية، يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات هائلة يمكن تحليتها والإعتماد عليها كمورد إضافي، خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي، وتجربة الجزائر في هذا المجال تعود إلى بداية سنوات الستينات، في ثلاث مناطق صناعية أرزيو، سكيكدة، عناية. في المنطقة الصناعية أرزيو توجد 26. وحدة تحلية تنتج مجتمعة ما يقارب 23600 م^3/ اليوم بطاقة إنتاج ما بين 192 إلى 1920 م^3/ اليوم للوحدة، وتوسعة طاقتها لتصل إلى 33000 م^3 / اليوم، أما سكيكدة توجد محطتين لتحلية مياه البحر بطريقة Multi Flash تنتج حوالي 1440م^3 / اليوم للوحدة الواحدة. **(وصاف سعيدي، 2006،ص:15)**

الشكل رقم(16):محطات تحلية مياه البحر في الجزائر ما بين سنتي(2002-2009).

Source : (projet d'étude d'actualisation de P N E ALGERIE, mai 2009,p.14)

توضح لنا الخريطة رقم(16) أهم محطات تحلية المياه بالجزائر ، فمحطات التحلية لا تسمح في الحالات القصوى إلا بتجنيد 18 مليون م^{3}في السنة لتلبية الحاجة إلى الماء الصناعي وماء الشرب، (**مجلة الحقيقة، 2005،ص:54**)، هذا المورد لا يمكن تعبئته إلا بصعوبة لتلبية حاجة الزراعة للماء بالنظر إلى الكلفة الحالية للتعبئة التي تتجاوز 10 دج /م^3، مقارنة بكلفة التعبئة من الموارد التقليدية التي تتراوح حوالي 01 دج/م^3 للمتر المكعب الواحد ولا تتجاوز 02 دج /م^3 إلا في حالات نادرة.

الجدول رقم(07): توزيع المياه الجوفية، حسب المناطق.

الحوض الهيدرغرافي	منطقة وهران الشط الشرقي	الشلف الزهور	منطقة العاصمة الصومام	منطقة قسنطينة السيبوى	المجموع
الموارد الكامنة مم/السنة	378	231	745	68,9	1,894
المجموع	19,7	12,2	39,6	68,9	100,0

المصدر: (للسدود، 2004).

يوضح لنا الجدول رقم(07) توزيع المياه الجوفية في اهم المناطق الجزائرية لتوزيع المياه المذكورة أعلاه.

الجدول رقم(08) : الموارد السطحية

المياه السطحية	هكتو متر مكعب
المياه الجوفية في الشمال 1600	هكتو متر مكعب
المياه الجوفية في الجنوب 1700	هكتو متر مكعب
المجموع 4,100 إلى 4,180	هكتو متر مكعب

المصدر: (وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية،2002)

يوضح لنا الجدول رقم(08) نسبة المياه السطحية في شمال وجنوب الجزائر بالهكتومتر مكعب.

2. معالجة المياه المستعملة

تبقى تقنية معالجة المياه المستعملة في الجزائر ضعيفة جدا فنجد نسبة 8%من عدد السكان قنوات صرف مياههم المستعملة، تحولت إلى محطات التصفية حسب إحصاءات 1999، وهي نسبة صغيرة جدا مقارنة بعدد السكان الإجمالي المقدر بـــ 32 مليون نسمة. **(مجلة الحقيقة، 2005،ص:55)**

2.2.3. تسيير المياه في الجزائر

إبتداء من سنة 1970 تميز التنظيم بهيمنة الدولة وتكفلها بجميع المشاريع، ثم إنشاء شركة سوناد لمواجهة الإحتكار في مجال المياه، بعد إنشاء وزارة الموارد المائية، سنة 2000 ثم دمج المؤسسات السابقة، بالإضافة إلى مؤسستين ذات طابع تجاري هما: الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، ولم تكن النصوص التي تم إعدادها موازاة مع إنشاء كل الهياكل، وعليه فنجاح أي سياسة مائية، يتطلب تغيير المنهجية والتصور الخاص ببعض الجوانب المؤسساتية مع الأخذ في الحسبان عامل الزمن.

1.3.2.3. سوء التسيير: صرح وزير الموارد المائية في شهر ماي سنة (2000):أن أكثر من 80% من المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه سببها سوء التسيير (رئاسة الحكومة).

3.2.3. عمليات التكفل التي شرع فيها

1.3.2.3. على المستوى التنظيمي : إتخذت جملة من الإجراءات منها: تقسيم المهام الخاصة بالموارد المائية بين قطاع الأشغال العمومية، وقطاع الفلاحة من جهة أخرى، بفضل مديرية مركزية على مستوى الوزارة، زيادة على إنشاء مصلحتين خارجيتين هما:

مصلحة الدراسات العلمية، والوكالة الوطنية للموارد المائية، الوكالة الوطنية للسدود، مصلحة الدراسات العامة والأشغال الكبرى في مجال الري والوكالة الوطنية لمياه الشرب والتطهير. (عبد القادر رزيق المخادمي،2009،ص:449)

2.4.2.3. على مستوى الإنجاز

أ- إنشاء السدود الصغيرة

يقدر عدد السدود في الجزائر بـــ 114 سدّا، (بين كبير وصغير)، والجزائر اليوم تحتل المرتبة الثانية بعد إفريقيا الجنوبية، توزع قدرات التخزين على السدود 21,4% والآبار 73,6% والينابيع 06%. يقدر أكبر هذه السدود بـــ 450 هكتو متر مكعب سنويا، كما هو الحال في سد قرقار بواد رهيو ولاية غليزان، يستعمل 11 سدا للري والتزود بالماء الشروب. تتركز السدود الصغرى في ولايات الشمال وتقدر طاقتها الإجمالية بـــ 21 هكتو متر مكعب سنويا. وإلى حد الساعة تبلغ طاقة التخزين الإجمالية لهذه السدود 90 مليون متر مكعب.

ب- السدود الكبيرة

يبلغ حاليا عدد السدود الكبيرة 46، (تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر، دورة 2000/05/15) سدا بحجم سعة يقدر بـــ 4 ملايير و565 مليون م^3 ، إلا أنّ هذه السدود لا تستغل بكامل طاقتها نظرا لمشكل الطين، (عبد القادر رزيق المخادمي،2009،ص:254) الذي تعاني منه سدودنا وخاصة التي بنيت بعد الإستقلال، وحسب آخر تقديرات المصالح التقنية لوزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، فإنّ السدود التي تزيد طاقة تخزينها عن 10 ملايين متر مكعب والمستغلة إلى حد الساعة، وبطاقة تخزين إجمالية تقدر بـــ 4,9 مليار متر مكعب، تسمح بتوفير حجم سنوي مقدر بـــ 1,75 مليار مما يمثل حوالي 40% من الطاقة التي يمكن تعبئتها، وقد تصل هذه النسبة إلى 600%

الجدول رقم(09): أهم السدود المستغلة في الجزائر

الرقم	السد	الولاية	السعة (100م^3)
1	سلي	الشلف	286
2	وادي الفضة	الشلف	228
3	فوم الغرزة	بسكرة	43

4	جرف التربة	بشار	350
5	فوم الغزال	بسكرة	55,5
6	بورومي	البليدة	220
7	لكحل	البويرة	30
8	بني بهدل	تلمسان	63
9	مفروش	تلمسان	15
10	سيدي عبدلي	تلمسان	110
11	سواني	تلمسان	13
12	ح. بوغرارة	تلمسان	177
13	بخدة	تيارت	56
14	دحموني	تيارت	25
15	تقسبت	تيزي وزو	175
16	الأقرم	جيجل	135,8
17	عين زايدة	سطيف	125
18	بني زيد	سكيكدة	40
19	زرديزاس	سكيكدة	31
20	قنيطرة	سكيكدة	120
21	زيت أمبا	سكيكدة	120
22	سارنو	سيدي بلعباس	22
23	ح. دباغ	قالمة	220
24	بوغزول	مدية	55
25	لدرات	مدية	10
26	دوار حربيل	مدية	0,05
27	قصوب	مسيلة	31
28	شرفاس لي	معسكر	82
29	ويزرت	معسكر	100
30	بوحنيفية	معسكر	73
31	فرقوق	معسكر	18

32	بريزينة	البيض	132
33	قدارة	بومرداس	146
34	بني عمران	بومرداس	17
35	حميز	بومرداس	15
36	شفية	الطارف	171
37	مكسة	الطارف	51
38	ع. بوقرة	تسمسيلت	13
39	فوم القييس	خنشلة	3
40	بابار	خنشلة	41,33
41	شرف	سوق أهراس	141
42	عين دالية	سوق أهراس	82
43	بوكردان	تيبازة	97
44	مراد	تيبازة	0,7
45	حمام قروز	ميلة	45
46	غريب	عين الدفلة	280
47	حريزة	عين الدفلة	70
48	دردر	عين الدفلة	115
49	س.م. بن عودة	غليزان	235
50	قرقار	غليزان	450
51	مرجة	غليزان	54
52	**بني هارون**	**ميلة**	930

source : (l'algérie en quelque chiffres, résultats 2000,p.27)

الشكل رقم(17): أهم مناطق السدود المستغلة في الجزائر.

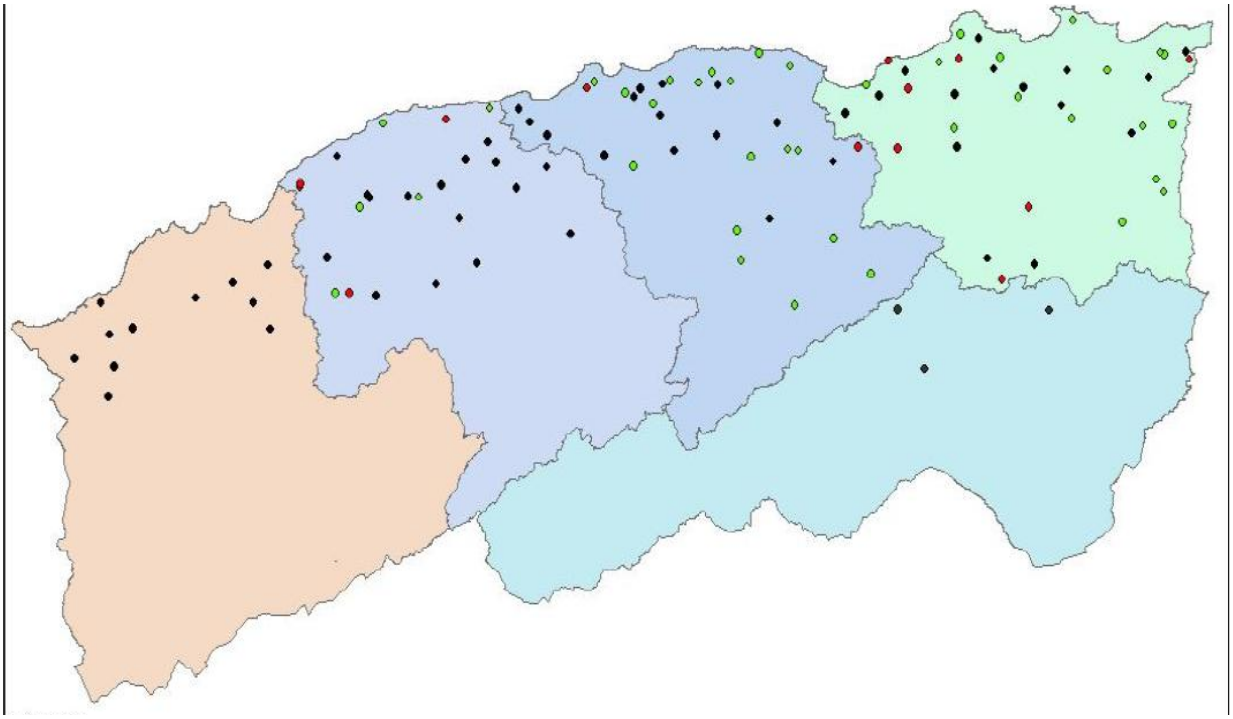

Source : (projet d'étude d'actualisation de P N E ALGERIE, mai 2009,p.14).

الخريطة الموضحة أعلاه تبين لنا وضعية السدود المستغلة في الجزائر.

ج- محطات التطهير

غالبية محطات التطهير لا تشتغل بالوتيرة المطلوبة ، ذلك أنّ المياه المستعملة التي تجمعها الشبكات تصرف في الوديان دون تطهير، إضافة إلى تزايد إنتشار التلوث الذي أصبح يتمدد بشكل أخطبوطي حتى إلى السدود، وكمثال عن ذلك ففي فرنسا تتوفر على 12000 محطة لتطهير المياه لـــ 60 كليون شخص، أي محطة واحدة لكل نسمة بينهما نجد في الجزائر محطة واحدة لكل 600.000 نسمة.

بلغ السعر الأمثل للمتر المكعب من المياه ما بين 15 و20 دينارا دون حساب تكلفة التطهير، والجدول التالي يبين نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب. **(مجلة الحقيقة، 2005،ص:23)**

3.3.2.3. تدهور شبكات التموين بمياه الشرب

أظهرت السلطات فشلها في ضمان تزويد المواطن بالمياه الدائم والمستمر، ذلك لأن بعض التجمعات الحضرية لا تستفيد من التزود يوميا بماء الشرب، في حين ظل المختصون في هذا المجال يؤكدون على إمكانية توفير الماء يوميا لو لم يتسرب منه 45، إلى 50% **(مجلة الحقيقة، 2005،ص:59)**، مردها الأساسي لسوء حالة قنوات التزود بالماء الصالح للشرب، إنعدام صيانتها وعدم احترام المؤسسات المسؤولة عن مشاريع الإنجاز للمقاييس المعمول بها من حيث:

حجم القنوات، نوعية المادة المستخدمة في صنعها، شروط الإنجاز، ويزداد حجم هذه الخسائر ضخامة بسبب: تبذير المستهلكين للمياه (الإستهلاك المفرط، رش الحدائق)، والإستهلاكات غير المشروعة والتوصيلات غير القانونية والأخطاء في تسجيل العدادات، وكذا السطو على القنوات من جراء البناء الفوضوي، إضافة إلى وجود كمية كبيرة من المياه تستهلك في سقي الأراضي الفلاحية وإلى الصناعة، وما يبقى للإستهلاك المنزلي نسبة 6%.

4.3.2.3. محطات تصفية شبة عاطلة إنّ المياه المستعملة التي تجمعها الشبكات تصرف مباشرة في الوديان دون تطهير، لأن غالبية محطات التطهير معطلة، توجد بالجزائر 49 محطة لتصفية المياه القدرة لكنها لا تعمل بكامل طاقاتها، منها 07 محطات تعمل بأقل من 30%، وأغلبها عاطل يعرف تسييرا غير منتظم و14 محطة تسير بانتظام، و04 محطات تحتاج إلى تهيئة، فالإنجاز وحده لا يكفي إن يجب أن يكون متبوعا بحسن الصيانة والتسيير والاستغلال. **(مجلة الحقيقة، 2005،ص:60)**

5.3.2.3. إنجازات غير عقلانية

كلّف إنجاز العديد من المنشآت مبالغ مالية معتبرة (100 مليار دج)، غير أنه لم يكن لها الأثر المرتب لتلبية حاجات مياه الشرب ومياه الصناعة وحتى مياه السقي نتيجة عدم الإستغلال الأمثل للسدود. أما بالنسبة لمحطات التطهير أنجز العديد منها عبر أرجاء

الوطن، لكن ليس لها أي جدوى لإزالة التلوث نظرا لغياب التقنيات والكفاءات المؤهلة التي تنتج استغلالها.

6.3.2.3. مشاكل بيئية

1.6.3.2.3. توحل السدود

حسب التصريحات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية، فمن بين 35 حوضا منحدر للسدود المستغلة، العديد منها يعاني من الإنجراف بنسبة 40% من مساحتها مثل: سد برومي 71%، فرقوق 53%، بني عمران 49% ونتج عن ذلك فقدان السدود قسطا كبيرا من قدرتها التخزينية بسبب توحلها، حيث بلغ حجم توحل السد الواحد 300 مليون $م^3$ بالنسبة لـــ 16 سدا، ويعود ذلك إلى عدم الاهتمام بتشجير الأحواض وروافد السدود وتربية الأسماك بها. **(Rimini boualem, 2005,p.17)**

2.6.3.2.3. تلوث المياه

يعود مشكل تلوث المياه إلى أسباب مختلفة منها:

1- مشكل تلوث الطبقات الجوفية من جراء ترسبات المياه المنزلية والصناعية والمبيدات والأسمدة الكيميائية. **(مجلة الحقيقة، 2005،ص:61)**

2- الإستغلال المفرط لحقول المياه الجوفية الساحلية يؤدي إلى تسرب الأملاح بين الطبقات المائية التي لا يمكن معالجتها.

3- إرتفاع نسبة منسوب المياه القذرة نتيجة لعدم وجود محطات تطهير للمياه المستعملة.

4- قدم شبكات صرف المياه القذرة واختلاط تسرباتها بالمياه الصالحة للشرب يؤدي إلى انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه الصالحة للشرب.

3.3. الإحتياجات المختلفة للمياه

1.3.3. **الزراعة:** على المستوى العالمي تستهلك الزراعة نسبة 70%من المياه **(Baude Barlow,Tony clarcke, 2007,p.28)** حيث تقدّم الزراعة ثلث إنتاج الغذاء العالم للسكان تستهلك الدول النامية حوالي 80%من المياه الإجمالية في السقي **(Antoine frérot, 2009,p.141)** وهذا ما يعادل 40% من إنتاج الغذاء على المستوى العالمي لقد أدّت عمليات التوسع في استصلاح الأراضي وربما خلال العقدين الماضيين إلى زيادة إنتاج الغذاء العالمي بمقدار النصف حسب إحصاءات البنك.**(world bank,1990,p.12)**

تستهلك الجزائر في مجال الزراعة نسبة 61% ، وكونها من الدول الساحلية فهذا يعطيها ميزة وجود المياه بكميات هائلة يمكن تحليتها والإعتماد عليها كمورد إضافي. **(confluences méditerranée, 2006,p.158)**

كما أننا نجد الحقل الواحد يستهلك من المياه نسبة 20%، مصدرها المياه السطحية، فأغلب الأنهار والبحيرات على سطح الكوكب موجودة بمناطق يعمرها الإنسان منذ سنتين. **(سمير أمين و آخرون،مركز البحوث العربية).**

والجدول التالي يبين لنا نسبة استهلاك الزراعة من المياه لبعض المحاصيل:

الجدول رقم(10):نسبة إستهلاك الزراعة من المياه.

المنتوج	نسبة استهلاك المياه
1 طن من النسيج[1].	1300 م^3
1 طن من الورق	800 م^3 من المياه
1 هكتار من القمح[2].	4000 إلى 8000 م^3 من المياه
1 هكتار من الطماطم	5000 إلى 9000 م^3 من المياه
1 كلغ من لحم	7000 لتر
1كلغ من السكر	1000–1200 لتر من المياه

المصدر:(سمير أمين و آخرون،مركز البحوث العربية).

سوف تواجه الإدارة المستقبلية للمياه في مجال الزراعة ضغطا من اتجاهين، فمن جانب الطلب سوف يعمل التصنيع وتغير أساليب الأغذية على زيادة الطلب على الغذاء والمياه المستخدمة، إلا أنه من جانب الطلب سوف يظل التوسع في الحصول على مياه الري محدود وبذلك فإن عدم التوازن بين العرض والطلب هو الذي يتسبب في ضغوط التسوية سوف يشهد مستقبل إدارة المياه في الزراعة اختلافا كبيرا عما كان في الماضي فعلى مدار العقود الأربعة المنصرمة تضاعفت مساحة الأراضي التي تتوفر لها مياه الري فل العالم حيث أتاح التوسع في الري للزراعة إمكانية توفير الغذاء للسكان المتزايدين وبالتالي الزيادة في استهلاك المياه **(تقرير التنمية البشرية ،2006 ،ص:175).**

(1) la recherche (2008), « l'eau réserve sécheresse, dessalement, Nitrates, climats, Agronomie glaciers, entretien » / nec Bernard Barraqué, n° 421 juillet – Aout, paris, pp : 33-34.
(2) l'or Bleu, op cité, p 27.

2.3.3. الإحتياجات الصناعية

ثاني الإحتياجات للمياه هي الصناعة التي تستهلك نسبة 22%من المياه العذبة (Samuel as souline, 2001,p.27) .خاصة في مجال التدوير الصناعي من ملابس وأجهزة الحاسوب(la recherche, 2008juillet,p.52) إلى الورق واللدائن وأجهزة التلفزيون فإنتاج 1 كلغ من الورق يتطلب ما يقارب 700 كلغ من الماء، (Baude Barlow,Tony clarcke, 2007,p.27) وصناعة طن من الفولاذ يحتاج إلى 680 طنا من الماء، فالإستخدام الصناعي يسير وراء الإستخدام الزراعي، فقد وصل الإستخدام الكلي للمياه من قبل الصناعات اليابانية إلى الذروة عام 1990 بنسبة 64%. (ساندرا بوستل، 2000،ص:111) أما ألمانيا الغربية فقد وصلت نسبة الإستخدام الكلي للمياه الصناعية سنة 1985 نسبة 44%، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات كوكاكولا ودانون (سمير أمين و آخرون،ص:07) ، سببا في استهلاك المياه بكمية كبيرة فهي لا تحترم الدورة الطبيعية للمياه، بل تهتم بالترويج بالمياه المعبأة حيث تمثل سعر القارورات 1 مليار $ سنة 1999 ؛ وهذا ما أدى إلى زيادة الضرائب لدى بعض الحكومات بـــ 47% من نفس السنة ، لذلك فالتوزيع العادل للمياه يؤدي إلى التخفيض من نسبة الفقر.

3.3.3. **الإحتياجات المنزلية:** تغطي المياه المنزلية نسبة كبيرة من الإستعمال فهي تمثل القطاع الأكثر إستهلاكا للمياه، الشرب، التنظيف، الغسيل، ري الحدائق المنزلية في المناطق الحضرية تعتبر الماه جد مهمة خاصة في المؤسسات العامة (المستشفيات، المسابح، مركز الحماية المدنية...)،(Samuel as souline, 2001,p.52) فالشخص يستهلك في اليوم حوالي 150 لتر للإستعمالات الشخصية، وهي تمثل 8%من الإستخدام العالمي. (Sarah Botton, 2006,p.38) ، كما أن المياه تعتبر مصدرا للطاقة الكهربائية ، ففي سنة 2002 ساهم هذا المصدر بنسبة 7% من الإستهلاك في إفريقيا(Gilbertte lucien, 1993,p.07) ، وحوالي 22% من الطاقة الكهربائية مؤمّنة عن طريق الكهرباء حيث أنه في سنة 2000 أصبحت الطاقة العالمية تستهلك حوالي 600 (GM) من الطاقة المائية، إن مصادر الطاقة المائية موجودة بقوة في العالم، وتستطيع أن تساهم في التنمية ؛ وهذه الطاقة موثوق بها على المستوى العالمي فه تتجاوز 14.000 (TWH) في العالم، (entreprise pour environnement, 2008,p.05) فقد بلغت في سيريلانكا سنة 1986 60% بعدما بلغت سنة

1972 (10%) من الإستخدام والجدول التالي يمثل نسبة الطلب على المياه في مختلف القطاعات حتى آفاق سنة 2080.

الجدول رقم (11):نسبة الطلب على المياه في مختلف القطاعات

السنة	1900	1950	1980	1990	2000	2025	2080
القطاع الزراعي	%63	%67	%68	%70	%70	%70	%70
القطاع الصناعي	%11	%9	%10	%11	%11	%23	%23
الاستعمالات المنزلية	%21	%19	%17	%15	%14	%14	%14

Source : (Ihslain de Marsity, 2004,p.99).

من خلال الجدول يتضح لنا جليا نسبة الطلب على المياه سنة1900 وحتى آفاق سنة 2080، حيث سوف ترتفع ارتفاعا ملحوظا لتصل من 63%سنة 1900الى 70% سنة المجال الزراعي في 2080، ومن الملاحظ ان الزراعة هي اكبر قطاع مستهلك للمياه بين القطاع الصناعي و الاستعمال المنزلي.

الشكل رقم(18): نسبة استهلاك مختلف المجالات للمياه في مختلف دول العالم.

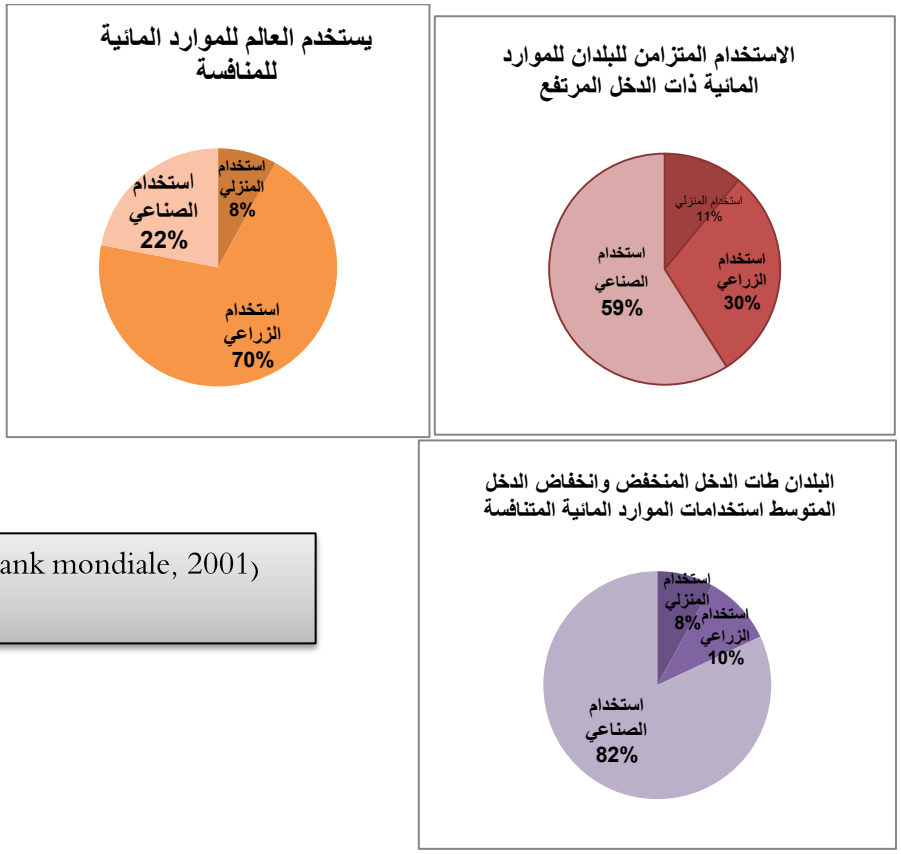

Source : (bank mondiale, 2001)

تعتبر الصناعة محركا أساسيا للتنمية الإقتصادية وهي تلعب دورا مهما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، الأشكال التالية تبين لنا نسبة استهلاك مختلف المجالات التي تم ذكرها للمياه في كل من الدول التالية:

1- بالنسبة للشكل 1 يمثل الإستعمالات المتعددة للمياه في العالم حيث تستهلك

- الزراعة 70%.
- الصناعة 22%.
- الإستعمالات المنزلية 8%.

2- بالنسبة للشكل رقم 2 تمثل استعمالات مصادر المياه في الدول مرتفعة الدخل حيث تمثل:

- الزراعة نسبة 30%.
- الصناعة 59%.
- الإستعمالات المنزلية 11%.

3- بالنسبة للشكل رقم 3 تمثل الاستعمالات مصادر المياه في الدول منخفضة الدخل ما يلي:

- الزراعة: 82%.
- الصناعة: 10%.
- **الإستعمالات المنزلية:** 8%.

حيث تأخذ الزراعة أعلى حصة بنسبة 80% وهذا ما يدل على أن الفقراء في معظم الدول يعتمدون على الإنتاج الزراعي كمصدر للعمل والدخل، والغذاء لذا فأمن المياه يعد أمرا حيويا لمعيشتهم، فالمياه مثلها مثل الأرض تشكل قاعدة رأس المال الطبيعي التي تدعم نظم الإنتاج وتبقي على سبل المعيشة.

4.3.3. احتياجات السكان من المياه في الجزائر

عرف سكان الجزائر نموا متزايدا طيلة فترات تعداداتها تخلله عدة تذبذبات من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عايشتها خلال تاريخها الحديث، والجدول التالي يبين لنا تطور عدد سكان الجزائر من سنة**(2010-2040)** مبرزين من خلال ذلك كمية إحتياجات السكان للمياه خلال هاته الفترة باللتر.

الجدول رقم(12): إحتياجات السكان من المياه في الجزائر. من سنة **2010**–إلى آفاق **2025**.

2010		2015		2020				2025			
عدد السكان	احتياجات المياه	عدد السكان	احتياجات المياه	الحد الأدنى	احتياجات المياه	الحد الأعلى	احتياجات المياه	الحد الأدنى	احتياجات المياه	الحد الأعلى	احتياجات المياه
35989	1079780	39778	79778	43055	861100	43816	876320	45964	919280	47787	955740

2030				2035				2040			
الحد الأدنى	احتياجات المياه	الحد الأعلى	احتياجات المياه	الحد الأدنى	احتياجات المياه	الحد الأعلى	احتياجات المياه	الحد الأدنى	احتياجات المياه	الحد الأعلى	احتياجات المياه
48521	970420	51544	1030880	50913	1018260	55218	1104360	52219	1044380	59115	1182300

Source : (Hamza cherif Ali,collogue national).

من خلال الجدول يتضح لنا جليا بأن النمو السكاني سوف يمثل ثقلا حتى آفاق سنة 2040، وسوف تنتقل احتياجات المياه لسكان الجزائر من 1079780 لتر سنة 2010 إلى كمية 1182300سنة 2040، وبالتالي فاحتياجنا للمياه سيكون بنسبة كبيرة و يتضاعف بتضاعف عدد السكان مستقبلا .

5.3.3. إحتياجات السكان من المياه في العالم

سوف يزداد التعداد السكاني بنمو 80 مليون نسمة في العام على مدار العقود الثلاثة القادمة ، ليصل بذلك إلى 9 ملايين نسمة بحلول 2050، سيعيش ثلث سكان العالم في المدن وبذلك فإن توفير إمدادات المياه سوف يزداد وسوف تتضاعف إستخدامات المياه خاصة المياه المخصصة للري، والمنحنى التالي يبين لنا مدى تضاعف عدد السكان من سنة 2000 إلى سنة 2050 في بلدان العالم.

الشكل رقم (19) : احتياجات السكان من المياه في العالم.

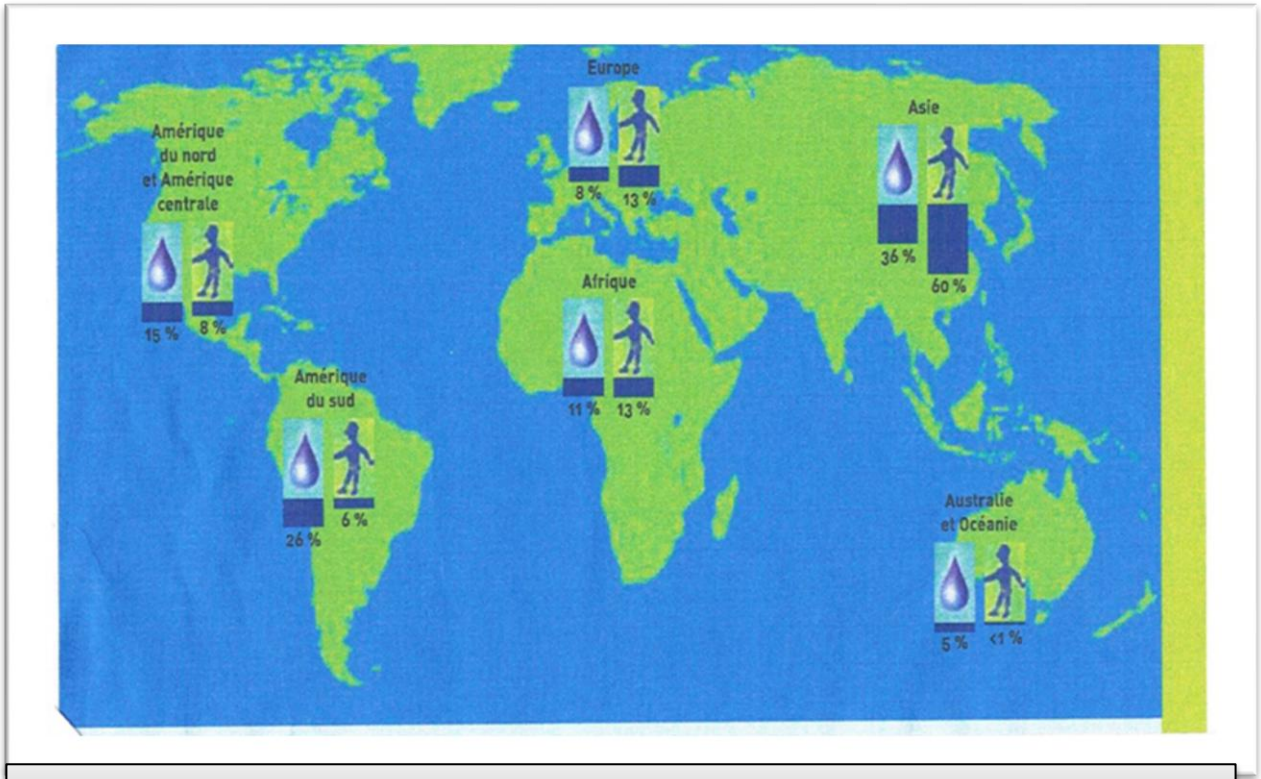

Source : (rapport mondiale sur la mise en valeur des ressources en eau,p.09).

يمثل لنا الشكل التالي كمية وجود المياه في العالم مقارنة بنسبة السكان في العالم حيث أنها سجلت تفاوتا كبيرا بين القارات، وما نلاحظه هو الضغط الموجود في قارة آسيا من السكان بنسبة 60% حيث تتوفر لديهم المياه بنسبة 36% من سطح الكرة الأرضية، وهذه الكمية هي غير كافية لإشباع حاجاتهم من المياه واستعمالها في مختلف المجالات.

6.3.3.المياه والفقر –أية علاقة–؟

«في عالم اليوم تعتبر المياه أكثر من مجرد مصدر؛ فالحرمان من المياه يولد الفقر وعدم المساواة، والظلم الإجتماعي، وتفاوتا كبيرا في فرص الحياة، وهذا الحرمان هو أعلى من الأهمية لأن المياه حق من حقوق الإنسان ولا يمكن أن نسكت أو نقف مكتوفي الأيدي أمام انتهاك حقوق الإنسان أو أن نسمح بالعيش في عالم يموت فيه أكثر من مليون طفل من أجل كوب ماء ».

كيفن واتكيتر ، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية.

إننا ندرك دائما أن تطور ظاهرة الفقر يأخذ متغيرات عديدة، وأنّ مكافحة هاته الظاهرة، يستدعي توفير المياه بكمية وفيرة، ونوعية جيدة، فإستراتيجيات مكافحة الفقر لا تسمح بالتقليص من هاته الظاهرة، إلا عن طريق وصول المياه وتوفرها لجميع الأشخاص في هذا العالم، أي وجود علاقة سببية بين المياه والفقر، وهذا ما جعل متخذي القرارات يضعون حلولا للقضاء على هاته الظاهرة. سنة 2000 أعلنت هيئة الأمم المتحدة، أن هنالك 1 مليار شخص في العالم يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب،**(scientifique Amirican, avril 2001,p.28)** و1 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع سنة 2001. **(جيفري ساكس، ،ص:322).**

وحوالي 1,5 مليار شخص في العالم يفتقدون لخدمات الصرف الصحي،**(peter Daniers, 2007)** أعلن البنك الدولي أنه في آفاق سنة 2025 حوالي 3 مليار شخص سوف يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب، وأينما تم إحراز أي تقدم سوف يجاوز هذا التقدم عددا كبيرا من الفقراء.**(نهاية الفقر ،ص:35)**

إنّ وصول المياه الصالحة للشرب يعتبر جزءا متكاملا في الأهداف الإنمائية للألفية ويساهم في الحد من الفقر والجوع. **(تقرير التنمية البشرية ،2011،ص:06)**

يعتبر وصول المياه الصالحة للشرب عاملا أساسيا من المحافظة على صحة الأفراد وحمايتهم من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (M.T.H)، فقد أقرّت منظمة الصحة العالمية أنه حوالي ربع أطفال العالم النامي يعانون من نقص في الوزن بسبب سوء التغذية وعدم كفاية المرافق الصحية الضرورية. **(سالم توفيق،ص:22).**

حيث تقتل حالات الإسهال التي تسببها البكتيريا الفيروسات في المياه الملوثة عددا أكبر من الأشخاص مما يفعله فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). (تقرير التنمية البشرية،2007،ص:08).

في أمريكا اللاتينية بلغ عدد الأطفال المصابين بالكوليرا من 10.000 إلى 20.000 سنة 1990 (scientifique Amirican, avril 2001,p.13) و7 مليون شخص تموت كل سنة بسبب المياه.(kat songo,2005,p.14)

لا يحصل أكثر من 130 مليون شخص فيها على المياه، 86 مليون فقط من أصل 550 مليونا موصولون بنظم صرف صحي كافية، يعاني 75% من السكان من مرض الجفاف المزمن بسبب فقر جودة المياه. (مود بارلو، 2008،ص:25).

يعد مرض الإسهال مسؤولا عن 12% من الوفيات في إفريقيا، وقد أقرت منظمة الصحة العالمية أن 80% من الأمراض مصدرها الأصلي هو المياه (organisation mondiale du santé, 1998,p.13) ؛ لذلك فالفقر والمياه يرتبطان ارتباطا وثيقا فيما بينهما، فالمياه تعيد إنتاج الفقر بسبب قلة المياه ، كمية وصوله، نوعيته ، وكيفية الحصول عليه، وتشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة، على أنه يوجد 660 مليون شخص يفتقرون إلى مصدر المياه المؤمّن للشرب، (تقرير التنمية البشرية ،2006) لديهم قدرة محدودة على دفع ما يزيد عن مبلغ صغير للحصول على توصيلة المياه، ومن ضمن هذا العدد الإجمالي هناك 3855 مليون شخص يعيشون في مستوى دون عتبة الفقر البالغ دولارا واحدا في العالم، وعلى صعيد الصرف الحي فهناك ما يزيد عن 1,4 مليون شخص فمن يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي ويعيشون على أقل من دولارين في اليوم، يعدّ الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب أمرا يتميز بالتفاوت الكبير فقد أوضح تحليل لاستقصاءات ديمغرافية وصحية شمل على 17 من البلدان النامية أن معدل الصرف الصحي في العالم للأسر الفقيرة، قد بلغ 25% سنة 2006(مود بارلو، 2008،ص:27)، مع وجود 800 مليون فرد لازالوا مفتقرين للمياه (تقرير التنمية البشرية،2006)، فدون توفر المياه فإن جميع النشاطات تكون مستحيلة ومعطلة، فهو يؤمّن سلامة الفرد في المجتمع، ؛ فالفقراء في العالم ينفقون ما بين 50% و75% من دخلهم لتأمين حاجاتهم من الغذاء الضروري لبقائهم على قيد الحياة، (جيفري ساكس،2007،ص:30) فهناك 30 مليون أفريقي مهددون بالجوع (عبد القادر رزيق المخادمي،2009،ص:09) حيث نجد في بنغلاديش وفاة ما يقارب 180طفلا

سنويا بسبب أمراض المياه أكثر من ثلث سكان أفريقيا يفتقرون للمياه الصالحة للشرب. (مود بارلو، 2008،ص:09).

إنّ الفقر يتسبب في معاناة شديدة لدى الأسر وحرمان أفرادها من التعليم، لأن الفتيات في الأسر الفقيرة، يقمن بجلب المياه لذلك فهنّ مجبرات على قطع مسافات طويلة تبلغ إلى حد أقصاه 3 كلم / سا(PNUD, 2007,p.13) وهذا ما يؤدي إلى هدر الوقت، ففي كينيا تأخذ البنات من الوقت من 5 إلى 10 ساعات يوميا لجلب المياه وهذا ما يتسبب بأمراض صحية لهن.

إنّ سبب هدر الوقت هو الخلل في إدارة المياه من قبل المسؤولين في توصيل المياه الصالحة للشرب، فالإدارة هي غير كافية والإستراتيجيات غير مدروسة.

إنّ الحصول على مياه صحية ومرافق صحية آمنة يمثل أقوى مؤشرات الكرامة الإنسانية، فقدان هاته الأخيرة يمس النساء بالدرجة الأولى في مختلفة أنحاء العالم خاصة، وعدم الحصول على صرف صحي يعدّ فقدانا للخصوصية الإنسانية، والتأخير لوظائف الجسم يعتبر سببا رئيسيا في العديد من الأمراض التي نجد من بينها الكبد.

الجدول رقم(13):قائمة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

1- Cholera الكوليرا – الهيضة.	17- Kyste Hydatique الكيس المائي
2- FIEVRE TYPHOIDE. الحمى التيفية.	18- Rage. الكلب
3- Dysenterie Amibienne et Bacillaires الزحار الأميبي والعصوي	19- Charbon. الجمرة الخبيثة.
4- Toxi infections alimentaires collectives. التسممات الغذائية الجماعية	20- Brucellose داء البر وسيلات.
5- Hépatites Virales التهاب الكبد الفيروسي	21- Bilharziose البلهارسيا
6- Diphtérie الخناق	22- Lepre الجذام
7- Tétanos الكزاز	23- Leptospirose داء البريمات
8- Coqueluche السعال الديكي	24- Urétrite Gonococcique التهاب الإحليل امسيلاني
9- Poliomyélite	25- Ureteite non Gonococcique

شلل الأطفال	التهاب الأحليل غير امسيلاني
10- Rougeole.	26- Syphilis.
الحصبة	داء الزهري.
11- Meningite cerebro spinale	27- infection par le virus de l'immunodéficience Humaine (HIV).
التهاب السحايا الدماغية الشوكية	الإلتنان بفيروس فقدان المناعة المكتسبة.
12- Autres Méningites non tuberculeuses	28- Typhus exanthematisue
التهاب السحايا غير السلية	الحمى النشمية.
13- Tuberculose	29- Autres Rickettsioses (Fièvre Boutonneuse Mediterraneenne)
السل	ركتيسيا أخرى.
14- Paludisme.	30- Peste
البرداء	الطاعون
15- leishmaniose viscérale.	31- Fièvre jaune
اللشمانيات الحشوية	الحمى الصفراء
16- Leishmaniose Cutanée	32- Trachome
اللشمانيات الجلدية	
17-diarché	
الاسهال	

المصدر: (المستشفى الجامعي، مصلحة الأوبئة،تلمسان).

–ماذا نقصد بمفهوم وصول المياه. ؟

الجدول التالي يبين لنا مفهوم وصول المياه:

الجدول رقم (14): مفهوم وصول المياه(1)

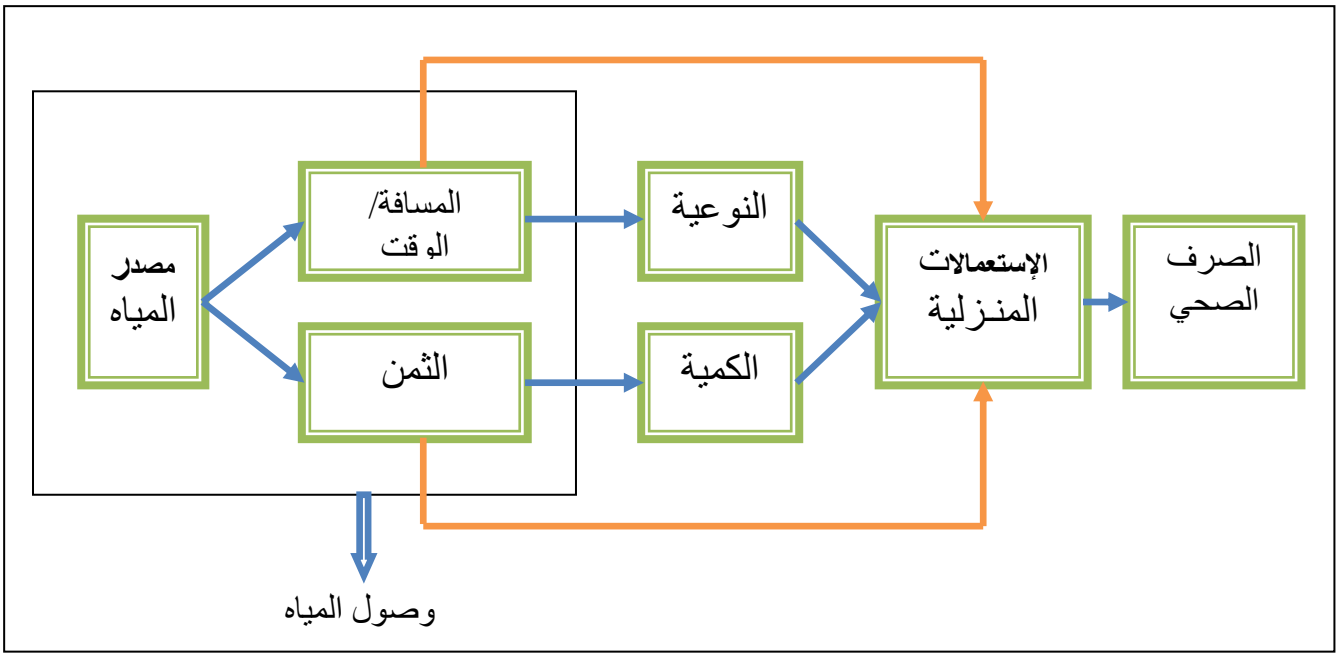

Source : (revue économie management, 2010,p.101).

من خلال الرسم يتضح لنا مفهوم وصول المياه بين مختلف الإحتياجات للإنسان نقصد به تشبع الإنسان بالمياه الصالحة للضرب في مختلف استعمالاته اليومية المنزلية (الطبخ – الغسيل، الشرب ...) حيث يتوفر الماء بشكل صح وكمية وفيرة؛يكون وصول المياه قريبا من الإنسان وليس عن مسافة بعيدة بتوازن بين كمية ونوعية المياه مع ثمن المياه. وتوفر المياه المؤمنة لخدمات الصرف الصحي ،الجدول التالي يوضح لنا بالتفصيل مفهوم وصول المياه بالتفصيل:

الجدول رقم(15):مفهوم وصول المياه (2).

	المسافة/الوقت	مستوى وصول المياه	ما مدى إشباع الحاجات من المياه	الأولويات
انعدام وصول المياه	-أكثر من 1 كلم -أكثر من 30 دقيقة ترجلا	-جلب المياه أقل من 5لتر في اليوم للشخص الواحد	-إستهلاك المياه ليس مؤمنا - شروط الصحة المائية غير متوفرة	-التزود بالمياه هو الركيزة الأساسية وله أولوية مرتفعة
الوصول إلى جميع خدمات المياه هو الركيزة الأساسية	-قطع مسافة 1 كلم في أقل من 30 دقيقة ذهابا وإيابا	-لا يزيد عن 20 لترا من المياه في اليوم للشخص	-توفر إستهلاك المياه للشرب ولكن الشروط الصحية غير موثوق بها	-تحسين شروط التزود بالمياه الصحية وتوفير خدمات صحية متوسطة.
وصول متوسط للمياه	-المياه تتوفر بعد وجود أنابيب مياه عادية ,توضع عن طريق المسؤولين	-التزود بالمياه 50 لترا للشخص الواحد في اليوم	-استهلاك مؤمن للمياه والشروط الصحية متوفرة	-تحسين الشروط الصحية بشكل نسبي وتشجيع آليات توفير وصول المياه.
وصول جيد لتوفير خدمات المياه	الماء متوفر في المنزل عن طريق حنفية المياه.	بين100و200لترا من المياه في اليوم للشخص الواحد	-استهلاك مؤمن للمياه -توفر صرف صحي -شروط صحية ملائمة	-شروط صحية جيدة جدا مع تحديدها بدقة جيدة

Source : (Organisation mondiale de la santé, 2003)

إنّ مفهوم وصول المياه هو يعادل فقدان أو توفير المياه بشكل جيد، إن وجود المياه الصالحة للشرب لأقل من 1كلم ليس بالتأكيد مؤشرا لتوفير المياه ، و مفهوم وصول المياه هو متعلق بالمسافة القصيرة واختزال الوقت ؛ حيث أن توفره يكون في البيت عن طريق أنابيب وحنفيات لا عن طريق التنقل المستمر ؛ يكون بإشباع الفرد لحاجاته حيث أن الفرد يحتاج ما بين 100و200لترا من المياه في اليوم ، كما يتعلق وصول المياه بالإستهلاك المؤمّن للمياه بتوفر صرف صحي يتمتع بشروط عيش ملائمة وهذا ما يؤمن سلامة الفرد من الأمراض المعدية والمتنقلة عن طريق المياه، فتوفر الشروط الصحية تمثل عاملا أساسيا

للمحافظة على سلامة الإنسان عن طريق توفير المياه بكمية وفيرة ونوعية جيدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ وصول المياه يمس العديد من المستويات الإجتماعية ، الإقتصادية والسياسية :

1-**إجتماعيا:**إن الأمراض المتنقلة عن طريق المياه تمنع الأشخاص من التزود بالمياه وإشباع حاجاتهم من المياه.

2-**إقتصاديا:**و تتمثل في تسعيرة المياه؛ ففي حالات الفقر المستعصية فإن الأسر تعمل على توفير أنابيب مياه غير رسمية لأجل عدم دفع تسعيرة المياه.

3-**سياسيا:**لقد وصل الإهتمام بالمياه والفقر إلى بؤرة المصالح الدولية وتعتبر الكثير من البلدان الماء كمورد إستراتيجي هام ،بدونه لا يمكن أن تكون استدامة للأجيال المستقبلية ، فقد بلغ الأمر بالمختصين في مجال التنمية البشرية إلى اعتبار أنه في آفاق سنة 2015قد تقوم حروب لأجل السيطرة على الموارد المائية بأكثر مما تقوم عليه السيطرة على البترول، (**مود بارلو، 2008،ص:50**) والسبب في نقص المياه هو السياسات غير الرشيدة التي لا تأخذ في الإعتبار إحتياجات الأقطار المجاورة والأجيال المستقبلية القادمة ، و مثل هذا الموقف يجر البلدان إلى حافة الحرب من جديد

4.3. قياس مؤشر الفقر مقارنة بمؤشر المياه

1.4.3. مؤشر الفقر المائي (*water poverty index(WPI*)

أُسّس هذا المؤشر من قبل ***CAROLINE SULLIVANE*** سنة (2002)

(**caroline sullivan, 2006,p.413**) هو أداة لإدارة المياه، و الرؤية الأولى لتوجيه أولويات الإستثمار في الماء ونموذج للرصد المطلوب لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه. تمّ تطويره من خلال مشاورات واسعة النطاق وقد تمّ تطبيق منهجيته في المجتمع ، وقد تم تقييم ومراجعة هاته المنهجية من قبل خبراء ومختصين في المياه،وقد تمّ التركيز على أهمية وجود هذا المؤشر باعتباره أداة مفيدة للتسيير الدائم للمياه ، واستخدامه كإطار يمكن أن يكون ذا فائدة لبرنامج هيئة الأمم المتحدة. إن الهدف الأساسي من هذا المؤشر هو أنه يضع الرابط الأساسي بين وصول المياه والتخفيض من نسب الفقر، إنّ مؤشر الفقر المائي هو أداة لتفعيل قرارات المسؤولين عن إدارة المياه لتحسين وضعية الأسر التي تعاني من نقص وصول المياه التي

تضيع الوقت والطاقة خاصة النساء والأطفال في البلدان الفقيرة. إنّ بنية هذا المؤشر ترتكز على المتغيرات التالية:

- مصدر المياه ***(R) ressources of water***
- وصول المياه ***(A) Access of water***
- القدرة ***(C) Capacity***
- الاستعمال ***(u) use***
- البيئة ***(E) environnement***

وهو يمثل المعادلة التالية:

$$WPI = (WrR + waA + wcC + wu\ U + weE) / (Wr + wa + wc + wu + we)$$

حيث:

$0 < WPI < 1$. **(Caroline sullivan, 2002,p.123)**

wrR: هي قيمة كل مؤشر.

Wr: الثقل الذي يعبر عنه كل المؤشر.

caroline Sullivan أعطت لنا منهجية لبناء مؤشر *WPI* عن طريق إعطاء مصدر هاته المتغيرات:

الجدول رقم(16):متغيرات مؤشر الفقر المائي.

المتغير	مصدر المتغير
مصدر المياه	وجود المياه – تقنيات استخراج المياه.
وصول المياه	ما هو مصدر تزويد السكان بالمياه – هل هو من الآبار، مياه السقي ...
القدرة الأسرية	هل الأسرة لها مستوى تعليمي هل يوجد مؤسسات لإدارة المياه عدد وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات سعر كراء المنزل، نسبة الدخل الأسري
استعمالات المياه	الاستعمالات المنزلية، الاستعمالات الزراعية، الاستعمالات الاقتصادية، السقي ...
البيئة	احتياجات البيئة للمياه، تلوث المياه ...

Source : (carolline sullivan, 2006,p16)

2.4.3.مؤشر الثروة المائية (WWI) *water wealth index* .(caroline Sulliva, 2006,p.27)

تطور هذا المؤشر على يد ***CAROLINE Sullivan*** سنة (2006) وهو يركز على مؤشر الفقر المائي ولكن بصورة جديدة. هذا المؤشر يسمح بقياس نسبة الموارد المائية عن طريق المتغيرات التالية:

1- الأمن الغذائي.

2- الصحة.

3- القدرة الفردية و المؤسساتية.

4- البيئة.

5- مردودية الإنتاج (قوة الإنتاج).

وشرح هاته المتغيرات هو بالتفصيل في الجدول التالي:

الجدول رقم (17):متغيرات مؤشر الثروة المائي.

الأمن الغذائي	الصحة	قوة الإنتاج	القدرة الفردية	البيئة
*عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الغذاء. *صعوبة الحصول على الغذاء. * المناخ. *نسبة الاعتماد على السقي لإنتاج الغذاء من الزراعة. *السياسات النقدية. *معامل جيني	*الرعاية الصحية. *موت الأطفال تحت 5سنوات. *وصول المياه الصحية للاستعمال المنـــزلي.	*استعمال المياه المنـــزلية للشخص منقطع (cut off) *استعمال المياه الزراعية. *استعمال المياه الصناعية.	*المشاركة(قانون المياه). *نسبة اليد العاملة للمرأة. *الإنفاق: الاستثمار في قطاع المياه. التربية: التعليم، نسبة التسجيل. *البنية التحتية: نسبة وصول الكهرباء. *البناء المؤسساتي: *فعالية إدارة المياه: ذيوع إهمال مجال المياه.	–التقسيم: سكان يعيشون فوق السهول السطحية. * نوعية المياه: إعادة استعمال المياه. *تغيرطبقةالأوزون. *التنوع الإحيائي، هل الأسماك هي في خطر. *الفيضانات. *تغير انسياب المياه.

Source : (carokone sullivan, 2006,p.21)

إنّ هذا المؤشر يبرزا لنا الخصائص الأساسية للمياه وعلاقتها بالغذاء والأمن البيئي وهاته المتغيرات تقيس لنا مختلف مصادر المياه عن طريق مجموعة من الإحصاءات، وهاته الإحصاءات تستطيع أن تحرك نسقا من الأنظمة المتوازنة التي تشير إلى مدى أهمية المياه.

وكمية ونوعية هاته المتغيرات تفعل من عنصر المياه ، عن طريقه التسيير الفعال لعنصر المياه، وهذا المؤشر يقاس عن طريقه المعادلة التالية :(caroline Sullivan, 2006,p.27)

$$WWI = \frac{WfF(NBEgi) + WLH(NBRgi) + WpP(NBEgi) + WeE(NBEgi)}{Wf + Wtr + Wp + We} \ldots(1)$$

حيث : *i,P,H,F,NBE* تمثل ما يلي:

NBE : نقاط المصادر المائية المتاحة والمعتمدة على أفضل المعطيات الهيدرولوجية المتاحة المتغيرة طبقا لنوعية القياسات (تأثير البنى التحتية في أي مكان كما أنّها تعتمل كحاجز (عرقلة).

F : توفر الغذاء وعلاقته قياسيا مع الماء.

H : الصحة المائية المتعلقة بعلم الصحة (المشاكل الصحية الإنسانية وعلاقتها بتوفير المياه).

P : قوة الإنتاج التي تعتمد على القيم الاقتصادية وفرص العمل المتعلقة بإدارة المياه.

i : القدرة المؤسساتية ، إدماج الموارد المالية والتسييرية وتفعيلها في مختلف قطاعات المياه، هذا ما يساهم في وضع البنية التحتية للمياه.

E : المساواة في النظام البيئي : قياس الخلل في النظام الإيكولوجي المالي الناتج عن نشاطات الإنسان.

المعادلة (1) يمكن توضيحها أكثر كما يلي:(carolline sullivan, 2006,p.28)

$$WWI = (NBE + i)\frac{WfF + WhH + WpP + WeE}{Wf + Wh + Wp + We} \ldots(2)$$

إنّ المعادلة (1) تشتهر بأنّها مقاربة شاملة.

أمّا المعادلة رقم (2) فهي تمثل مجموعة جزئية (*Sous ensemble*) من المعادلة رقم (1) تجعل العلاقة الخطية بين المتغير NBE والمتغيرات : F، H، P، i ومع ذلك لتوضيح المؤشر أكثر يجب أن يكون هناك علاقة قوية بين العنصر NBE والعناصر F,H,P et E ولتسهيل حساب هاته المتغيرات يجب أن نفصّل في مؤشرات مكل متغير كما ذكرنا في الجدول أعلاه.

والشكل التالي يبين لنا التحليل المفهوماتي لمؤشر الثروة المائي:

الشكل رقم (20): التحليل المفهوماتي لمؤشر الثروة المائي.

(أنظر الترجمة باللغة الإنجليزية في قائمة الملاحق).

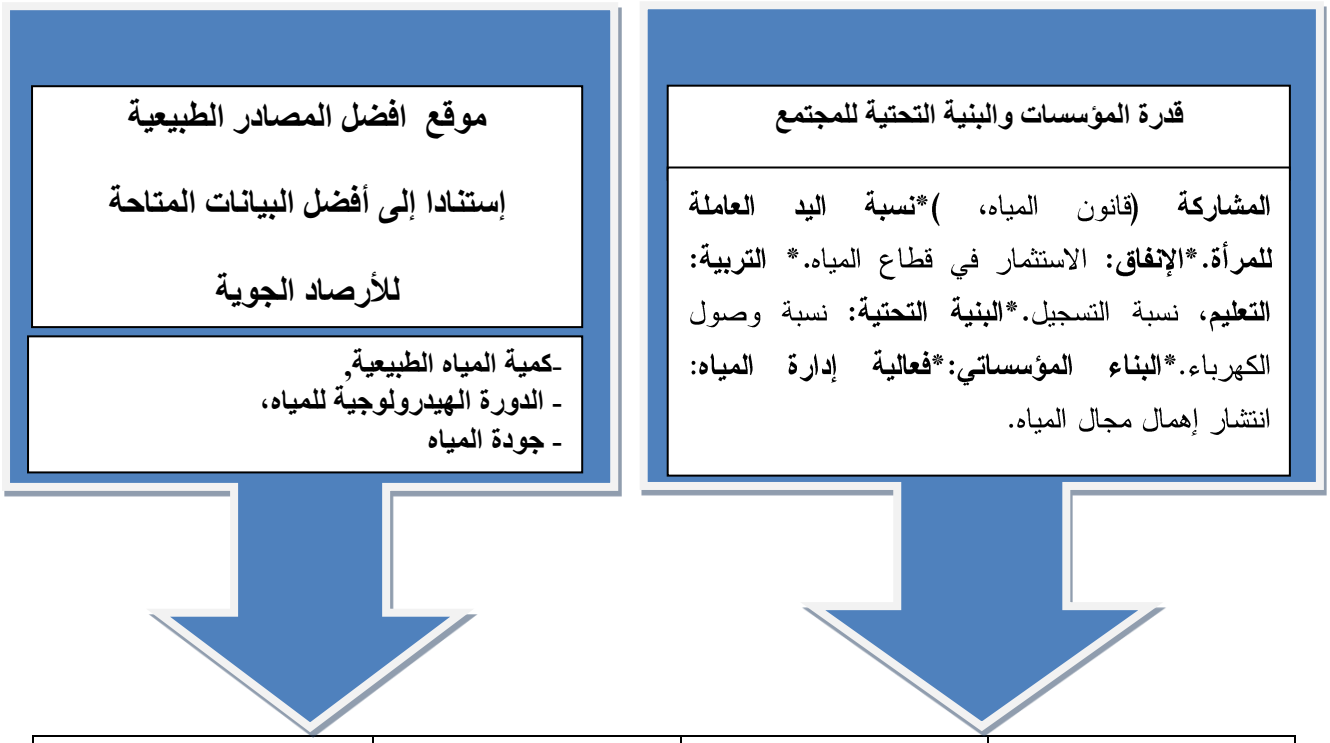

الصحة	الإنتاجية	البيئة	الغذاء
-توفير الرعاية الصحية -نسبة وفاة الأطفال تحت سن5سنوات -وصول المياه الصحية	-إستعمالات المياه المنزلية -إستخدام المياه للزراعة -إستخدام المياه الصناعية	-التنوع البيئي -تغير طبقة الأوزون -السكان الذين يعيشون فوق السهول -تغير انسياب المياه	-عدد الأطفال الذين يعانون من نقص في المياه -صعوبة الحصول على الغذاء -نسبة الإعتماد على السقي لإنتاج الغذاء من الزراعة -معامل جيني -تغير المناخ

العدالة والمساواة في تقسيم الموارد

مـــــــــــــــــؤشـــــــــــــر الثـــــــــــــــروة

Source : (caroline Sellivan, 2006,p.26)

3.4.3.مؤشر نقص المياه الإجتماعي(swsi) .***Social water scarcity index,***

أُسّس هذا المؤشر على يد ***Leif Ohlsson*** سنة 1998، أبرز من خلال هذا المؤشر أهم الأسباب التي تتسبب في نقص المياه بالمجتمعات، وما مدى قدرة المجتمع على مواجهة هذا المشكل. صاغ ***Ohlsson*** هذا المؤشر في المعادلة التالية:**(Leif Ohlsson, 1998,p.04)**

Swsi=wsi/idh.

حيث أنّ:

WSI= هو مؤشر شدة المياه وهو يحسب بقيمة المياه المتجددة المستهلكة من قبل الفرد الواحد.

مقارنة بمؤشر التنمية البشرية.

IDH =مؤشر التنمية البشرية.

هذا المؤشر يعبرّ عن قدرة أيّ دولة في سد إحتياجاتها من المياه للسكان.

خلاصة الفصل الثالث

أبرزنا في هذا الفصل العلاقة المتحركة بين المياه والفقر، كون المياه من أهمّ العوامل المحدّدة للتنمية، وأبرزنا مدى فاعليته في القضاء على الفقر، وخلصنا إلى أنّ توفير المياه بكمية وفيرة ونوعية جيدة يساهم في القضاء على الفقر، محاولين بذلك لفت انتباه صناع القرارات والسياسات المائية للإستغلال العقلاني العادل للمياه الذي يضمن تنمية تأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية القادمة.

الفصل الرابع

تحليل الجانب الميداني

المدخل المنهجي

للجانب الميداني

1.الإطار الزماني و المكاني

1.1.الإطار الزماني

دامت مدة بحثنا مدة **أربعة أشهر** على التوالي استهدفت الأسر الفقيرة بولاية تلمسان.

2.1.الإطار المكاني

1.2.1. الوضعية المائية بتلمسان

1.نظرة تاريخية

تنعم مدينة تلمسان بينابيع وثروات طبيعية متعددة وأرضها الخصبة جلبت منذ الأزمنة العابرة شعوبا مختلفة إستقرت بها ، فصارت مركزا نشيطا ذا أهمية عظمى ، عاشت تلمسان مرحلة ما قبل التاريخ ، ثم المرحلة النوميدية تحت حكم الملك البربري صفاقس وعاصمته سيقا، شهدت الفترة الرومانية الممتدة من 32إلى430 بعد الميلاد حيث صارت تسمى في هذا العصر ببوماريا[1] بمعنى البساتين وأخيرا عرفت الوندال، ثم البزنطيين،أما الفترة الإسلامية فتبدأ من القرن 17م حيث انتشار العرب المسلمين بدأ في 690م إحتل الأدارسة من فاس مدينة تلمسان .ويبدأ حكم المرابطين لهده المدينة إبتداء من سنة 1079م بقيادة يوسف بن تاشفين ثم تلاه حكم الموحدين سنة 1143بقيادة عبد المؤمن بن علي ، وهي الفترة التي عرفت فيها تلمسان ازدهارا كبيرا،ثم خضعت إلى حكم الزيانيين بين القرنين 13م و16م ، فأصبحت عاصمة المغرب الأوسط بفضل جهود مؤسس هده الدولة يغمرا سن، ومن بعده أبو سعيد عثمان وأبو زيان الأول وأبو تاشفين ،و كانت الإدارة العامة تتمركز بالمشور.وقد حوصرت المدينة بجيرانها المغربيين وهم المرينيون الذين شيدوا بها **مسجد سيدي بومدين وسيدي الحلوى وبنو مدينة منصورة وقصر النصر** اللذين يعتبران آيتين في الفن المعماري العربي الإسلامي بتلمسان، ثم توافد الأتراك عليها ما بين القرنين16م19م بزعامة عروج وبربروس. خضعت للإحتلال الفرنسي سنة 1842و استقلت سنة 1962. **(الموسوعة الجغرافية)**

2. الموقع الجغرافي:

تقع ولاية تلمسان شمال غرب الجزائر،وتتربع على مساحة قدرها 50،1190كيلومتر مربع يحدها :شمالا البحر المتوسط ،جنوبا ولاية النعامة، شرقا ولايتي عين تموشنت وسيدي بلعباس،غربا المغرب الأقصى،تقع على مسافة600كلم إلى الغرب الجنوبي الغربي من وهران.

[1] اسم " تلمسان" تعني في اللغة البربرية (جيوبا مائية) اسمها الاصلي يرجع الى الحضارة الرومانية.

3. وضعية المناخ

تتميز ولاية تلمسان بمناخ البحر الأبيض المتوسط خلال موسمين:

- **الموسم الأول** : بداية من شهر أكتوبر إلى شهر ماي بأمطار غير منتظمة .
- **الموسم الثاني** : بداية من شهر جوان إلي شهر سبتمبر بمناخ ساخن يعم الولاية بصفة جافة.
- تتراوح فيها درجات الحرارة مابين 18 م° و40 م° على الأكثر. (مديرية الري، ولاية تلمسان)

1.3. الرطوبة

ولاية تلمسان متميزة برطوبة مرتفعة باستثناء فترة صيفية جافة بغرب الولاية.

جانفي	من 80 الى 85درجة
جويلية	من 30 الى 40درجة

2.3 . درجات الحرارة :

يوجد منطقتان مختلفتان لدرجات الحرارة:

المنطقة	الشهر	درجة الحرارة
المنطقة الساحلية	شهر أوت الأكثر حرارة	درجات حرارة تصل إلى 40 م° كأقصى حد.
المنطقة الشبه الساحلية الداخلية، الأطلس التلي, الهضاب العليا التلية , الهضاب العليا السهبية.	شهر جويلية الأكثر حرارة	تصل إلى 38 م° .

الشكل رقم (21) : منحنى بياني يوضح الحرارة الدنيا والعليا والمتوسطة بولاية تلمسان.

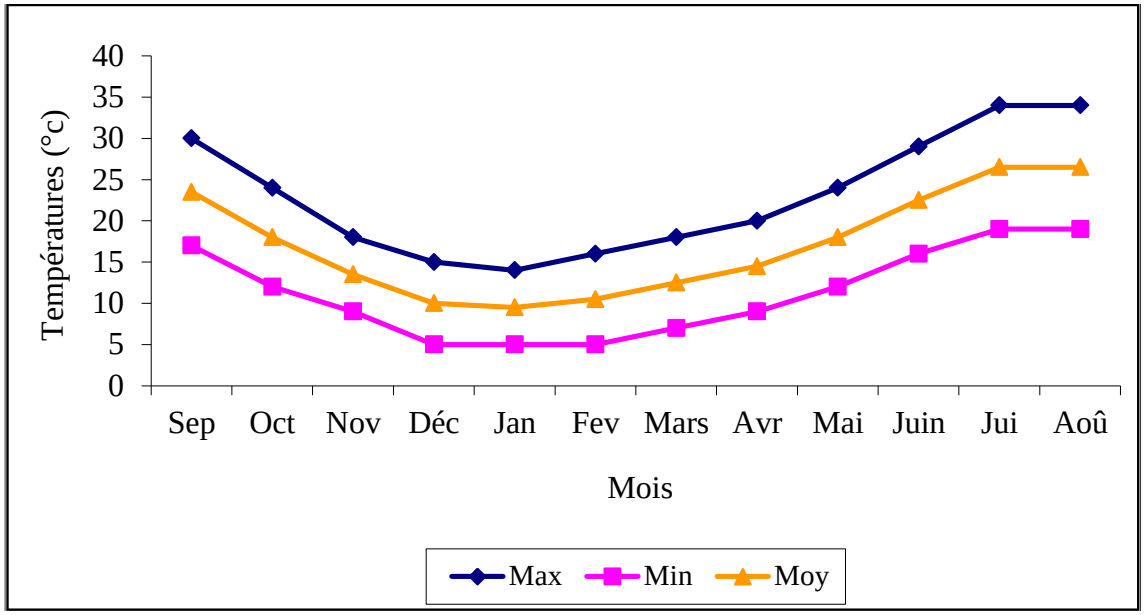

Source : (Agence national pour la recherche Hydrique-Unité de Tlemcen)

من خلال المنحنى يتضح لنا إختلاف درجات الحرارة عبر فصول السنة بولاية تلمسان فهي تنخفض من30 إلى 15 درجة بين اشهر (سبتمبر-أكتوبر- نوفمبر-ديسمبر-جانفي) وتصبح معتدلة في فصل الشتاء بين (فيفري ، مارس، أفريل،) لتبدأ في الإرتفاع بين شهر(ماي، جوان وجويلية).

3.3. الـــريـــاح:

الرياح الأساسية التي تتميز بها المنطقة لولاية تلمسان هي:

- **الرياح الشمالية** : تأتي ببرودة تحدد التبخر الصيفي .
- **الرياح الجنوبية (السيروكو)** : لا تكون في الشهور الباردة بل في الفترة الصيفية . (مديرية الري، ولاية تلمسان)

تحليل الرياح في ولاية تلمسان تبين 5 اتجاهات:

1 ــ جنوب غربي<< 29,6% من أيام الرياح >>

2ــ شمال غربي << 6, 17% >>

3ــ شمال شرقي << 16,39% >>

4ــ غربية << 15% >>

5 ــ شمالية << 6, 14% >>

على الأرجح تكون الرياح ضعيفة لوجود سلسلة جبلية .

-نظام الرياح:

هذا النظام للرياح محدد من خلال ملاحظات المحطات الخاصة بالأحوال الجوية لمدينة تلمسان.

- سرعة الرياح المتوسطة القصوى 24 م/ثا وقد تصل إلى 44 م /ثا .
- الرياح الغربية والشمالية الغربية الأكثر شمولا علي الإقليم المدروس.

4.3. الـــتـــبـــخـــــر :

قيمة التبخر متبنية من خلال المعطيات الملحوظة من قبل المحطات للأحوال الجوية للسدود: المفروش ، بني بحدل ، سيد العبد لي ، سكاك ، حمام بوغرارة .

فنلاحظ كثرة التبخر في الأشهر التالية : ماي ,جوان ،جويلية ، أوت والعكس في الشهور: نوفمبر ، ديسمبر ، جانفي ، فيفري التبخر يكون ضعيفا .

5.3. تساقط الأمطار :

نلاحظ أن ولاية تلمسان تنتسب إلي مناخ البحر الأبيض المتوسط من خلال ملاحظتنا إلي مقياس تساقط الأمطار (أنظر إلي اللائحة 1-1).

- **في الجنوب والغرب :** ضعف سقوط الأمطار (200 – 400 ملم/سنة)
- **في الوسط :** سقوط الأمطار تصل إلي (700ملم /سنة) **(مديرية الري، ولاية تلمسان)**

الجدول رقم(18) قائمة ترتيبية للخزانات حسب المناطق *1*

الرقم	اسم المحطات	اسم مجرى المياه	المنطقة
01	الغزوات الميناء	الثلاثاء	جافة
02	سيدي علي بن يوب	مقرة	جافة
03	سبدو	سبدو	جافة
04	بني بحدل	تافنة	رطبة
05	حمام بوغرارة	تافنة	جافة
06	سيدي بلخير	مويلح	جافة
07	الشولي	الشولي	رطبة
08	المفروش	سكاك	رطبة
09	بن سكران	يسر	رطبة
10	الرمشي	يسر	رطبة
11	عين يوسف	سكاك	رطبة
12	حجرة القط	تافنة	جافة
13	سبخة الغرب	لبيار	جافة
14	سبخة الشرق	بطرشة	جافة

المصدر: (مديرية الري، ولاية تلمسان)

4. وضعية السكان بولاية تلمسان

إنّ الاحصاءات الوطنية للديوان الوطني للإحصاءات بيّنت أنّ عدد سكان ولاية تلمسان قد بلغ 842053 فردا سنة 1998 ، ل53 دائرة. وقد ازدادت كثافة السكان بشكل كبير جدا خاصة في المناطق الحضرية ؛ ظهر ذلك من خلال زيادة الطلب على المياه ، السكن، المواصلات... **(الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان ، ولاية تلمسان،ص:02).**

إنّ الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الدراسة التي أجراها سنة2008 بينت أن عدد سكان ولاية تلمسان قد بلغ:949135 فردا ومن خلال الإحصاءات المبينة أعلاه يتضح لنا الفرق الواضح في الزيادة السكانية بين سنتي (1998-2008) موضحين من خلال ذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية في هاته الفترة الزمنية.

الجدول رقم(19): السكان المقيمون من الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الاقامة والجنس ومعدل النمو السنوي(1998-2008) في ولاية تلمسان:

البلدية	معدل النمو	الذ كور	الإناث	المجموع
تلمسان	0.6	70891	69267	140158
بني مستار	1.8	9618	9033	18651
عين تالوت	1.2	5218	5068	10286
الرمشي	1.8	23812	23188	46999
الفحول	0.4	3635	3410	7045
صبرة	1.5	14364	14191	28555
الغزوات	0.2	17099	16674	33774
السواني	1.5	4805	4708	9513
جبالة	-0.9	4311	4058	8369
القور	1.0	4320	4219	8539
وادي الشولي	2.7	2629	2633	5262
عين فزة	1.4	5611	5442	11053
أولاد ميمون	0.8	13363	13026	26389
عمير	1.2	6848	6302	13150
عين يوسف	1.1	6634	6600	13234

زناتة	2.0	2018	1872	3890
بني سنوس	0.4	5765	5553	11318
باب العسة	1.2	5173	4974	10147
دار يغمراسن	0.1	3322	3009	6331
فلاوسن	1.5	4544	4237	8781
العزايل	1.2	3866	3661	7527
السبعة شيوخ	0.9	2324	2310	4634
تيرني بني هديل	2.2	2875	2862	5737
ابن سكران	0.4	7051	6795	13845
عين النحالة	0.4	3420	3284	6704
الحناية	0.9	16939	16417	33356
مغنية	1.8	58280	56353	114634
حمام بوغرارة	1.1	5925	5519	11444
السواحلية	0.7	11444	10801	22245
مسيردة الفواقة	0.4	2863	2830	5693
عين فتاح	0.5	3746	3606	7352
العريشة	2.8	3421	3225	6673
سوق الثلاثاء	-0.5	1417	1339	2756
سيدي عبد اللي	1.0	9426	8769	18222
سبدو	1.1	19921	19880	39800
بني وارسوس	1.0	6208	5903	12110
سيدي مجاهد	1.1	3676	3487	7164
بني بوسعيد	1.1	6788	6393	13182
مرسى بن مهيدي	1.1	3204	3008	6212
ندرومة	0.4	16377	16120	32498

سيدي الجيلالي	2.6	3277	3420	6697
بني بهدل	0.5	1416	1385	2801
البويهي	1.4	4387	4318	8705
حنين	0.0	2717	2691	5408
تيانت	-0.4	2300	2193	4493
اولاد رياح	0.9	2244	2085	4329
بوحلو	1.1	3222	3125	6347
سوق الخميس	0.6	3551	3383	6933
عين غرابة	0.5	2492	2576	5068
شتوان	3.1	24292	23308	47600
المنصورة	3.3	25050	24100	49150
بني صميل	1.5	2389	2315	4704
العين الكبيرة	0.4	1874	1791	3665
المجموع	**1.2**	**482364**	**466771**	**949135**

المصدر: (الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان ، ولاية تلمسان،ص:01).

و الجدول التالي يبين احتياجات السكان من المياه بولاية تلمسان .

الجدول رقم (20): إحتياجات السكان من المياه بولاية تلمسان (2004-2030).

الولاية	عدد السكان سنة (2004)		آفاق سنة (2020)		آفاق سنة(2030)	
تلمسان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
	379 359	545 906	907 137	1 305 391	1 564 272	2 251 022
احتياجات السكان من المياه	37 934	81 885	90 714	195 808	156 472	337 654

Source : (direction hydraulique,Tlemcen.Algeria).

5.الوضعية المائية بولاية تلمسان

تنقسم ولاية تلمسان إلى 53 دائرة ، 14 منها تابعة لمؤسسة الإنتاج وتسيير المياه (EPEOR)[1]، وهي تغطي 458965 من عدد السكان (جويلية2000)، 55%من السكان يستهلكون نسبة 17،96م^3/ السنة[2].

الشكل رقم(22): مخطط توزيع المياه في الغرب الجزائري.

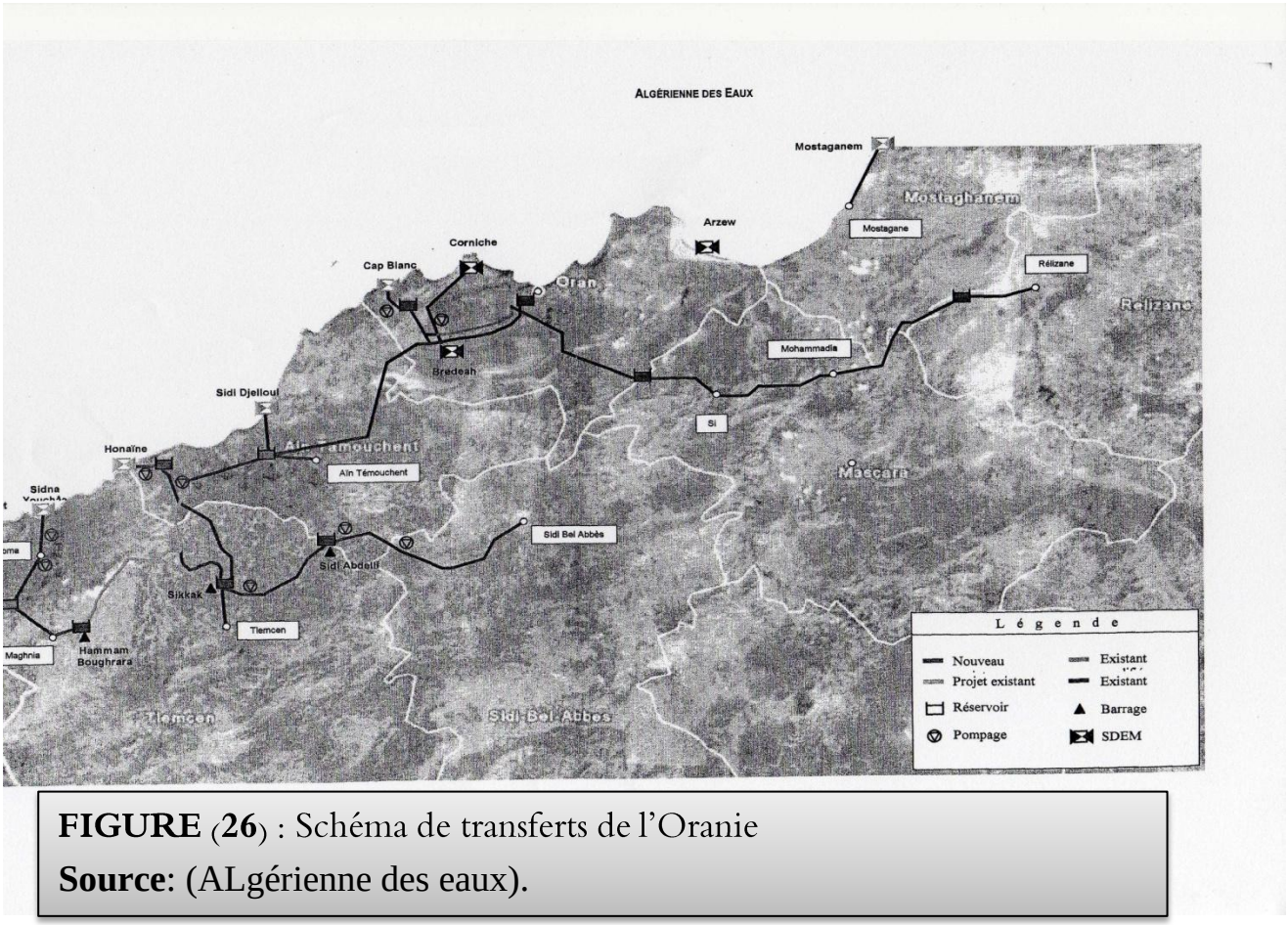

FIGURE (26) : Schéma de transferts de l'Oranie
Source: (ALgérienne des eaux).

1.5.الموارد السطحية

1.1.5.السدود

الموارد السطحية الممونة حاليا لولاية تلمسان معبأة في خمسة سدود, وهذه الأخيرة تحتوي على 300 هم^3 وسبعة سدود صغرى بسعة 6.4 هم^3 و40 حاجز مائي بسعة 2.4 هم^3.

[1] EPEOR : entreprise de production , de gestion et de contribution d'eau d'Oran, elle est devenue l'ADE (algérienne des eaux).

1.1.1.5.السدود الكبرى:

الجدول رقم (21): أهم السدود الكبرى بولاية تلمسان.

الرقم	السدود المنشأة[1]	البنية	المساحة كلم^2	السعة م^3	نظام الإفراغ	تاريخ الإنشاء
01	بني بحدل	B.poids.c	1016	63	57	1940-1934
02	مفروش	B.P.V.C	90	15	15	1963-1957
03	السواني	B.T.	00	13.6	13.6	1989-1980
04	سيدي العبدلي	T.H.N	1137	111	50	1988-1978
05	حمام بوغرارة	T.H.N	4000	117	59	1998-1993
06	سكاك		3028	30	14	2004-1998

المصدر: (مديرية الري، ولاية تلمسان).

2.1.1.5.السدود الصغرى

الجدول رقم(22): لائحة تصنيف السدود الصغيرة .

السدود الصغيرة	السعة (م^3)	مساحة حوض المنحدر (كلم^2)	مساحة السقي(هآ)
القطارة	500000	21.4	80
واد العطشان	916000	45.59	100
سيد السنوسي	500000	15.5	80
ماقورة -1-	1400000	20.00	120
ماقورة -2-	500000	50.00	60
شعبة العالية	500000	22.40	80
واد تليو	781000	24.90	100

[1] - **B.P.C: béton poids a contre.**

- **B.P.V.C : Béton poids avec voûte a contre fort .**

- **T.H.N : terre hedrogaine avec noyau .**

- إسمنت ثقلي بواجهات سطحية ضد الارتطام .

- إسمنت ثقلي بواجهات مقوسة ضد الارتطام .

- تربة ذات خصائص موحدة .

واد عيش	1224000	10.27	120
واد خيار	400000	19.50	70

المصدر: (مديرية الري، ولاية تلمسان)

2.5.المصادر الجوفية

1.2.5.الأحواض الهيدروغرافية

تجاوز عدد الأحواض 09 أحواض سنة 1993إلى 16 حوضا حاليا. وهي تقع بين 3دوائر: تلمسان،منصورة، شتوان وهي مقسمة حسب الجدول التالي:

أ / الأحواض المنحدرة بتافنة

من أهمّ الأحواض لولاية تلمسان بمساحة تقدر بـــ 7165 كلم^2،يحتوي على ثلاثة عشر وحدة مائية مراقبة من محطات القياس، تافنة هي أساس مجرى الماء ،الحوض يأخذ منبعه جنوب دائرة سبدوبـــ 1500 م ارتفاعا ،حيث يلتقي واد خماس الذي يشق مرتفعات تلمسان ليصل إلي مستوى مغنية بعد عقبة واد مويلح فتحة الفم يغير مجراه في الإتجاه : جنوب غرب , شمال شرق ليشق السهول الداخلية بنظام جديد لواد بوخة وواد مسعود إلي ضواحي الرمشي فيلتقي بيسر ويجمع مياه واد الشولي وسكاك ثم يجري نحو الشمال إلي المصب , في هذه النقطة بدون شك فهو يقدر بـــ 300 م^3/ سنة .

ب /الأحواض الساحلية:

تقدّر بمساحة 1000 كلم^2 ،هي مجموعة من أربع وحدات لايحتوي إلا على وحدة مراقبة لهذه الناحية تمتد من مصب تافنة إلي واد كريس ،في المخطط شبكة المياه مكونة من أربعة أودية هامة هي واد كريس، واد كورادة الغزوات ،واد بوعيش ،الذي تقدر حمولته السنوية بـــ 207.5م^3 /سنة . **(مديرية الري، ولاية تلمسان)**

جـــ / أحواض المنطقة السهبية

متواجدة جنوب الولاية ، وهي الهضاب العليا بعلو متوسط يقدر بـــ 1100 م ، شبكة مائية تحظى بثلاث إتجاهات لجريان الماء .

الجدول رقم (23): تقسيم الأحواض المائية بولاية تلمسان سنة **(2011)**:

الرقم	الدائرة	البلدية	المؤسسة المسيرة	اسم الموقع	نسبة الاستغلال
01	شتوان	شتوان	الجزائرية للمياه	الصفصاف2 الصفصاف3 اوزيدان شتوان عين الدفلة	25 25 15 14 17
02	تلمسان	تلمسان	الجزائرية للمياه	بن زرجب المستشفى بروانة الكيفان	06 07 15 08
03	منصورة	منصورة	الجزائرية للمياه	امامة بني بوبلان	15 14
04	مغنية	مغنية	الجزائرية للمياه	صبرة3	07
05	غزوات	غزوات	الجزائرية للمياه	آبار آبار 320 آبار واد البير واد عمور تونان	1,7 05 0,4 1,3 04
06	باب العسة	باب العسة	الجزائرية للمياه	سيدي بوجنان	10
07	ندرومة	ندرومة	الجزائرية للمياه	باب العسة2	04 15 0.6

2.2.5. الآبـــــــار:

الجدول رقم (24): الآبار الموجودة بتلمسان ووحدات الإستعمال

الدائرة	الاسم	x	y	وحدة التسيير
منصورة	**منصورة**	**منصورة**	**منصورة**	**الجزائرية للمياه**
الحناية	واد قادة التعاونية	127.9 127.9	196.55 196.55	**الجزائرية للمياه**
الرمشي	سيدي بونوار سيدي علي اولاد داود اولاد بوشاكر دحمان(1) دحمان(2)	119.8 121.9 110.5 111.15 113.25 115.15	205.2 215.5 203.95 203.6 207.5 206.15	**البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية**
هنين	واد هنين تافسوت(1) تافسوت(2) أقلة عين مجبر	103.9 104.3 104.45 105.8 111.1	217.45 218.5 212.5 220.25 218.25	**البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية**
غزوات	البير بوخنيس الصفصاف سراحنة	 104.3 104.45 105.8 111.1	218.5 212.5 220.25 218.25	**البلدية** **البلدية** **البلدية** **البلدية**
مرسى بن مهيدي	عين الحمام عين الرحى الحراش	 104.3 104.45 105.8 111.1	218.5 212.5 220.25 218.25	**الجزائرية للمياه**
باب العسة	اولاد بن عياد سيدي بوجنان	71.2 77.3	206.9 192.85	**البلدية** **البلدية**
اولاد ميمون	سيدي صوفي	71.2 77.3	206.9 192.85	**البلدية** **البلدية**
صبرة	صبرة	113.85	179.25	**البلدية**
سبدو	بومدان العربي علي	131 131	156.5 156	**البلدية** **البلدية**

	بوعناني حسين	156	130 البلدية
	الدائرة	131	157 البلدية
	مغنافة	164	139 البلدية
	سناف	144	128.5 البلدية
	سيدي يحيى	122.2	148 البلدية
	زروقي	122.3	127.5 البلدية
	بتشيلة	133.6	133.9 البلدية
	آ ار ثانوية	110.8	138 البلدية
	الغور	147	156 البلدية
	حاسي نوالة	165	146 البلدية
	حاسي سيدي الغريان	168	137 البلدية
	تارزيزة	157	128 البلدية
فلاوسن	انصار		البلدية
	الوريت	131	156 البلدية
	حمري	156	130 البلدية
	مدان	131	157 البلدية
	زيان	164	139 البلدية
	بوخالد	144	128.5 البلدية
		122.2	148
شتوان	شتوان	187.2	142.9 البلدية
بن سكران	تاقبالت	187.2	142.9 الجزائرية للمياه
ندرومة	سيدي بوحجلة	187.2	187.2 الجزائرية للمياه
	بن نيلة	187.2	187.2 الجزائرية للمياه
	هواتة	187.2	187.2 الجزائرية للمياه
مغنية	بخاتة	98.27	175.5 البلدية
	لغفاف	180	88.37 البلدية
	سمادة	98	182 البلدية
	بوغرارة	104.2	176 البلدية
بني بوسعيد	زوية	92.5	160.1 البلدية
	سيدي مبرك	95	167.9 البلدية
	محمد صالح	91.5	165.8 البلدية
	روبان	93	159.4 البلدية
	نخلة	88	160 البلدية
	تغالمات	101.2	174.2 البلدية
سيدي الجيلالي	عين سفة(1)	114	114 البلدية
	عين سفة(2)	114	143.2 البلدية
	سيدي مخفي	117	140 البلدية

	سناف	128.8	147.5	البلدية
	حاسي سيدي محمد	127	116.5	البلدية
	تاقة	116.9	123.9	البلدية
	ماقورة(1)	102.7	113.8	البلدية
	ماقورة(2)	102.7	113.8	البلدية
	ماقورة(3)	102.7	113.8	البلدية
	اولاد عبد السلام	108.2	148.2	البلدية

المصدر: (مديرية الري، ولاية تلمسان)

3.5. محطات تحلية المياه:

الجدول رقم (25): أهم المحطات المائية بولاية تلمسان.

إسم المحطات	إسم مجرى المياه	إحداثيات – لومبار		مساحة حوض المنحدر (كلم ^{2})	محيط (كلم)	طول الوادي (كلم)	الارتفاع		
		X(Km)	Y(Km)				أدنى	أقصي	متوسط
لبيار	تافنة	122.30	213.12	6900	350	160	50	1824	780
حمام بوغرارة	تافنة	103.70	185.80	4000	285	87	255	1824	860.26
سيدي بلخير	مويلح	101.90	185.50	2650	230	83	285	1825	765.75
سبدو	سبدو	131.27	185.57	195	58	19	880	1616	1132
بني بحدل	تافنة	115.20	165.20	990	140	47	640	1824	1177.94
الشولي	الشولي	149.63	180.06	170	60	30	725	1616	1235
المفروش	سكاك	135.70	179.70	85	39	17	1110	1579	1227
بن سكران	يسر	142.45	204.65	1230	150	97	247	1616	816
الرمشي	يسر	122.90	208.85	1940	180	126	85	1616	720
عين يوسف	سكاك	131.70	201.70	32.6	85	74	180	157,5	760
سيدي علي بن يوب	مقرة	185.55	192.20	1890	200	92	635	1714	1093
الغزوات الميناء	الثلاثاء	88.56	205.30	100	40.5	19	65	1113	364

المصدر: (مديرية الري، ولاية تلمسان)

6.توزيع المياه الصالحة للشرب بولاية تلمسان

1.6 إستهلاك المياه الصالحة للشرب بولاية تلمسان

إنّ اشباع الحاجات من المياه بولاية تلمسان قد سجل تراجعا كبيرا خاصة في الخمسة عشرة سنة الماضية ؛حيث أنه انتقل من 63%سنة (1990)إلى 43،75% سنة (2004). وهذا ما يعني وجود نقص كبير في إدارة الموارد المائية، خاصة ما نلاحظه من خلال الطلب المتزايد على المياه من قبل السكان ؛ فمعادلة العرض والطلب على المياه لم تعد تسير كما في السابق. والجدول التالي يبين لنا مستوى اشباع الحاجات من المياه التي تسيرها وكالة الموارد المائية(EPEOR):

الجدول رقم (26): مستوى إشباع الحاجات من المياه في الدوائر التي تسيرها وكالة الموارد المائية(EPEOR):

الدوائر	الموارد المائية($م^3$/اليوم)	الاحتياجات من المياه ($م^3$/اليوم)	العجز من المياه ($م^3$/اليوم)	مستوى اشباع الحاجات(%)
تلمسان	21846	5500	33154	39.12
الرمشي	5052	9618	4566	52.53
الحناية	3041	7288	4247	41.73
عين يوسف	1378	2451	1073	56.22
زناتة	883	2451	1568	36.03
مغنية	8633	31930	23297	27.04
صبرة	3797	6096	2299	62.26
باب العسة	864	3105	2241	27.83
ندرومة	934	10995	10058	8.51
الغزوات	1919	14562	12643	13.81
اولاد ميمون	895	3726	2867	23.05
المجموع	49207	147219	98012	33.42

SOURCE : (EPEOR, juillet 2004.)

الجدول رقم (27): مستوى إستهلاك المياه من قبل مختلف الوحدات الصناعية:

الوحدة -4- /هكم3	العرض+الطلب 2009	الطلب على المياه -2015 2010	العرض 2010-2015	الطلب 2025-2015	العرض -2015 2025
النقل	**30.12**	**30.68**	**32.25**	**31.12**	**38.40**
استهلاك المياه الصالحة للشرب(AEP)[1]	21.70	31.12	8.02	8.02	**8.42**
الصناعة	7.50	8.02	8.42	8.42	**9.56**
السقي	0.73	8.42 0.77 0.81	0.77 0.81 21.89	0.77 0.81 21.89	**0.81** **1.10** **21.89**

SOURCE : (PAW, 2001,p :51).

يبين لنا الجدول مستوى استهلاك المياه من قبل مختلف الوحدات الصناعية من سنة 2009 وحتى آفاق سنة 2025 حيث أنّ نسبة الطلب بلغت سنتي(2010-2015)30.68 من المياه الصالحة للشرب وسوف تصبح 8.02في آفاق 2025 ولكن الإحصاءات حول نمو عدد السكان تثبت لنا عكس ذلك.

2.6. نتائـــــج شـــح الـــــميـــاه

يعرف شح المياه؛ بمحدودية كمية المياه المخزنة في منطقة من المناطق ، وخاصة من مياه الأنهار مباشرة بعد استعمالها، هذا من جهة،ومن جهة أخرى ، فعن شح المياه هو ظاهرة مستمرة يخص المناطق الجافة وشبه القاحلة ، وشح المياه في لغة الإحصاء يلقب بالحالة المشكوك فيها فهو يؤثر على الأحواض المائية ويسبب نقصا كبيرا وسريعا على الإستدامة ويؤثر على إنتاجية الأراضي وبالتالي التأثير على البنى التحتية للمجتمعات . لذلك وجب تخصيص الموارد العامة بطريقة إستراتيجية بقدر أكبر. **(منظمة الأغذية والزراعة، 2011،ص:22)**

[1] **AEP** - Alimentation en Eau Potable -

إنّ المتغيرات الطبيعية تستطيع التأثير بكل حساسية على اقتصاد المياه وجعله خاضعا لعدة دراسات مستقبلية معقدة ، وهي جديرة بالتصديق في نفس الوقت و هذا **هو أصل فلسفة هذا المورد.**

إنّ الشمال الغربي لتلمسان يتميز بضعف وتفاوت كبير في جريان المياه بالأنهار والسدود؛ إن ضعف الجريان هو جانب حساس للمحافظة على جودة المياه وهو يؤثر على الوديان بسبب الترسبات التي توجد في الأنهار لذلك وجب التخلص منها في اقرب وقت ممكن.

إن شح المياه يولد لنا دائما نتائج سلبية على:

- نظام البحيرات وزيادة الترسبات.
- نوعية وكمية استهلاك المياه.
- مستوى ملا السدود والخزانات.
- إنّ هذا العجز المائي الخاص بقياس الأمطار ينعكس على جميع النشاطات الإقتصادية والإجتماعية بولاية تلمسان ، وأهم القطاعات عرضة للخطر بسبب هاته الظاهرة هي:
- قطاعات المياه الصالحة للشرب بالمناطق الريفية والحضرية .
- الإنتاج الزراعي.
- النشاطات الصناعية
- إنّ الآثار المترتبة عن شح المياه لها نتائج سلبية على الموارد السطحية مثل:واد تافنة (حوض منحدر يقع بتلمسان) أسس منذ 1975، سد المفروش : وهو يحتوي على 15مليون $م^3$ وقد أسس منذ سنة 1977 ، وضعيته جد حرجة،حتى أنه في الفترة الممتدة ما بين 1984-1985 أصبحت السدود غير خاضعة لعمليات تطبيق ممتدة(fut pratiquement).

أما فيما يتعلق بالموارد السطحية فقد أصبح لدى تلمسان خلل خاص بتسيير المياه ؛ حيث أنّ الإستغلال أصبح صعبا ، وهذا يترجم لنا ما يلي:

- إنخفاض كبير في مستوى المياه.
- تفاقم خطر التلوث.
- نضوب الموارد المائية.
- وجود وسائل لضخّ المياه وهذا ما يسبب لنا نقصا كبيرا في المياه.

- الجفاف العميق للآبار.

3.6. شبكة تزويد الأفراد بالمياه الصالحة للشرب

تبلغ شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب بتلمسان 100 كلم وهي مزودة بمحطتين لمعالجة المياه (لالة ستي-1- ولالة ستي-2-) .

إنّ شبكة المياه تتميز ببنية تحتية قديمة جدا مدعمة بجهاز حديث صنع في الفترة الإستعمارية ؛ (ANAT, 1998)إنّ أول شبكة إستعمارية مركبة من شبكة فرعية وهي لازالت موجودة حاليا أسست سنة 1920.و الهيكلة الأساسية لهاته الشبكة تمت من سنة 1950الى سنة 1960 ؛أنشأت قناة متشعبة محكمة من مادة صلصالية قوية جدا ، وقد ركز إنشاؤها بالأحياء القديمة (مركز المدينة ،سيدي بومدين،سيدي شاكر، سيدي الطاهر..)؛ ففي البداية كانت متخصصة بتزويد الماء الشروب للسكان وملأ نافورات المياه، وفيما بعد وفي نفس الشبكة تمّ إيصال المياه بالمساكن الحديثة لتلمسان.سنة 1974 تم تمديد شبكة المياه ب:11كلم بالمناطق الجديدة (الكيفان، إمامة)، وتجدر الإشارة إلى أنّ منطقة إمامة ودائرة شتوان حاليا أكبر منطقة حضرية بتلمسان. قامت مديرية المياه بالولاية بين سنتي 1991-1993 بربط الشبكة بين مركز الولاية والمدينة كلها ، قدّر الغطاء المالي لهاته العملية ب:26 مليون دينار جزائري [1] ، أما بالنسبة للشبكة الخارجية لأغادير وابو تشفين فقد تم منح المشروع للصينيين حتى سنة 2006 لتجديد الشبكة. وتجدر الإشارة إلى أنّ شبكة المياه الصالح للشرب كانت في شكل مجموعة فرق كل مجموعة تقوم بتزويد قطاع ، وأنّ أحسن تزويد بالمياه لمختلف القطاعات يجب ان يكون موصولا بالقواعد التالية:

القاعدة(1): ملاءمة وامتداد المياه الى شمال المدينة .

القاعدة(2):يجب أن تقسم المياه بوضوح وتمييز:

1.1 تقدير وتخصيص المياه الى الشمال الغربي من المدينة.

1.2 تقدير وتزويد المناطق التي تقع بالشمال الغربي من تلمسان (الشركة الوطنية للكيميائيات بالجزائر).

القاعدة(3):تزويد أكبر المناطق من مدينة تلمسان.

[1] مقايضة النقد في هاته الفترة قدرب: 1أورو = 92 دينار جزائري.

القاعدة(4):تزويد جميع مناطق الجنوب بالمياه حتى الطرق الغربية التي تصادف بطريقها مستشفيات.

القاعدة(5): الجانب الصناعي ؛ تزويد الجانب الصناعي وذمجه بالمخطط العام للتوزيع بتلمسان.

4.6 إستهلاك المياه

إنّ استهلاك المياه يكون مجتمعا بقوة في مستوى التنمية الإقتصادية والتنمية الريفية؛ إنّ هاته النشاطات الإقتصادية هي الأكثر انتشارا في وقتنا الحالي عند السكان الذين يعتمدون عليها في مستوى حياتهم والعكس صحيح، فالمياه مهيأة لأن تكون أساسا لا يتجزأ من التنمية الإقتصادية ، وبذلك يمكننا الكشف عن الميزة المحددة لقلة المياه .

(Maliki Samir baha-eddine, 2007-2008,p.176)

إنّ الخلل في التزويد بالمياه الصالحة للشرب قد أصبح واضحا خاصة بعد زيادة الطلب على هذا المصدر، وقد اختلفت طرق وأساليب إستهلاك المياه في وقتنا الحالي باختلاف المواسم والأيام ونقيض ذلك هو ندرة المياه في الفترة الصيفية.

في تلمسان فقد شهدت طلبا كبيرا على المياه خاصة في فترات الصيف ليس فقط في المناطق الساحلية فحسب لكن أيضا في المدن الداخلية ، ولأجل إشباع هاته الحاجات من المياه قامت مؤسسة إنتاج وتوزيع المياه (EPEOR) بعدة طرق مختلفة في سنة 1991 ، أصبح سكان تلمسان يزودون بالمياه بمستوى يومي بحجم 31197م^3 ، على عكس سنة 1984 (10257 م^3)، و (18677 م^3) سنة 1994 ، والذي بلغ (22918 م^3) سنة 2000 . هذا الإستقرار في الإنتاج في السنة أنتج لنا (offre resources) وهذا يعني إعطاء المياه على حساب طلب السكان ، وهذا ما أدى إلى توقف الزيادة في المياه والإحصاءات جد مختلفة حيث كان التزويد بالمياه سنة (1986-1985)قدر ب:(36%) ، (1%) لسنة (1990-1991) ،(3%) لسنة (1999-2000). هذا الإختلاف عقّد وأضعف نظام المعلومات بين جميع القطاعات في مجال المياه. وحتى الساعة فالمسؤولون عن قطاع المياه يعتبرون الكثافة السكانية هي السبب الرئيسي لنقص المياه.

الشكل رقم(23): المياه المعبأة بالوحدات بتلمسان.

Unité U1

-superficielles 9
-souterraines 0
-Eaux usées 3
Eaux dessalée 20
Total de 32

Unité U3

-superficielles 36
-souterraines 0
-Eaux usées 6
Eaux dessalée 20
Total de 62

Unité U6

-superficielles 13
-souterraines 0
-Eaux usées 2
Total de 15

Total Wilaya
-superficielles 105 et +
-souterraines 5 et +
-Eaux usées 24
-Eaux dessalée 60 +86
Total de 194-280

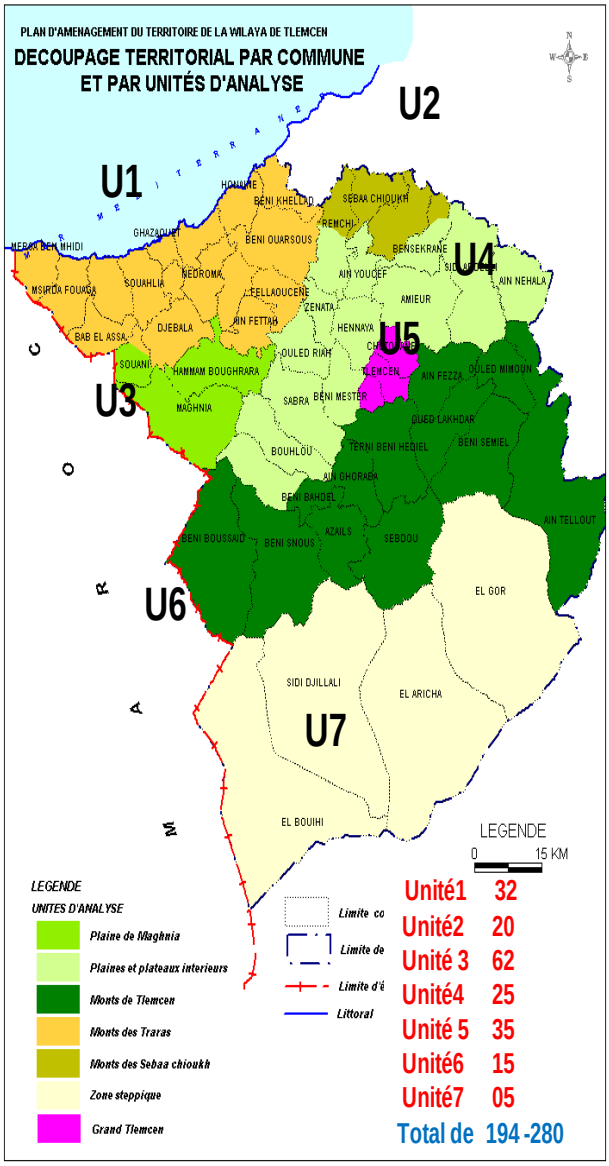

Unité U2

-superficielles 16,75
-souterraines 1,25
-Eaux usées 2
Adduction
Total de 20

Unité U4

-superficielles 17
-souterraines 4
-Eaux usées 4
Adductions
Total de 25

Unité U5

-superficielles 8
-souterraines 1
-Eaux usées 6
Eaux dessalée 20
Total de 35

Unité U7

-superficielles 1
-souterraines 3
-Eaux usées 1
Adduction
Total de 5

Source : (PAW, 2001,p.48).

2.النماذج و المعالجات الإحصائية

- إستخدمنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية**(SPSS) لتحليل البيانات ومناقشة الفرضيات، مع توظيف النماذج الإحصائية التالية:**

1. معامل ألفا كرونباخ (**α.CRONBACH**) للتأكد من درجة ثبات المقياس(المتغيرات مجتمعة) .

2.المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لمجموعات متغير الدخل، الصحة، التعليم.

3. إختبار **Independent sample T-test**.**(توزيعات المجتمعات طبيعية و تبايناتها متساوية).**

3 .التقنية المستخدمة

قمنا بالإعتماد على الإستبيان ؛ فهو تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة ، والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية، لذلك فمن الضروري ارتباطها بالمنهج الكمي ما يسمح لنا بالمعالجة الكمية للموضوع بهدف اكتشاف العلاقة بين المياه والتنمية ، و التأكد من أن المبحوثين يتمتعون بالقدرات اللازمة للإجابة عن الأسئلة بهدف تكميم الواقع.

لجأنا إلى قياس مؤشرات الفقر المائي و كذا الفقر الأسري بالإعتماد على الإستبيان باستخراج متغيراته من الإطار المرجعي ؛ حيث تبيّن لنا أنّ الفقر الأسري يتشكل من مجموعة مؤشرات هي: الصحة-السكن-الدخل-التعليم (البرامج الإنمائية للأمم المتحدة –البنك الدولي).

أما الفقر المائي فمؤشراته: مصدر وصول المياه، توفر المطبخ الصحي، وسائل التخزين، وقت وصول المياه ، الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، مسافة نقل المياه، تحسين وتزويد الأسر بالمياه الصحية **(CAROLINE SULLIVANE).**

لنمذجة العلاقة بين مؤشرات الفقر المائي و الفقر الأسري اقترحنا الشكل التالي:

الشكل رقم:(24)

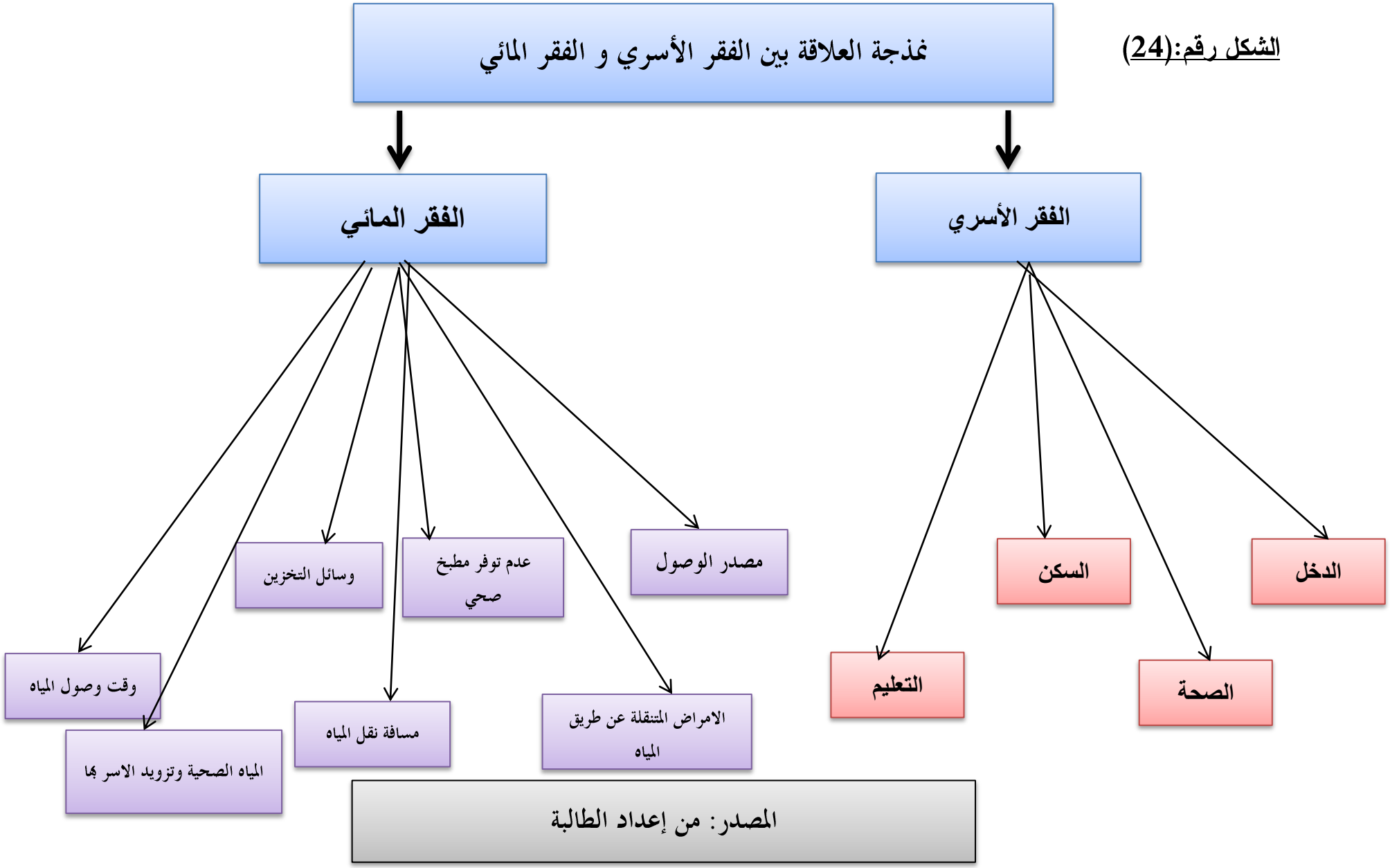

المصدر: من إعداد الطالبة

4.صدق أداة الدراسة و ثباتها

1.4.الصدق الظاهري

تمّ التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة (الإستبيان) من طرف عدّة محكمين (خبراء و أكاديميون)،الذين لهم خبرة في هذا المجال ، و ذلك للأخذ بنصائحهم و ملاحظاتهم جميعا.

2.4. معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل الثبات للاتساق الداخلي للاستبيان

عدد الافراد	الفا كرونباخ	الفا كرونباخ
9	،663	،634

التعليق

تشير قيم (**Alpha de Crombach**) أنّ معامل الثبات عال(**0.634**) أي(**أكبر من 60%**) ؛ وهذا ما يؤكد لنا أنّ أداة البحث العلمي تتميز باحتمالية عالية.

5.خصائـــص العينـــة

تعتبر عملية اختيار العينات في البحث العلمي من الخطوات الأساسية التي تسهم في جمع بيانات ومعلومات عن مجتمع الدراسة الأصلي الذي سوف تجرى عليه عملية البحث، ومن ثم تحليل النتائج وتعميمها. لقد كانت عينة بحثنا عينة قصدية ، استهدفت فئة الأسر الفقيرة التي لا تصلها المياه بولاية تلمسان، حيث بلغ عدد المبحوثين 200 أسرة ، قسمت على المناطق التالية:

الجدول رقم(28): المناطق المستهدفة للدراسة من خلال البحث الميداني.

المنطقة	*عدد الاسر*
الرمشي	**54**
اولاد ميمون	**70**
سبدو	**58**
بني مستار	**18**
المجموع	**200**

و فيما يلي نوجز أهم الخصائص الديمغرافية للعينة:

أ.توزيع العينة حسب متغير جنس الكفيل:

الجدول رقم(29): جنس الكفيل

	النسبة التراكمية	النسبة	النسب المقبولة	المجموع
أنثى	23,0	23,0	23,0	46
ذكر	77,0	77,0	100,0	154
المجموع	100,0	100,0		200

الشكل رقم (25): جنس الكفيل للعينة

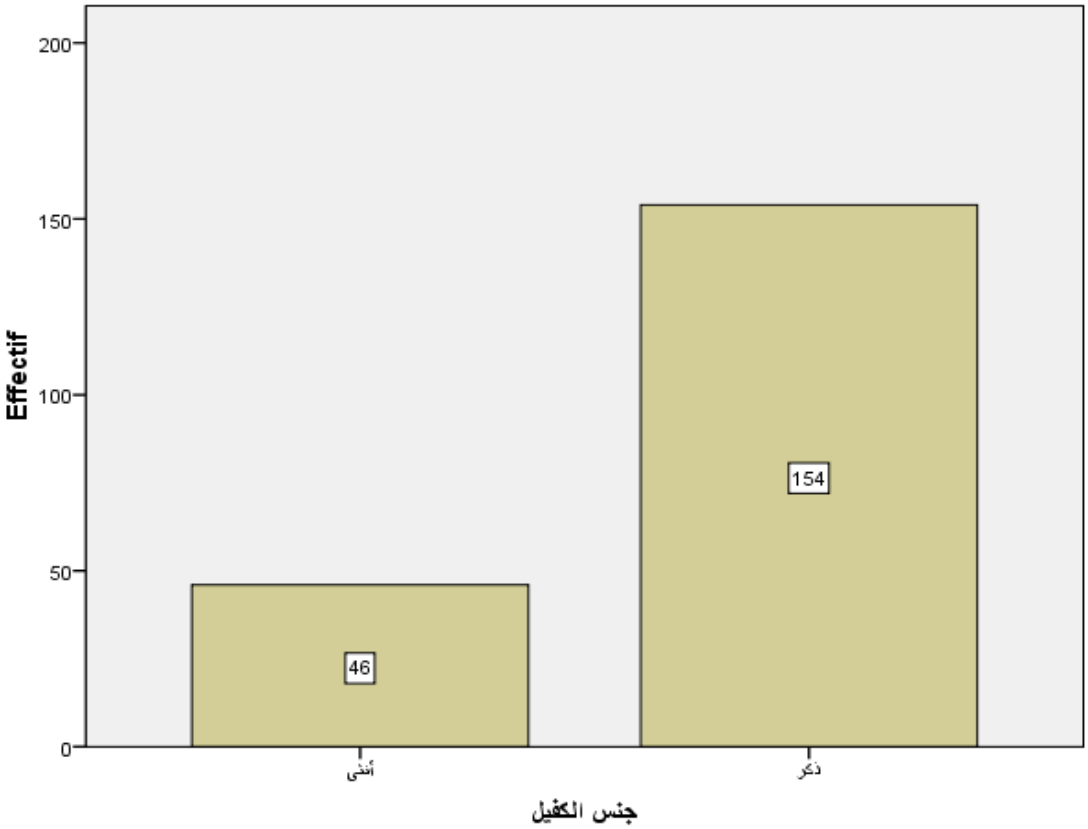

التعليق:

يشير المنحنى البياني أعلاه ، بأنّ المسؤول عن الأسرة هو من الذكور حيث ترتفع قيمته ب77% عن جنس الأنثى.

ب. توزيع العينة حسب الدخل

الجدول رقم(30):دخل الأسرة

	النسب المقبولة	النسبة	النسبة التراكمية	المجموع
دخل تابت و لكنه محدود	43,0	43,0	43,0	114
دخل مؤقت لكنه محدود ،أحيانا منعدم	57,0	57,0	100,0	200
المجموع	100,0	100,0		

الشكل رقم(26): دخل الأسرة

التعليق

يشير المنحنى البياني أعلاه ، بأنّ114 من الأسر لديها دخل مؤقت و أحيانا يكاد ينعدم، بينما نجد 86 أسرة دخلها محدود وذلك يعكس لنا وضعية مجتمع الفقراء.

ج.توزيع العينة حسب أقدمية الإقامة بالحي

الجدول رقم(31): أقدمية الإقامة

	النسب المقبولة	النسبة	النسبة التراكمية	المجموع
أقل من سنة	22,0	22,0	22,0	44
من سنة إلى 5 سنوات	23,5	23,5	45,5	47
أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	33,5	33,5	79,0	67
أكثر من 10 سنوات	21,0	21,0	100,0	42
المجموع	100,0	100,0	100,0	200

الشكل رقم(27): أقدمية الإقامة

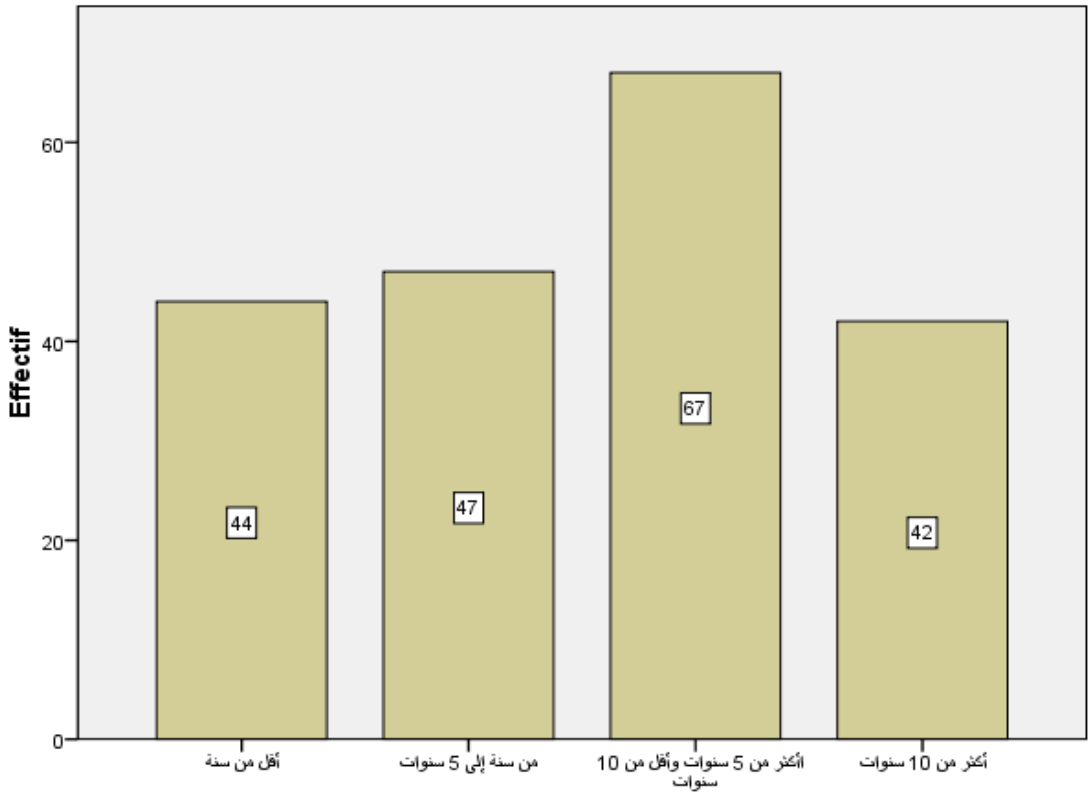

التعليق

يشير المنحنى البياني أعلاه ، بأنّ47 أسرة بلغت أقدمية السكن لديها 05 سنوات ، و67 أسرة بلغت أقدمية السكن لديها أكثر من 05 سنوات، و يعيشون في أقل من غرفتين.وهذا ما يترجم لنا فقدان هاته الأسر لأهم مؤشر من مؤشرات الكرامة الإنسانية الذي يضمن استدامة الحياة وهو السكن المستدام.

د.توزيع العينة حسب الحالة الصحية للأسرة

الجدول رقم(32): الأمراض المتفشية

	النسبة المقبولة	النسبة	النسبة التراكمية	المجموع
الحمى	38,0	38,0	38,0	76
الاسهال	62,0	62,0	100,0	124
المجموع	100,0	100,0		200

الشكل رقم(28): الأمراض المتفشية

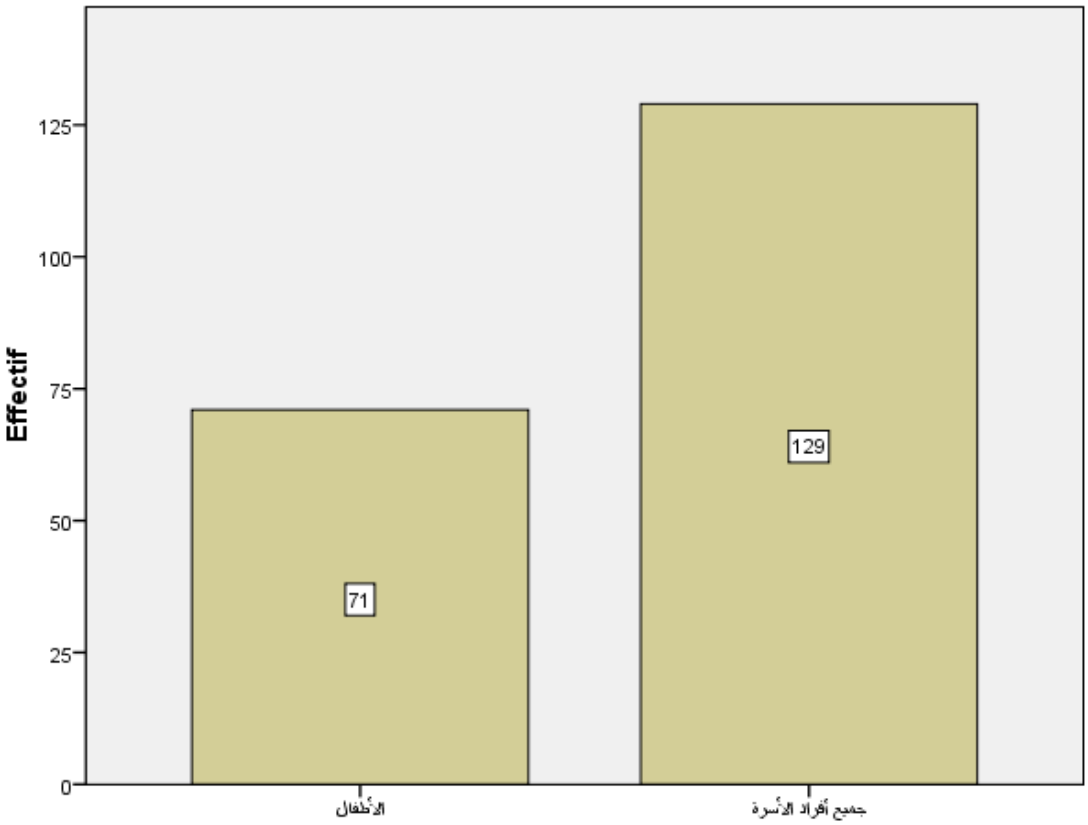

التعليق

يشير المنحنى البياني أعلاه أنّ71 من الأطفال يعانون من ضعف البنية الفيزيولوجية لديهم بسبب الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و التي أ صبحت مزمنة لديهم.

ه.توزيع العينة حسب تمدرس الأطفال

الجدول رقم(33): تمدرس الأطفال

	النسب المقبولة	النسبة	النسبة التراكمية	المجموع
متمدرسون	43,5	43,5	43,5	**87**
واحد على الاقل متسرب	56,5	56,5	100,0	**113**
المجموع	100,0	100,0		**200**

الشكل رقم(29): تمدرس الأطفال

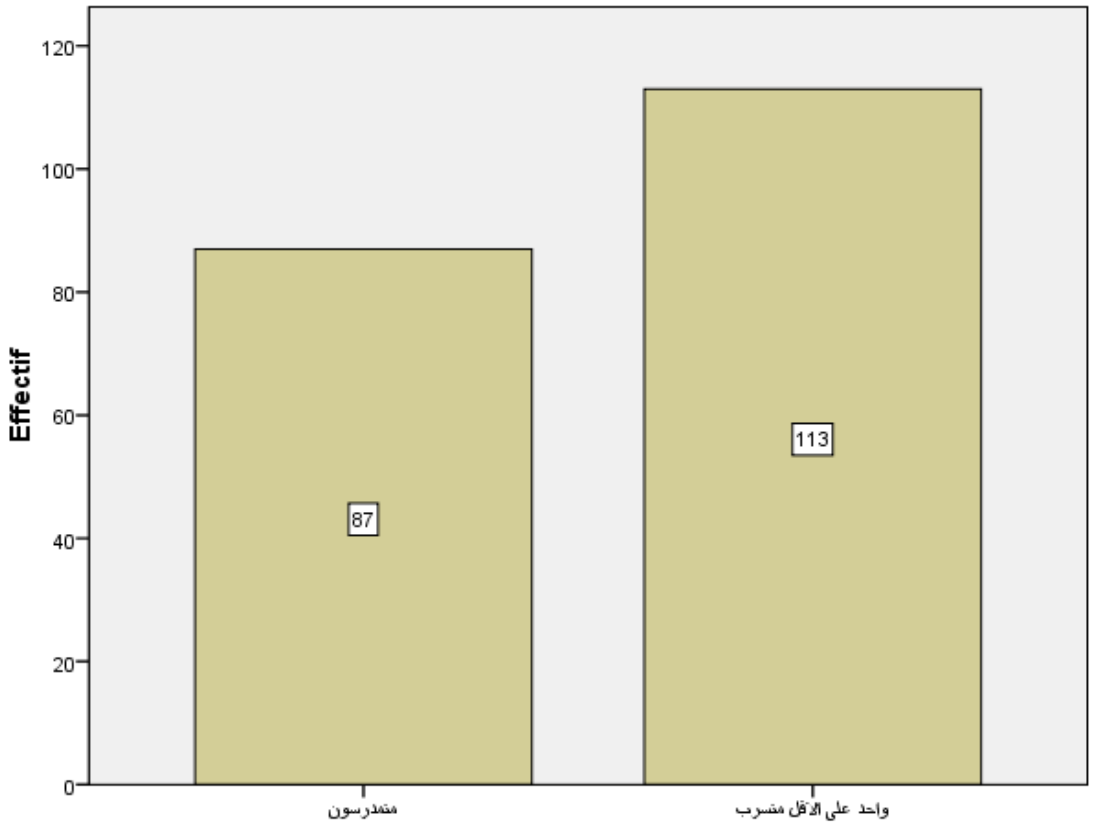

التعليق

يشير المنحنى البياني أعلاه أنّ كل أسرة من بين 113 من الأسر الفقيرة بها طفل متسرب بسبب ضعف الحالة المادية ، وعدم القدرة على إشباع حتى الحاجات البيولوجية.

6.تحليل البيانات:

1.6.التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين: الفقر المائي و الفقر الأسري وفق اختبار(Test-t)

1.1.6.الفقر المائي و الحالة الصحية لأسر المجموعات

الجدول رقم(34): علاقة الفقر المائي بالحالة الصحية للأسر.

نفرغ الجدول كما يلي

قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	متوسط المجموعة		الإحتمال
		1	2	P. Value (sig)
-5.641	198	1.7718	2.1000	ضعيفة جدا sig.000

التعليق

نلاحظ من نتائج الإختبار أنّ قيمة**sig** ضعيفة جدا وهي أقل من **0.05** أي أقل من **5%** و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق بين متوسطي المجموعتين بمعنى يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية ؛ أي أنه كلما زادت شدة الفقر المائي ارتفعت نسبة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وبالتالي وباعتبار أنّ الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة فإننا نجد الفقر يستهدف فئة معينة من الناس يكونون غير قادرين على تأكيد وجودهم من خلال عدم إشباع حتى الحاجات الأساسية في حياتهم بوصفهم في مستوى حرمان في الحياة؛ فبحثنا الميداني قد أثبت لنا أنّ62% من العينةتزود بمياه ملوثة ، و نسبة 38% تزود بمياه صالحة ؛ مما يؤكد أنّ الحد الأدنى من الحاجات الأساسية التي تعتبر أساسية لبقاء حياة الإنسان غير متحقق لضمان حياة الإنسان ،(Asmani Areski, 2010,p.33) و هذا ما ذكره **(ابراهام ماسلو)** من خلال تأسيسه لهرم الإحتياجات الإنسانية لأنّ هاته الأخيرة لها الأولوية في مراحل النمو الشخصية لدى الإنسان من الولادة وحتى وفاته.[1]

[1] انظر الرسم التخطيطي لهرم ماسلو في الفصل الثاني من الجانب النظري.

إنّ توفير هاته الإحتياجات يؤثر على الفرد وسلوكه ، وبالتالي فهي تؤثر على البنى التحتية للمجتمعات ؛ وبإشباعها فإنها توصل إلى أعلى الهرم التسلسلي الذي به أعلى قيمة وهي قيمة تقدير الذات، وهذا ما ذكره (**AMARTYA. SEN**)الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام1998، حيث قال:" إنّ هدف التنمية هو بناء القدرات وتأمين نوعية الحياة لأيّ شخص على قيد الحياة ؛ من خلال توفير الفرص له في المجتمع (**Jérome Ballet,François Régis Mahiau et autres,p.02**) لأجل القدرة على التعايش مع الآخرين من خلال ضمان نوعية حياة جيدة تضمن له جميع حقوقه في المجتمع (الحرية، الإرادة، الإنجاز..)(**Amartya, Sen,p.02**) .

إنّ أيّ خلل في البنية الفيزيولوجية للأفراد سوف يؤدي حتما إلى تعطيل البنية التحتية للمجتمعات التي هي ضمان إستدامة بقاء هاته الأخيرة..(**Maroine ben Daoud, 2011,p.10**)

إنّ الحاجات على اختلافها مفاتيح لفهم السلوك الإنساني وضبطه وتوجيهه والتحكم به والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل ، وتمثل الحاجة غير المشبعة ند الإنسان **قوة كامنة** داخل الإنسان تحثّه على التصرف بحثا عن إشباع هاته الحاجات ، لذلك وفي العصر الحديث أصبح العمل للكثيرين منا مصدرا أساسيا للحصول على الحاجات الأولية لأنها مرتبطة بضرورة البقاء على قيد الحياة وتقع هاته الحاجات في أسفل هرم ماسلو ، والتي نجد منها الأكل ن الشرب، النوم ؛ فالمرء يستطيع أن يعيش 40 يوما دون طعام و5أيام فقط من دون مياه (**Pierre Auroine, 2012,p.01**).

إنّ المياه هي حق من حقوق الإنسان وهي تعطي للفقراء نفحة حياة جديدة ، والإعتراف ب:20 لترا في اليوم من المياه النظيفة الصالحة للشرب سوف يضمن لنا حياة بشر كانت ثمنا لعدم الإكتراث بجودة المياه، فضمان هذا المورد هو ضرورة أساسية لدعم البقاء ، (**منظمة الصحة العالمية، 2010،ص:01**) ويجب أن توفر جميع الإمدادات التي تبعث على الرضا بكميات كافية ومأمونة وفي متناول الجميع، وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة يمكن أن يعود على الصحة بمنافع ملموسة.

إنّ ضمان هذا المورد من شأنه أن ينقذ 1.8مليون طفل كل سنة و يمنح الكرامة ل2.6مليار شخص يفتقرون للمرافق الصحية الملائمة (**تقرير التنمية البشرية،2008،ص:10**) ويمنح الحياة ل508مليون شخص في العالم (**Patrrecia Hugonin, 2011,p.06**)؛ فالأطفال الرضع يموتون بسبب الكوليرا ، والناس يشربون المياه الملوثة والنساء يتكبدن مشقة لنقل المياه

(O.M.S, 2008,p.08).إنّ تخاذل صناع القرار سوف يدمر بنية المجتمعات ، إذا استمرينا في المماطلة سيصبح مصير الملايين هو الفقر ، الموت والمرض، إنّ المياه ليست بسلعة بل هي **ضرورة من ضرورات الحياة؛** فعالم اليوم يموت فيه **أكثر من مليون طفل لأجل كوب ماء.** (**تقرير التنمية البشرية ،2008،ص:14).**

إنّ أزمة المياه اليوم **أزمة طوارئ صامته** أشخاص يموتون بالملايين كل عام ، وفي العالم يتم تشخيص 5 مليارات حالة ملاريا لدى الأطفال في الدول النامية وهي تؤدي بوفاة 1.8مليون منهم.تقتل حالات الإسهال التي تسببها البكتيريا والفيروسات في المياه الملوثة عددا أكبر من الأشخاص مما يفعله فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز.(O.M.S, 2008,p07) ، إنّ غياب أنظمة التصريف الفعالة حسب تحقيقنا الميداني أوجدت لنا فجوة في توفير المياه و الصرف الصحي ؛ فأغلبية الأسر لا يتوفر لديها صرف صحي كامل يتوفر على جميع شروط النظافة ، فهاته الأسر تفتقد لوصول المياه حيث نجد الفرق واضحا للصرف الصحي الذي سجل غيابا بنسبة 73.5%، ووجوده بنسبة 24.5%لدى بعض الأسر.

إنّ المواطنة العادلة في المجتمعات تعطي لكل شخص الحق في قدر متكافئ من الحقوق المدنية والإجتماعية ، ويعد انعدام الأمن المائي تهديدا لتلك الحقوق، فالمرأة تقضي الساعات الطوال في جلب المياه ،بسبب نقص وسائل وصول المياه للبيت؛ إنّ تحقيقنا الميداني بيّن لنا أنّ الأسر تتعرض لإجهاد مائي ، 39% من الأسر تنتقل يوميا ترجلا ، 37.5% من الأسر تستخدم عربة نقل، 18.5 من الأسر تصلها المياه عن طريق أنبوب مائي، ، لذلك فإنّ الحد الأدنى اجتماعيا للأفراد هو أن يتمكنوا من الحصول على الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، وأن يحيوا حياة كريمة ، ولا شك بأنّ توفير المياه بكمية كبيرة ونوعية جيدة جزء من الحد الأدنى اجتماعيا (**تقرير التنمية البشرية، 2006،ص:23**) حيث يجب أن يتوفر 20 لترا من المياه المؤمّنة للفرد الواحد يوميا؛ وهذا ما يضمن لنا تكافؤ الفرص إجتماعيا الذي هو مطلب لتحقيق العدالة الإجتماعية ، وذلك كون التعليم متطلبا أساسيا لتحقيق تكافؤ الفرص ، فالأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة نتيجة لإصابتهم بالأمراض على نحو متكرر بسبب المياه غير النظيفة لا يتمتعون بأي صورة في حقهم بالتعليم حيث يتم سنويا إهدار 443 مدرسي كل عام .

إنّ جميع المجتمعات تضع حدودا للمستوى الذي يمكن تبريره من انعدام المساواة ولكن البعد الغائر لعدم المساواة في الحصول على المياه النظيفة في البيت أو المياه اللازمة للإنتاج في الحقل لا يحقق معايير التوزيع العادل ، سيما عندما يرتبط الأمر بالمستويات المرتفعة للفقر أو وفيات الأطفال والتي يمكن تجنبها ؛ إنّ حقوق الإنسان ليست إضافات اختيارية ، كما أنها ليست نصا إختياريا في القانون يتم تطبيقه ، أو تجاوزه تبعا لأهواء الحكومات ، بل هي تعهدات ملزمة تعكس القيم العالمية وتضع مسؤوليات على عاتق الحكومات **لأجل رفع مستوى المبادرات من الأسفل.** **(من إعداد الباحثة)**

فأزمة المياه والصرف الصحي هي أزمة الفقراء قبل غيرهم ، فاثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريبا لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة يعيشون بأقل من دولارين يوميا ، فيما يعيش واحد من كل ثلاثة على أقل من دولار يوميا، كما أنّ هنالك أكثر من 660 مليون شخص ممن لا يستطيعون الحصول على صرف صحي يعيشون على أقل من دولارين يوميا، وأكثر من 385 مليون شخص يعيشون بأقل من دولار يوميا **(تقرير التنمية البشرية، 2006،ص:21)**؛ هذه الحقائق ذات مدلولات مهمة للغاية فيما يتعلق بالسياسات العامة ؛ فهي تشير بوضوح إلى القدرة المحدودة لقطاعات السكان الذين لا تصل إليهم الخدمة على تمويل عملية توفير المياه والصرف الصحي من خلال الإنفاق الخاص ، فقد يكون للقطاع الخاص دور في عملية توصيل الخدمة ولكن التكوين العام هو السبيل للتغلب على العجز في توفير المياه والصرف الصحي ، فنجد أنّ نسبة الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب تصل إلى حوالي 85%لأكثر من 20%ثراء من السكان ،وذلك مقارنة بنسبة الحصول على المياه البالغة 25%لأفقر 20%من السكان. **(تقرير التنميةالبشرية، مرجع سابق)**، أما بولاية تلمسان حيث كان تحقيقنا الميداني حول الأمراض المتنقلة عن طريق المياه نجد الرسم البياني التالي يترجم لنا ذلك:

الشكل رقم(30): الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بولاية تلمسان **(2003-2013)**.

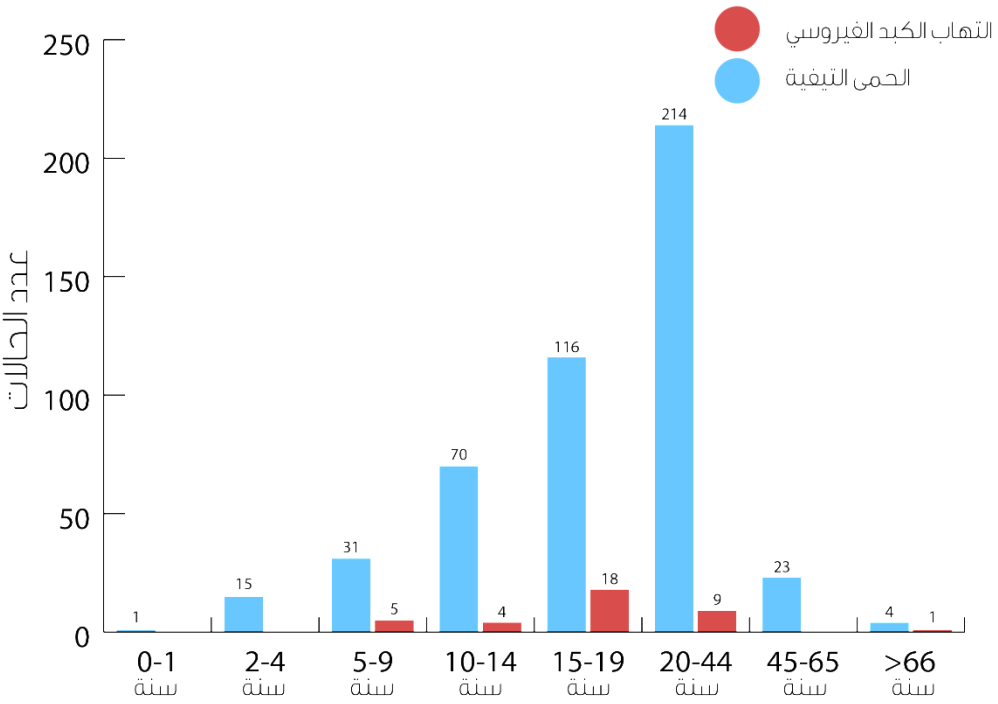

المصدر: مصلحة الاوبئة-المستشفى الجامعي لولاية تلمسان-

من خلال الرسم البياني يتضح لنا مايلي:

تسجل الحمى التيفية والتهاب الكبد الفيروسي حضورا بارزا في أمراض المياه بين سنوات 2003-2013 حيث أنها سجلت 511حالة مرض للحمى التيفية ، أغلبية الفئات المصابة بالمرض هي من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين : **(إحصاءات مصلحة الأوبئة، المستشفى الجامعي ، ولاية تلمسان، الجزائر)**

(10-14) سنة سجلت 70 حالة مرض.

(15-19)سنة سجلت 116 حالة مرض.

(20-44)سنة سجلت 214 حالة مرض.

(45-65)سنة سجلت 23 حالة مرض.

أما الأطفال فقد عدد الحالات 15 حالة اصابة الذين تتراوح أعمارهم بين (2-4)سنوات و31 سنة مابين(5-9) سنوات.

أما بالنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي فقد سجلت فئة الشباب الذيت تتراوح أعمارهم ما بين
(10-14)سنة سجلت 04 حالة مرض.
(15-19)سنة سجلت 18 حالة مرض.
(20-44)سنة سجلت 9 حالات.
أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-9) فقد سجلت عدد الحالات ب5 حالات إصابة وهذا حسب إحصاءات مصلحة الأوبئة بالمستشفى الجامعي لولاية تلمسان.
وبالتالي فإنّ أدنى إحتياج الذي هو توفير المياه للفرد كما هو مبين في هرم ماسلو هو غير موفر في الجزائر لدى الأسر الفقيرة فكيف لنا أن نضمن تنمية مستدامة والتي ركيزتها الأطفال الذين هم أجيال المستقبل ، فهل كل شخص على قيد الحياة هو إنسان؟ لذلك يجب على الحكومات أن تضمن لكل شخص حصوله على 20لترا من المياه الصالحة للشرب بكمية وفيرة ونوعية جيدة وأن يكون ذلك دون تكلفة الفقراء الذين لا يمكنهم الدفع.

إنّ المقابلة التي أجريت مع رئيس مصلحة الأوبئة الدكتورة "شعابني" أفادت بأنّ المصابين بالأمراض المنتقلة عن طريق المياه أغلبيتهم من الفقراء وذلك من خلال قابلية أجسادهم للمرض بسبب ضعف البنية الفيزيولوجية لديهم ، وقد أفادت بأن البكتيريا توجد في كل مكان من البيئة ويمكن لها أن تتكاثر في درجات الحرارة المرتفعة التي تتعرض لها شبكات توزيع مياه الشرب المنقولة في الأنابيب ، وعند تخزين المياه **أثناء تمديد مدة التخزين** ؛ فكمية تخزين المياه لدى الأسر هي منخفضة جدا وهذا ما يجعل الأسر تهدر وقتا كبيرا في نقل المياه؛حيث نجد نسبة 45.5% الأسر تعتمد على وسيلة (**jerry cane**) لأجل تخزين المياه و22.5% من الأسر تعتمد على قارورات المياه ، وهاته الاسر تفتقد لجميع شروط الراحة بالمسكن.

إنّ عدم المساواة الاجتماعية تختزل في وسائل تخزين المياه ونحن نسجل من خلال بحثنا هذا أنّ أكثر من 120 أسرة تتوفر على وسائل تخزين المياه تحتوي على أقل من (1000 لتر من الماء) ؛ 18% من الأسر من يقومون بتخزين المياه في خزانات مياه بلاستيكية .إنّ(1000لتر) من الماء تخزن لإشباع وتلبية حاجات 5أشخاص في أقل من خمسة أيام ، وهذا ما يعطينا نسبة 40 لترا للفرد ؛ في الواقع إنّ قدرة الأسرة على التخزين هي ضعيفة جدا لأن شروط الحياة لدى الأسرة الفقيرة هي جدّ رديئة . إنّ الأسر الفقيرة حقا هي التي يصلها الماء

عن طريق خزانات المياه البلاستيكية و **jerry cane**و حتى الأسر التي تستعمل خزانات كبيرة الحجم جدا هي تعتبر أسرا شبه فقيرة ؛ إنّ الأسر الفقير تبحث عن المياه في الآبار عند حاجتها للمياه وهي مجبرة على شراء خزانات المياه بسعر**(من1500دج الى 2000.دج)** ، وبشكل أكثر شيوعا في شبكات توزيع المياه الساخنة والدافئة ، ويمكن مكافحة هاته البكتيريا من خلال تنفيذ التدابير الأساسية لضمان جودة المياه في المباني، والإحتفاظ بثمالات مواد التطهير في كل شبكة من شبكات التوزيع بالأنابيب.فهناك مواد كيميائية كثيرة يمكن أن تظهر في مياه الشرب بيد أنّ البعض منها فقط يحدث تأثيرا مباشرا على الصحة في أي ظرف من الظروف ، وينبغي أن يراعى في تحديد الأولوية التي تولي لتدابير الرصد والعلاج ألاّ توجه موارد دون ضرورة إلى مواد ذات تأثير ضئيل أو منعدم الصحة.

ويمكن للتعرض لمستويات عالية من الفلوريد الذي يحدث بشكل طبيعي أن يؤدي إلى اصفرار الأسنان ، وفي الحالات الحادة إلى إصابة الهيكل العظمي بالداء الفلوري ويمكن أن ينتج الزرنيخ الذي يؤدي بشكل مفرط إلى الإصابة بداء السرطان وإلى تقرحات جلدية ، وقد تظهر النترات نتيجة للإفراط في استخدام الأسمدة أو إلقاء مياه الصرف أو غيرها من النفايات في المياه السطحية والجوفية أو في المناطق ذات المياه الحمضية بوجه خاص ، يمكن إن يؤدي استخدام الأنابيب والتركيبات ومواسير المياه الرصاصية أو مواد اللحام إلى مستويات عالية من الرصاص في مياه الشرب وهو ما يحدث آثارا سلبية على الأعصاب. **(تقرير دلائل جودة المياه،2010،ص:20)**

لذلك فمن المتوقع أن ينجح تقليص عدد حالات الإسهال في زيادة عدد أيام التمدرس ب:**272**مليون يوم ، وسوف يساهم الحد الأدنى من حالات الإسهال في زيادة عدد أيام العمل ب:**3.2** مليار يوم عمل للذين تتراوح أعمارهم بين **(15-59)** سنة ، سيسمح تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بتوفير حوالي **1.7**مليار دولار أمريكي في السنة .إذا حصل جميع السكان على منفذ إلى المياه والمرافق الصحية بحلول سنة 2015 فسيتم إنقاذ حياة مليوني شخص خلال العقد المقبل. **(تقرير التنمية البشرية، 2008،ص:14)**

إنّ التوازن ضرورة ؛ فلابد من توسيع إمكانات الأفراد اليوم ولا سيما الذين يعيشون في فقر وحرمان دائمين ، لأنّ توسيع الإمكانات هو حق من الحقوق الأساسية وجزء من مقومات

الحياة التي هي حق لكل فرد، لذلك يجب ألا يكون الهدف المساواة بين أبناء الجيل الواحد فحسب بل أيضا المساواة بين الأجيال من خلال الإستثمار في الأفراد.

تفصلنا أقل من سنة واحدة عن عام **2015** وهو التاريخ الإفتراضي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، **(من إعداد الباحثة)** وهي الأهداف التي حددها المجتمع الدولي ووضع لها إطارا زمنيا للحد من الفقر والجوع البالغين ، وخفض معدل وفيات الأطفال وتوفير فرص التعليم والتغلب على التفاوت بين الجنسين ، وسيكون التقدم في أيّ من هذه الجوانب مرهونا **بكيفية استجابة الحكومات للأزمة** ؛ تمثل الأهداف الإنمائية للألفية نقطة مرجعية لقياس مدى التحقق من التقدم نحو الحق الإنساني في المياه؛ ولذا فإنّ خفض عدد سكان العالم الذين ليس لديهم مصدر مستدام للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف – الهدف السابع–الغاية العاشرة يعدّ في حدّ ذاته هدفا رئيسيا على أنّ تحقيق هذا الهدف يعدّ أمرا ضروريا للغاية لبلوغ أهداف أخرى، فتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي ؛ سوف يدعم التقدم في عملية التعلم كما أنه سوف يحرر الكثير من البشر من المرض الذين لا يستطيعون معه الخروج من حالة الفقر التي يعيشون فيها

إننا مهما بالغنا في التأكيد على أهمية تحقيق الهدف الإنمائي للألفية فيما يخص المياه والصرف الصحي فلن نُوفي الأمر حقه ، هذا مع العلم بأنّه حتى في حالة تحقيق الأهداف الإنمائية فسوف يظل أكثر من **800** مليون شخص دون مياه و1.8مليون آخرين دون صرف صحي بحلول عام 2015 ، وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم إلا أنّ العالم لا يقوم بما هو مطلوب منه خاصة في البلدان الأكثر فقرا وسوف يتطلب تغيير هذه الصورة عملا دائما على مدار العقد القادم ، وكذلك انفصالا حاسما عن نموذج العمل الحالي الذي يجري اتباعه ، لذلك فقد علّق **المهاتا غاندي مرّة بقوله:" إنّ الفرق بين ما نفعله وما نستطيع أن نفعله يكفي لحل معظم مشاكل العالم".**

2.1.6. الفقر المائي و الدخل

الجدول رقم(35):علاقة الفقر المائي بالدخل

نفرغ الجدول كما يلي

قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	متوسط المجموعة		الإحتمال
		1	2	P. Value (sig)
-5.855	198	1.8023	2.1202	sig.000ضعيفة جدا

التعليق

نلاحظ من نتائج الإختبار أنّ قيمة **sig** ضعيفة جدا وهي أقل من **0.05** أي أقل من **5%**، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق بين متوسطي المجموعتين؛ بمعنى يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مجموعة أصحاب الأجرة الثابتة ومجموعة أصحاب الأجرة المؤقتة على مقياس الفقر المائي ؛ أي كلما زاد مقياس الفقر المائي زاد مقياس الفقر الأسري.

إنّ عدم ملائمة المسكن وعدم وجود روابط إجتماعية مجزية للإعتراف بالهوية وما إلى ذلك هو التمييز الأول للنظر في مجتمع مستدام ؛ وبهاته الطريقة يمكن تناول مشكلة الإرتباط بين الدخل والفقر التي تأتي من عدم وجود فرص العمل أو الوصول إلى الأنشطة المدفوعة قليلا ؛ فالفقر يأتي من عدم الحصول على السلع والخدمات أو صعوبة الحصول على الرعاية الصحية ، ونقص فرص الحصول على التعليم وغير ذلك..؛ وهذا ما يجعل عدة تراكمات تحصل من خلال عدم إمكانية الوصول إلى إشباع السلع والخدمات دون العمل المربح ؛ فيمكن أن يكون هنالك معدات بالبيت ولا يمكن أن يكون هنالك وصول منتظم إلى المدرسة، كل هذا يدل على عدم إمكانية إتاحة جميع القدرات للأفراد في المجتمع؛ وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القدرة ما يجعل الناس أكثر عرضة للخطر وينعكس ذلك **بوجود ثغرة أمنية** تزيد من احتمال الوقوع في شراك الفقر ، وفي نهاية المطاف عدم القدرة على نقل القدرات من جيل إلى جيل آخر ، ويتم الحفاظ على فئات معينة من السكان تحت خط الفقر وهذا ما يجعل الفجوة تظهر نحو بناء مجتمع مستدام.**(Jean Luc Bois ,P.17)**

إنّ مسألة الإنصاف هي معيار مهم في التنمية المستدامة فهنالك اختلافات توجد في الخصائص والإمكانات الفردية والفرص الإجتماعية وبعض هاته الفوارق هي الدخل النقدي والإقتصادي ذات الصلة ، إنّ عدم المساواة بين أبناء الجيل الواحد يعوق للحد من الفقر وخلق التوترات الإجتماعية ، والإستبعاد وعدم المساواة والفروق بين الأجيال في تتبع الرفاه من جيل إلى جيل آخر

إنّ المساكن القديمة المتدهورة يسكنها أصحاب الدخل المنخفض أو المتوسط وهي مساكن غير مزودة بالبنية التحتية والخدمات ،حيث نجد 57% من الأسر هي ذات دخل مؤقت و لكنه محدود و أحيانا منعدم ، و 43% من الأسر دخلها ثابت و لكنه محدود؛ إنّ مستوى الدخل يحدد نوعية المسكن وبالتالي نوعية وصول الخدمات ، والفئات الأكثر عرضة للأمراض المتنقلة عن طريق المياه هي الفئات منخفضة الدخل ؛ فهناك من الأسر من لا يتوفر لديها عداد مائي أو وسائل كافية لتخزين المياه بسبب الدخل الذي يحدد لنا نوع السكن وبالتالي تحديد نوعية وصول المياه ، إنّ الفقر عقبة في سبيل التقدم حيث ينقص الأسر الأكثر فقرا في الغالب القدرة التمويلية لشراء مرافق الصرف الصحي ، وغياب الصرف الصحي والمياه غير النظيفة يرتبطان مباشرة بتلك الفجوة الكبيرة في فرص الحياة عند الولادة ؛ والتي تفصل بين الأطفال الذين يولدون في مجتمعات غنية وأولئك الذين يولدون في مجتمعات فقيرة. **(تقرير التنمية البشرية، 2006،مرجع سابق).**

إنّ تهديد الأمن البشري الذي تمثله أزمة المياه والصرف الصحي يزداد دائما ؛ فالأسر لا تستطيع دفع تسعيرة المياه ، و الأسر التي تقوم بتركيب صرف صحي وصنبور ماء و مطبخ غير صحي معرضة للخطر من جراء الصرف الصحي الرديء بسبب نقص أو انعدام الدخل. وهذا ما أثبته بحثنا فنجد 57%من الأسر لا يتوفر لديها دخل شهري ، وهذا ما يسبب لها عجزا في توفير وصول المياه النظيفة وصرف صحي ؛ إنّ ما لا يمكن لهاته الأرقام التعبير عنه هو حجم الألم والمعاناة الناجمين عن أمراض المياه فهاته الأمراض تؤدي في نفس الوقت إلى خفض وزيادة إنفاق الأسرة وفقدان المكاسب المستقبلية فعندما يمرض أفراد الأسرة تنخفض إنتاجيتاهم وبالتالي قدرتهم على إدرار الدخل.

3.1.6.الفقر المائي و علاقته بالتمدرس

الجدول رقم(36):علاقة الفقر المائي بالتمدرس.

نفرغ الجدول كما يلي

قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية	متوسط المجموعة		الإحتمال
		1	2	P. Value (sig)
-4.397	198	1.84448	2.0903	ضعيفة جدا sig.000

التعليق:

نلاحظ من نتائج الإختبار أنّ قيمة**sig** ضعيفة جدا وهي أقل من **0.05** أي أقل من **5%** ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق بين متوسطي المجموعتين ؛بمعنى يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية . ،فكلما زادت شدة الفقر المائي زادت نسبة تسرب الأطفال، وهو اختلاف تؤكده الدلالة المعنوية بين مجموعة الأطفال المتمدرسين و الأطفال المتسربين.

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن نقل المياه يقع على عاتق النساء والأطفال معا في مدة زمنية معينة ، إنّ تحقيقنا الميداني قد بين لنا أن أقل وقت مستغرق لنقل المياه في اليوم يصل إلى ساعة واحدة في اليوم ، وهناك من الأسر من تصل مسافة نقلها للمياه إلى 3ساعات يوميا ، وهذا ما يؤكد لنا حجم الفجوة الموجودة في معدل الوقت ؛ وبالتالي فإن حجم الوقت المستغرق في الأسبوع هو:21 ساعة وهنالك من الأسر من تجاوزت حجم 21ساعة لأجل الزيادة في حجم تخزين المياه، وأثناء مقابلتنا للأسر الفقيرة من خلال بحثنا الميداني فإنها اعتبرت أنّ عملية نقل المياه هي عملية مملة للغاية حيث أنها تستغرق من 05 إلى 07 ساعات لنقل المياه يوميا خاصة في الفترة الصباحية ؛كما أكد لنا بحثنا أنّ 173 أسرة فقيرة لديها حساسية كبيرة اتجاه هذا المورد.

"**يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية..** "المادة 26 **(2)**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثمّة ما يناهز بليون من البشر دخلوا القرن الحادي و العشرين غير قادرين على قراءة كتاب أو التوقيع بأسمائهم ، يعادل هذا الرقم سدس مجموع سكان العالم أو مجموع سكان الهند وهو رقم قد يتطلع إلى الإزدياد. يمكن توصيف **الحق في التعليم** بأنه "**حق في التمكين**" ؛ إنّ هذا الحق يوفر للفرد مزيدا من التحكم في حياته ، وبعبارة أخرى إنّ ممارسة حق تمكيني يؤهل الشخص للتمتع بمزايا الحقوق الأخرى. (**تقرير الحق في التعليم،ص:06**).

إنّ المؤسسات المالية و الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ؛ تؤكد على أهمية التعليم باعتباره استثمارا في تنمية رأس المال البشري؛ فأهداف التعليم للجميع تكتسي أهمية بالغة ، وما لم يكن هناك تقدم دائم و ثابت نحو تحقيقها فإنه لا يمكن القول بأنّ التنمية آخذة مجراها ، فهل التعليم للجميع يتقدم في المسار الصحيح؟.

كان **(أمارتيا سان)** [1] أحد الدعاة البارزين لهذا التحول ، ومن أجل تأمين التخلي عن التركيز الضيق على مبدأ نمو الدخل الفردي كمؤشر أساسي على نجاح السياسات الإنمائية ، فقد برز إطار جديد يشير إلى المدى الذي تمّ بلوغه في تعزيز قدرات الناس وفي توسيع الخيارات المتاحة لهم للتمتع بالحريات التي تعطي للحياة معناها و قيمتها، وهذه الحريات تشمل حقوق الناس الحصول على الموارد التي تمكنهم من تجنب المرض و تكفل لهم احترام الذات و التغذية الجيدة و سبل العيش المستديم و التمتع بعلاقات سليمة فيما بينهم. وفي هذا الإطار يعتبر التعليم أمرا هاما لثلاثة أسباب على الأقل:

يتمثل السبب الأول في أنّ المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي،مثل القدرة على القراءة و الكتابة تنطوي بحدّ ذاتها على قيمة كبيرة باعتبارها نتيجة أساسية من نتائج التنمية ، والسبب الثاني هو أنّ التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة، فعلى سبيل المثال سيؤدي التعليم الإبتدائي المجاني والإلزامي إلى الحد من تشغيل الأطفال، أما السبب الثالث فهو أنّ التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان متعددة، وبذلك فإنّ النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهنّ أن يعشن حياة أفضل وأطول من حياتهن بدون تعليم، وبهذا المعنى فإنّ التعليم الشامل و المتاح للجميع، بغضّ النظر عن الطبقة أو الطائفة الإجتماعية أو الجنس، له تأثير قوي في معالجة العوائق الإجتماعية والإقتصادية داخل المجتمع المعني، كما أنه يمثل عاملا أساسيا في تحقيق الحريات الإنسانية.

[1] **أمارتيا سان** المتحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1990.

يشكل الفقر ونوع الجنس ، ومحل الإقامة عوامل رئيسية تمنع الأطفال من المواظبة على الدراسة. يعتبر الأطفال و المراهقون من أفقر الأسر المعيشية أميل إلى ترك الدراسة عن الأطفال من الأسر المعيشية الغنية، فعلى المستوى العالمي هناك 123 مليون شاب في مابين سن 15و24سنة يفتقرون إلى مهارات القراءة و الكتابة الأساسية ، 61 بالمائة منهم من الشابات. **(تقرير هيئة الأمم المتحدة بإمكاننا إنهاء الفقر،2013،ص:04)**

إنّ استمرار إهمال التعليم له تبعات إنسانية و اجتماعية واقتصادية كارثية ، فهو يفرض على الملايين من البشر حياة طابعها الفقر و تضييق الفرص ، وهو يقيد جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع ، وتمكين المرأة ، وإنقاذ الأطفال و الأمهات من الوفاة التي يمكن منعها، ويقيد قدرتنا على العيش في انسجام مع البيئة.

إنّ ما نحتاجه خلال العقد القادم هو اتجاه دولي منسق يبدأ بالإستراتيجيات الوطنية ويشتمل في نفس الوقت على خطة عمل عالمية وأولى هاته الإستراتيجيات توفير المياه بكمية وفيرة ونوعية جيدة ؛ فزيادة عدد أيام حضور الأطفال إلى المدارس بمقدار 272مليون يوم نتيجة لانخفاض حالات الإسهال فقط . فهل يستطيع العالم تحمل تكاليف تحقيق التقدم السريع في توفير المياه والصرف الصحي ؟ والسؤال الأهم : هل يستطيع العالم تحمل نتائج عدم بذل الإستثمارات لتحقيق هذا التقدم؟. **(تقرير التنمية البشرية، 2014)**.

لقد أعلنت **لجنة الأمم المتحدة للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية** أنّ:" حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكانية الحصول على المياه بشكل كاف و آمن ومقبول وبسعر مناسب، مع القدرة على الوصول إليها وذلك لأغراض الإستخدام الشخصي و المنزلي"؛ وتمثل هاته الخصائص الأساسية الخمس الأسس التي يقوم عليها أمن المياه ، ولكنها على الرغم من ذلك تتعرض للإنتهاك على نطاق واسع ، فلماذا يحصل الفقراء على قدر أقل من المياه النظيفة و يدفعون أكثر من غيرهم في مقابلها؟

إنّ **التجربة العملية** تخبرنا أنّ أرخص مصادر المياه وأكثرها ما يمكن الإعتماد عليه منها في المناطق الحضرية هو في العادة المرفق الذي يتولى صيانة الشبكة ، أما الأسر الفقيرة فهي غالبا غير متصلة بالشبكة ، وبالتالي يتعين عليها الحصول على المياه من المصادر غير المحسنة ، ولا شك أنه عندما لا تكون الأسر متصلة بالمرفق فإنّ خياراتها تكون محدودة ، فهي تلجأ لجلب المياه وحملها لمسافات طويلة وهذا ما يؤدّي إلى إبعاد الفتيات عن المدارس ،مما

يدفعهنّ إلى مستقبل يغلب عليه عدم الإلمام بالقراءة و الكتابة و الفرص المحدودة.كما أنّ تكاليف الأمراض المرتبطة بالمياه مثل: الإسهال وحالات العدوى الطفيلية تصل إلى **443 مليون** يوم دراسي كل عام وهو ما يعادل سنة دراسية كاملة لجميع الأطفال البالغة أعمارهم سبعة أعوام كما أنها تعمل على تقليص إمكانات التعلم. (تقرير التنمية البشرية، 2006،ص:39).

كما يعدّ توفير المياه و الصرف الصحي بقدر غير كاف في المدارس بالعديد من البلدان بمثابة تهديد لصحة الأطفال ، ويعدّ عدم توافر الصرف الصحي الملائم والمياه في المدارس سببا رئيسيا لتسرب الفتيات من المدارس ، كما تعمل العدوى الطفيلية المنقولة عبر المياه و الصرف الصحي الرديء على إعاقة إمكانات التعلم لأكثر من 150 مليون طفل، كما تتحمل النساء عبء مسؤولية جلب المياه ، وكثيرا ما تقضين نحو 4 ساعات في المشي و الإنتظار في طوابير حمل المياه، ويعدّ هذا مصدرا لضيق الوقت المتوفر لديهن؛تمثل النساء عصب إنتاج الغذاء في العديد من البلدان إلا أنهن تعانين من حقوق مقيدة في الحصول على المياه.

التعليم= التنمية

1.التعليم ينقذ حياة الأطفال:

على مدى العقود الأربعة الأخيرة ، أدّت الزيادة العالمية في تعليم النساء إلى تفادي وقوع أكثر من 4 ملايين حالة وفاة بين الأطفال. (تقرير التنمية البشرية،2006،ص:37)

2.التعليم مصل اجتماعي ضدّ الإيدز و السل:

النساء الحاصلات على تعليم ثانوي يزيد احتمال معرفتهن بطرق منع انتقال عدوى فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل ، وهي عدوى ساهمت في وقوع 230.000 حالة وفاة عام 2003 وحده. (تقرير التنمية البشرية،التعليم أولا).

أخيرا يمكننا القول أنّ التعليم هو بوابة التقدم من خلال توسيع الفرص لأنماط أكثر إنصافا ، دينامية ومرونة للعولمة ، وسيكون من الصعب تحقيق التنمية المستدامة أو السلام الدائم بدون المعارف و المهارات و القيم التي يغرسها فينا التعليم.

فعندما نضع التعليم أولا فإننا نضع حدا لإهدار الإمكانيات ونحرر عقول البشر.

2.6.التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين: الفقر المائي و الفقر الأسري وفق اختبار (anova)

4.2.6. تحليل التباين لمتغير الفقر المائي حسب متغير السكن

الجدول رقم(37):علاقة الفقر المائي بالسكن.

ANOVA					
معدل المتغيرات الجلية					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة المعنوية
بين المجموعات	13,576	2	6,788	70,602	,000
داخل المجموعات	18,940	197	,096		
المجموع	32,516				

الجدول رقم(38): المتوسط الحسابي حسب متغير السكن

	المتوسط	الانحراف المعياري
بناية حديثة نوعا ما	1,6532	,34817
بناية قديمة	2,0111	,32549
بيت قصديري	2,3583	,21222
المجموع	1,9835	,40422

التعليق:

يوضح جدول (**anova1**) أن قيمة **sig** ضعيفة جدا وهي اقل من 5% ، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة أنّ فئا ت متغير السكن مختلفة

المقارنات البعدية:

يحدد هذا الأسلوب الاحصائي مجموعات متغير السكن المختلفة فيما بينها .

الجدول رقم(39): مجموعات متغير السكن المختلفة فيما بينها

Test d'homogénéité des variances			
معدل المتغيرات الجلية			
احصاء لوفان	درجة الحرية1	درجة الحرية2	مستوى الدلالة المعنوية
5,969	2	197	,003

(I)نوع السكن	(J)نوع السكن	الفروق بين المتوسطات	مستوى الدلالة المعنوية
بناية حديثة نوعا ما	**بناية قديمة**	-,35789*	**.000**
	بيت قصديري	-,70511*	**.000**
بناية قديمة	**بناية حديثة نوعا ما**	,35789*	**.000**
	بيت قصديري	-,34722*	**.000**
بيت قصديري	**بناية حديثة نوعا ما**	,70511*	**.000**
	بناية قديمة	,34722*	**.000**

الجدول رقم(40): تفريغ نتائج اختبار(post –hoc (t2 de tamhane للفرق بين المتوسطات حسب متغير السكن

الفرق بين المتوسطات	بناية قديمة	بيت قصديري
بناية حديثة	**-,35789***	**-,70511***
بناية قديمة	**x**	**, 70511***

يتضح لنا من خلال الجدول أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين أنواع السكنات لصالح البيت القصديري بالمقارنة مع البناية القديمة و البناية الحديثة.

إنّ الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ، وبهذه الصفة يجب أن يكون لها الحق في الحماية العامة ودعم واسع من طرف السلطات العمومية، والتزايد السكاني والتطور الإجتماعي والإقتصادي السريعين الذين حدثا في مجتمعنا قد أثرا على طرق معيشة الأسرة وعلى الهيكل العائلي، وقد انجرّ عن ذلك تغيرات عميقة في المجتمع الجزائري ، والبحث عن نموذج عائلي

غير تقليدي ولن يتوصل إلى الحداثة دون تصادمات نظرا لكل ظواهر الإقصاء والتهميش؛ فحركات السكان والظواهر الإجتماعية عرضت الأسرة إلى اضطرابات سريعة فأصبحت محرومة من الدعائم التي كانت تستند عليها من قبل.**(المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، لجنة السكان والإحتياجات الإجتماعية،ص:281)**

لقد عانت الأسرة وخاصة الفقيرة كثيرا من صدمة ارتفاع الأسعار خصوصا وأنها كانت مصحوبة بارتفاع طفيف في بعض الأحيان وزوال المداخيل فقد تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات وأكثر في نهاية سنة 1995، وخمس مرات أو أكثر في نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1988 ، وذلك في جميع المجالات، بينما لم تعرف الأجور تطورا بهاته الوتيرة . **(المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي,، ماي2001،ص:19-20)**

وقد شمل ارتفاع الأسعار حتى المواد ذات الإستهلاك الواسع وخاصة خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 1997، وحسب نتائج دراسة أعدّت سنة 1997 على أساس معطيات التحقيق حول مستويات المعيشة سنة1995 فإنّ تراجع القدرة الشرائية لمداخيل الأجور بين سنتي 1986و1994قد بلغت 45%مما يمثل تراجعا يفوق ذلك الذي سجلته المداخيل الأخرى. وحسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر العاصمة بشهر مارس سنة 1998، تبيّن أنه 56% من الأسر كانت قد قلصت استهلاكها من المواد الغذائية الحيوية، ذات البروتينات الحيوانية والدسمة والفواكه والخضر الطازجة وأصبحت تعتمد أكثر على الحبوب والخضر الجافة. **(المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ماي2001، مرجع سابق).**

وتعتبر الأسرة الفقيرة أكبر حجما في المتوسط من الأسر الغنية ؛ فالنساء المتعلمات لديهن أطفال أقل (2.5 للنساء المتعلمات في الثانوي أو العالي من الأميات (5.6من الأطفال) **(الدراسة السياسية الوطنية في مجال الإسكان البطاقة رقم 01-الوضعية الديمغرافية: نظرة شاملة،ص:144)** ، فحسب الإحصاء العام للسكن والإسكان في الجزائر لسنة 1998 فإنّ معدل الأشخاص للأسرة الواحدة يقدر ب: 6.58شخص على المستوى الوطني **(المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، ماي2001، ص:22)**، أمّا الإحصاء العام للسكن في الجزائر لسنة 2008 فإنّ متوسط حجم الأسرة يقدر ب 5.2 فردا في الأسرة **(الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان، ولاية تلمسان،ص:01)**، وحسب التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء سنة 1995 فإنّ الأسرة

الأشد فقرا تتكون من 8.5 أشخاص أي بمعدل 8.2 أشخاص في الأسرة الواحدة. **(المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ماي،ص:22).**

إنّ التكدس هو السمة الرئيسية لأحوال المعيشة والإسكان للأسرة الفقيرة ، ووجد أيضا أنّ الفقراء يعانون من انخفاض مستويات الإسكان ، كما أنّ أماكن إيوائهم تستخدم فيها مواد متدنية النوعية ، ويتركزون في مناطق تقل فيها الخدمات العامة أو تنعدم تماما **(المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي،، ماي2001،ص:24)** ، ففي سنة 2000 قدرت حظيرة المساكن ب:3.5مليونا منها 400.000 سكن قديم مع 120.000 بيت قصديري و800.000 في حالة خراب متقدمة . **(الدراسة السياسية الوطنية في مجال الإسكان البطاقة رقم 01-الوضعية الديمغرافية: نظرة شاملة،ص:211)**

أما بولاية تلمسان والتي هي محل دراستنا الميدانية فقد قدرت حظيرة المساكن ب:16665منها :4372 بناية قصديرية مسكن تقليدي تحتل مدينة الرمشي حضورا بارزا في عدد البنايات القصديرية التي قدرت ب:971 مسكنا تقليديا **(الإحصاء العام الخامس للسكن و الإسكان ، ولاية تلمسان،ص:50)** ، أما حالة المناطق المبعثرة بولاية تلمسان فقد قدرت ب: 933898من مجموع 6686124. **(الإحصاء العام الخامس للسكن و الإسكان ، ولاية تلمسان،ص:46-48)**

فحسب الإحصاء العام للسكن والإسكان في الجزائر لسنة 1998 فإنّ نسبة الأشخاص الذين يعيشون على مستوى السكن الواحد في مستوى عالي فهي تقدر ب: 7.14 شخصا على المستوى الوطني وأنّ عدد الأشخاص في الأسرة الواحدة أكبر عند الأسر الفقيرة (3.7أشخاص في الحجرة الواحدة) مما هو عليه عن الأسر الأقل فقرا (2.7 أشخاص في الحجرة الواحدة).وبصفة أدق فإنّ 45%من الأسر الحضرية والريفية تشغل سكنات ذات حجرتين فأقل ونسبة 68%منهم يشغلون مساكن تتكون من 3 حجرات فأكثر ، وحسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في مارس سنة 1989 أنه يوجد 400.000مسكن تنعدم فيه المرافق الصحية ، وهذا يعني أنّ2.8 مليون شخص (10%من عدد السكان) يعيشون في ظروف متدهورة بسبب قدم المساكن وعدم توفرها على المرافق الصحية. إنّ السمة الرئيسية للحالة الصحية في الأسر الفقيرة هي التدهور الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات ، ويُعزى السبب الرئيسي لذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية وهذا راجع إلى تدهور شروط المعيشة التي نجد من بينا نوعية السكن فالفقر والسكن يؤثر كل واحد منهما على الآخر ، فالبنية الرديئة للسكن تترجم

لنا الظروف المتعددة للفقراء ؛ فحصول الفقراء على الخدمات الصحية هو يكون في قلب سياسات السكان والتنمية ، وعند الأفق الأخير سوف يكون وصول المياه من الحاجيات الأكثر أهمية التي يجب الإهتمام بها . **(المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، لجنة السكان و الإحتياجات الإجتماعية)**

إنّ للأسرة أثرا في ديمومة وبقاء الكيان الإجتماعي ولها ترابط وظيفي مع المؤسسات الأسرية الأخرى ، فلا يمكن تصور حياة إجتماعية دون أسرة سليمة وهذا ما عبرت عنه النظرية الوظيفية التي ينظر أصحابها إلى البناء الإجتماعي ؛ على أنه محور أساسي لتفسير تطور الأسرة وذلك لما يتضمنه من عمليات تجري أجزاؤه ووحداته المختلفة ، وما ينتج عنها من إسهامات وظيفية لبقائه واستمراره وباعتبار هذا الدور يجب المحافظة على كيان هاته الخلية. **(السعيد عواشرية، 2003،ص:116)**.

إنّ أدنى إحتياج للأسرة وهو المياه وهو عنصر غير موفر ولا غنى عنه من عناصر ضمان البقاء للإنسان ، فكيف يمكن المحافظة على كيان هاته الوحدة ؟

من خلال بحثنا الميداني إتضح لنا مدى هشاشة السكن الذي تقيم به الأسر الفقيرة (رداءة وصول المياه، غياب وجود مطبخ) فنجد 140 اسرة لا تتوفر على مطبخ صحي، فهنالك من الأسر التي تقضي ساعات طويلة في نقل المياه بسبب هشاشة المسكن، فنجد 70% من الأسر تستحم خارج البيت بسبب غياب مرافق الصرف الصحي بالمسكن وعدم توفر المرافق الضرورية دون إشباع حاجات الفرد من المياه التي قدرتها منظمة الصحة العالمية ب:150 لترا للفرد /اليوم، حيث نجد 76.5% من الاسر تصلها المياه أسبوعيا وهذا راجع لحاجة الأسرة لتزويدها بالمياه.

إنّ أغلبية الأسر تقوم بتخزين المياه إلى أكثر من 3 أيام لأجل الإستحمام وأحيانا لأجل الشرب وهذا ما يتسبب في أمراض خطيرة تؤثر على صحتها ؛ وبالتالي فإنّ الحصول على جودة المياه من جودة المسكن الملائم للأسر ؛ إنّ المادة 113الفصل الثاني (أحكام خاصة بالتزويد بالماء الشروب) تحدد لنا شروط التزود بالماء الشروب الموجه للإستهلاك البشري ، كما نجد الفصل الثالث من المادة 118 التي تؤكد على ربط كل مسكن أو مؤسسة بشبكة عمومية. **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،2005،ص:15)** ولكننا نجد هذا مخالفا للواقع الذي يعيشه الأفراد كل يوم في غياب الشروط الملائمة للسكن وغياب البنية التحتية وعجزهم على توفير المياه حتى لسد حاجياتهم البيولوجية.

إنّ المأوى الملائم يعني أكثر من أن يُظلّ المرء سقف ؛ إنه يعني توفر الخصوصية الكافية والحيز الكافي؛ وسهولة الوصول إليه ؛ والأمن الكافي بجميع أنواعه ؛ وضمان الحيازة؛ وثبات بناء المأوى ومتانته؛ والإنارة والتدفئة والتهوية المناسبة ؛ والمرافق الصحية ومرافق إدارة النفايات؛ والجودة البيئية الملائمة ؛ والعوامل المتصلة بالصحة؛ والموقع الملائم الذي يسهل الوصول إليه فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية ، وينبغي أن ينظر في هذا السياق إلى العوامل المتعلقة بالجنس وبالعمر مثل تعرض الأطفال والنساء للمواد السامة؛ لذلك وجب على متخذي القرارات توفير **سكن مستدام للأسر الفقيرة يعمل على حفظ وصيانة حياة الأجيال القادمة**، لأنّ الفقر لا يهدد نوعية الحياة بل الحياة نفسها، وينبغي أن تؤخذ القدرة على التكيف مع الإحتياجات المستقبلية إلى أقصى قدر ممكن بعين الإعتبار.و الشكل التالي يبيّن لنا إطار السكن الملائم للفقراء وتحسين أحوال المعيشة. **(مجلس الأمم المتحدة، أفريل2013،ص:07**

الشكل رقم(31): إطار السكن الملائم للفقراء وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة مع نشوئها.

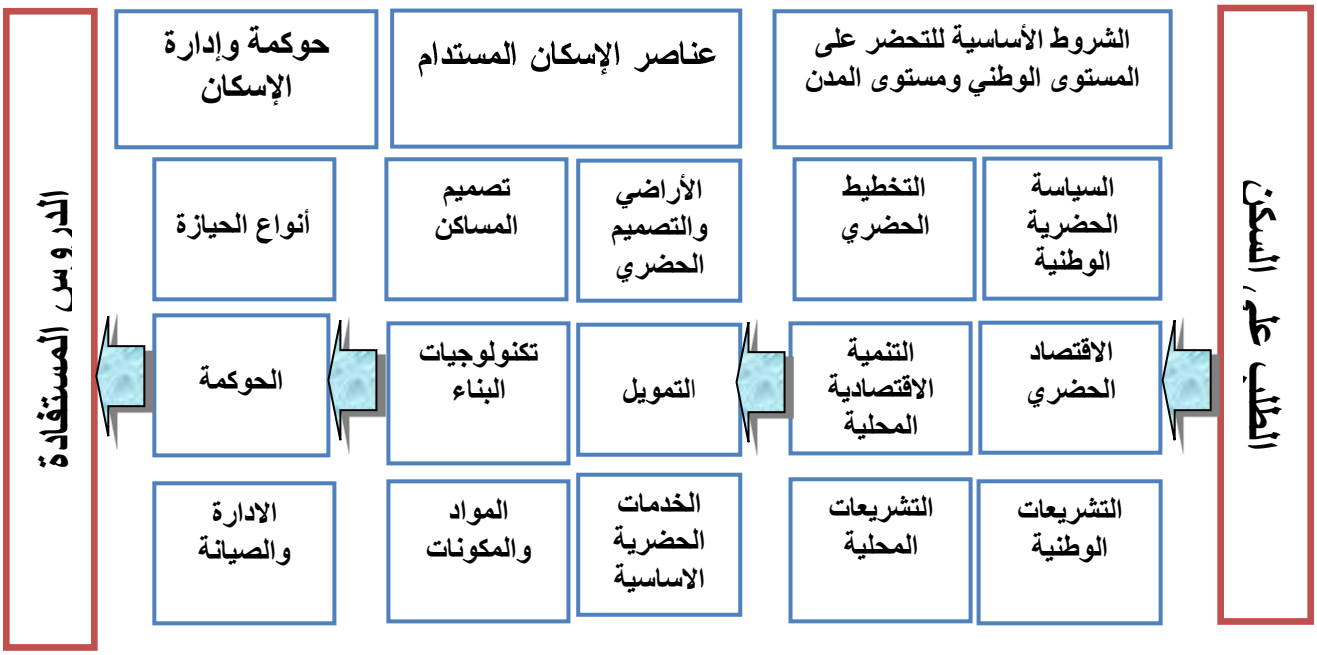

المصدر: (مجلس إدارة الأمم المتحدة، أفريل2013،ص:10)

من خلال الشكل يتضح لنا أهم عناصر الإسكان المستدام فمن اللازم إتاحة مجموعة متنوعة من الخيارات لمستويات توفير البنى التحتية ، بما في ذلك خيار التوفير التدريجي، وضمان أن يسمح إطار التصاميم والمخططات في نفس الوقت بالتحسين العقلاني في المستقبل.

إنّ **السكن المستدام** هو القوة الدافعة الرئيسية للتنمية الإقتصادية الوطنية ، وينبغي أن تستفيد بالكامل من الروابط الأمامية والخلفية في عملية إنتاج وتحسين وصيانة المساكن؛ لأنّ عدم توفير الخدمات الصحية للسكان الفقراء يعيد إنتاج الفقر من خلال نقص توفر المياه التي تعيد إنتاج الفقر (الوصول ، الكمية،النوعية،وسائل التخزين..) وهذا ما يسبب لنا فجوة كبيرة نحو النمو المستدام ؛ فالفقر يقف حجر عثرة أمام التنمية ، لأنّ المياه تعمل على إعادة إنتاج مجتمع الفقراء وهذا ما ذكره **بيار بورديو** في نظريته "**إعادة الإنتاج**". **(بيار بورديو و جان كلود بارسون، 2007،ص:192)** لذلك ينبغي للإطار القانوني والتنظيمي أن يضمن شفافية عملية للإسكان وإنصافها وخضوعها للتنظيم في إطار سيادة القانون ، وأن يمكّن جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في قطاع الإسكان لأنّ المجتمع الجزائري اليوم هو يعيش حالة استثنائية من بين جميع المجتمعات من خلال قرارات المسؤولين؛ والوضعية المائية في الجزائر هي استثنائية فكيف يمكن لمجتمع ألا تشبع حاجاته من المياه وهو يتوفر على الكميات الهائلة من المصادر المائية (السدود، الينابيع الجوفية ، الأحواض المائية..) ، وألا توصل جميع المساكن بالشبكات المائية؟ إنّ الحالة المزرية للفقراء لم تتغير منذ خمس سنوات فأكثر هذا ما عبرت عنه أغلبية الفئات الفقيرة ؛ وهذا ما يدل على فشل سياسات التخطيط في التقليص من الفقر أو عدم وجود سياسات على الأرجح

إنّ المجتمع الجزائري هو مجتمع تراكمت تناقضاته وجميع الأوضاع به هي استثنائية وهذا ما ذكره "**جمال غريد**" **في كتاب l'exception algérienne حين قال : "إنّ مشروع التنمية في الجزائر هو مشروع واضح وفي نفس الوقت مشروع رمزي" (Djamel guerid, 2009,p.325).**

وتبقى جهود كبيرة يجب بذلها لتلبية حاجيات السكان من المياه لا سيما في الوسط الريفي والتزود بالماء الصالح للشرب، أما بالنسبة للماء الجاري أو عن طريق صهاريج عمومية لا يعني بأنّ كل الإحتياجات الكمية قد لُبّيت وبالإضافة إلى أنّ المياه لديها نوعية جرثومية؛ فالرقابة وإضافة الكلور غير كافيتين؛ وفي غياب عمليات صارمة فإنّ الأمراض المتنقلة عن

طريق المياه تشكل بالتأكيد مصدرا للأمراض والوفيات بكثرة، وتلوث المستنقعات المائية والآبار ومصادر مجاري المياه بالجراثيم تبقى مستمرة خاصة في غياب مطبخ صحي موصل بأنابيب مائية، فمن خلال تحقيقنا الميداني وجد بأن 140 أسرة تفتقر لوجود مطبخ، وهذا ما يجعلها تحت خط الفقر ووجود لأدنى إمكانيات العيش السليم يولد تدهورا لظروف الحياة نتيجة تحول عميق للمجتمع الجزائري وتلاشي الهياكل الإجتماعية.

وبذلك تتحقق لنا فرضية البحث ؛ بأنّ الأسرة تعتبر فقيرة لنقص المياه ، ويمكننا القول بأنّ المياه تعتبر مؤشرا للفقر ؛أي أنّ المياه عامل يساعد على إعادة إنتاج مجتمع يلقّب بمجتمع الفقراء. فهاته الأخيرة ليست مؤشرا لقياس الفقر فقط في الجزائر بل هوعامل مهم يساعد على قياسات متعددة الأبعاد.

❖ **سوسيولوجية المياه : بين الرمزية و التباين ؟ !**

إنّ **تجربتنا العملية** في هذا البحث قد أبرزت و أكّدت لنا وجود التفاوت الإجتماعي في توزيع المياه بمختلف أبعاده ؛ وذلك إذا سلمنا بأنّ هذا التفاوت يُعنى بوجود طبقات غير محظوظة (مجتمع الفقراء)، وطبقات محظوظة ، فنجد أنّ هنالك نوعا من **الرمزية** تظهر في جميع الترتيبات الإجتماعية وهذا ما أبرزه لنا السوسيولوجي "**بيار بورديو**" من خلال نظرية **إعادة الإنتاج والممارسات الرمزية في المجتمعات.** (عماد عبد الغني ، 2006،ص،333).

حيث تظهر هاته التميزات في المرتبة و النفوذ بوضوح وجلاء من خلال ما يلي:

1.**البعد الإقتصادي:** ضعف الدخل لدى فئة الفقراء باعتمادهم على دخل محدود و مؤقت وأحيانا غير موجود ؛ لا يستطيعون من خلاله توفير مياه وفيرة وبنوعية جيدة، ولا حتى دفع تكلفة تسعيرة المياه، عكس فئة الأغنياء؛ يكون وصول المياه حسب المكانة التي تحتلها و الوجاهة التي تتمتع بها ودرجة الدخل ، فالدخل كرمز يساعد على تحديد وظيفة كل فقير؛ إنّ التحليل البنيوي يفترض علينا دراسة العلاقات الإقتصادية و الممارسات الثقافية في المجتمع، بما فيها تبادلات لوصلات جوهرية تؤدي إلى إعادة إنتاج العلاقات الطبقية ، خاصة عندما نطرح مشكل توزيع الثروة القائم في الجزائر، حيث تتركز بشكل تراتبي الأوضاع الطبقية بما يضع حدا فاصلا بين الطبقة المسيطرة و مختلف شرائحها و الطبقة المتوسطة و الطبقة الشعبية.

2.**البعد الجغرافي:** تلعب جغرافية المسكن دورا مهما في درجة وصول المياه إلى المسكن ، حيث تقل نسبة وصول المياه في جغرافية الفقراء ؛ وهذا يستخدم كدليل أو كرمز للمكانة التي يحتلها مجتمع الفقراء ، فتنظيم المجتمعات في الجزائر هو تراتبي و له دلالة عميقة.

إنّ رمزية جغرافية المسكن لدى الفقراء لها وظيفة فعالة في توضيح الحقائق المجردة ، العقلية أو الأخلاقية في المجتمع ؛ لتجعلها مرئية و ملموسة ، وهي بذلك تسهم في التذكير والمحافظة على مشاعر الإنتماء داخل نفس مجتمع الفقراء و الدور الذي يحتلونه ، وتسهم في إقامة نظام اجتماعي طبيعي لدى الفقراء ومدى استمراريته و طبيعة الخدمات المتوفرة ، ونسبة وصول المياه للفقراء حسب جغرافية المسكن تعطينا حركة ورمزا لمعان مختلفة للتراتبية الموجودة في مجتمعنا ، وهذا ما يساعد على إعادة إنتاج مجتمع يسمى بمجتمع الفقراء.**(عماد عبد الغني،2006،ص:400)**

3.**البعد الثقافي:** هناك ممارسات اجتماعية من التمايز و الفرقة بين الطبقات الإجتماعية المتنوعة وهي ممارسات تتجدد باستمرار وتحدث ضمن المدى الإجتماعي المتراتب في حقل الإنتاج ، وفي ميدان الإستهلاك وتحديدا في ميدان الأذواق؛ فبحثنا الميداني قد بين لنا أنّ نسبة المتسربين من المدرسة أكبر نسبة من المتمدرسين وذلك نتيجة للفقر، وسبب نقل المياه الدائم، وعدم قدرة الأسرة على تلبية احتياجات المتمدرس بسبب نقص في الدخل فإما هو ثابت أومحدود أو منعدم ، وارتفاع عدد الأطفال الموجودين بالأسرة، على الرغم من سهولة ارتياد المدرسة ، فلا يكون المحظوظ من ذلك سوى لدى الأغنياء من المجتمع في التعليم

إنّ التوزيع اللامتكافئ للرأسمال الثقافي خاصة في مجال التعليم ؛ يساعد على إعادة إنتاج مجتمع جديد يسمى بمجتمع الفقراء ، بسبب نقص وصول خدمات المياه و الصرف الصحي و التي تعتبر من أسمى الكرامات الإنسانية ، التي يجب على الإنسان أن يتمتع بها في حياته؛ هذا الموقع المميز في نسق التعليم في إعادة الإنتاج الإجتماعي يظهر جليا في الإصطفاء الإيجابي أو السلبي الذي يحققه؛ فالمياه ثروة لا يستفيد منها سوى أصحاب رأس المال الثقافي والإجتماعي بكمية وفيرة ونوعية جيدة ، أما مجتمع الفقراء فالمياه لديهم أزمة صامتة لا تهددهم فحسب بل تهدد حياتهم في حد ذاتها ، فهم ليسوا مشغولون بنوعية التعليم أو توفيره لجميع الأبناء ، بل شغلهم الوحيد إشباع أدنى حد من الحاجات البيولوجية في حياتهم، وعدم توفر جودة

مياه في مجتمع الفقراء تعبر عن اللاتكافؤ الموجود بين طبقات المجتمع وهاته الفئة تكون في درجة الأدنى تراتبية بين طبقات المجتمع.

إنّ نقص وصول خدمات المياه لمجتمع الفقراء بشكل خاص يخفي الأيديولوجية التقليدية لتكافؤ الفرص التي تهدف لجعلنا نقبل أنّ المدرسة تعمل تحديدا على توفير المساواة التامة في الحظوظ للطلاب، ولا تعطي النجاح إلا لمستحقيه ؛فالنظام المدرسي بإخفائه للتعسف الثقافي يجعلنا نعترف به كسلطة مشروعة من الفرض يقر شرعا بتراتبية الثقافات الخاصة بكل طبقة،وهو بهذا يمارس نوعا من العنف الرمزي ؛ إنّه يمد الطبقات المسيطرة بفيض من الشرعية بتأكيد امتلاكها الثقافة وإعادة إنتاجها للمجتمعات.

ونخلص إلى أنّ بنية الفعل الإجتماعي هي نتيجة شبكة مجموع العناصر المتداخلة والمترابطة وهي في غاية التعقيد ، والبعد الرمزي فيها يتيح المجال للوصول إلى المفهوم الأكثر تحديدا من ناحية الميكروسوسيولوجيا ، وبذلك فنحن نعتبر أنّ التفاعل الرمزي مادة تشكل لبّ الشخصية و الهوية و التي بدونها لايمكن إقامة التواصل مع الآخرين.

خاتمة عامة

في هذا البحث أبرزنا العلاقة الوطيدة و المتحركة التي تقوم بين المياه والفقر من خلال القيام ببحث ميداني بولاية تلمسان ؛ فالأهمية التي أصبحت تكتسيها الموارد المائية اليوم على المستوى الدولي والعالمي وتحدّي تخفيض الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية أوجبت علينا إيجاد قياس فعال للفقر للأسر عن طريق توفير المياه كما ونوعا ولتحقيق هذا الهدف قمنا ببحث ميداني يضم 200أسرة فقيرة بولاية تلمسان.

إنّ نتائج البحث قد سمحت لنا باستنتاج أهم المؤشرات الرئيسية التي تسمح بتحديد العائلات الفقيرة حقا كطريقة التوصيل بالمياه ، درجة وصول المياه ،وسائل التخزين... وهذا ما يسهل على متخذي القرارات الوصول وتحديد الفقراء حقا؛ ولكن وقبل أن نعرج على نتائج البحث فإنه من الجدير بنا أن نذكر بأنّ توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي يجب أن يكونا مصدرا مستداما، وهو في حد ذاته هدف رئيسي سوف يحرر الكثير من البشر للخروج من الفقر؛ لذلك وجب على متخذي القرارات إعادة هيكلة وتحديد شبكة المياه في مدة زمنية معينة وهذا ما يساهم في التقليل من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه التي تمس خاصة الأسر الفقيرة عكس الأسر الأخرى، وبحثنا الميداني أثبت لنا كذلك أنه حتى الأسر غير الفقيرة تعاني من صعوبة في التزود بالمياه مع زيادة تسعيرة المياه، وهذا ما يطرح لنا مشكلة كبيرة على مستوى تسيير المياه.

إنّ بحثنا قد أثبت لنا أنّ نسبة الفقر مرتفعة جدا بولاية تلمسان خاصة بالمناطق التي ذكرت الخاصة بفصل البحث الميداني وهذا ما يغيب الإستدامة حقا ؛فالإستدامة تُضمن عندما نسمح للأجيال الحالية بإشباع رغباتها دون المجازفة بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها وعلى هذا الأساس فإن النظام الإجتماعي سوف يخلق لنا انعكاسات سلبية على البيئة والإقتصاد وهذا إذا أردنا أن يكون النمو مستداما. إنّ الوصول إلى حدّ معين من النمو المستدام يجعل العمل عملا بطريقة صحيحة وهذا ما يعني **(العمل والوجود)**لأنّ العمل على بلوغ الأهداف يستهدف بالضرورة المحافظة على بنية الأجيال الحالية والمستقبلية ، وفي هذا العمل قمنا بالإجابة على سؤال المياه والفقر وقد توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

1-تعتبر المياه المؤشر الرئيسي للفقر من خلال العلاقة القائمة والمتحركة بين هاذين العنصرين.

2-إنّ المتغيرات الطبيعية تستطيع التأثير بكل حساسية على اقتصاد المياه وجعله خاضعا لعدة دراسات مستقبلية معقدة وهي جديرة بالتصديق في نفس الوقت وهذا هو **أصل فلسفة هذا المورد.**

3-يجب المحافظة على قدسية المياه في الجزائر.

4-توزيع المياه أصبح من الإنشغالات المهمة لأجل المحافظة عليه للأجيال المستقبلية في إطار التنمية المستدامة العالمية.

5-تجنب التوزيع الإستثنائي الموجه بطريقة انتقائية فهو ليس موجها حسب احتياجات الجميع.

6-إنّ ظاهرة الفقر في الجزائر ليست مشخصة من جميع جوانبها ؛بسبب نقص توفر البيانات والمسوحات ، وعدم توفر الدراسات الوافية والتفصيلات اللازمة عنها ، وعدم توفر الدراسات الوافية والتفصيلات اللازمة عنها ولهذا فإنّ ما تم حصره في هاته الدراسة من معلومات وبيانات لا يتيح سوى تكوين محاولة استقرائية للظاهرة .

7-يعتبر الفقر في الجزائر بطابعه الغالب ريفيا ، وأنّ الأكثرية من الفقراء ليس لهم مصدر للدخل سوى قوة العمل ، وأنّ الفقراء هم الفئة ذات الخصائص الديمغرافية والتعليمية والصحية والسكنية الأكثر تدنيا في المجتمع.

8-إنّ التقييمات الأولية للسياسة الإجتماعية المتبناة للتخفيف من الفقر تؤكّد فشلها لأنّ حالة الأسر الفقيرة هي تزداد سوءا خاصة وأنّ تحقيقنا الميداني قد أثبت لنا بأنّ حالة الفقر عند الأسر الفقيرة قد دامت أكثر من عشر سنوات ولا زالت قائمة إلى حد الساعة ، ورغم العيوب ونواقص هذا التكفل فإنّ حصة الفرد السنوية من أسرة مكونة من أربعة أشخاص تستفيد من منحة التضامن الجزافية أدنى بثلاث مرات من الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي).

9-إنّ الحملات التحسيسية حول أهمية وثقل مصدر المياه تسبب مشكلا في القبول أو الرفض.

10-ثقافة تخزين المياه في المنازل الجزائرية خلّفت آثارا سلبية على صحة الأفراد لأنّ ثقافة الوعي بمراقبة وتنظيف الخزانات قد غابت في المنازل.

11-حتى الأسر غير الفقيرة أصبحت اليوم تعاني من نقص في وصول المياه ذات الجودة العالية.

12-إنّ جودة السكن المستدام تحدد لنا جودة المياه المستهلكة.

13-تعزيز الكفاءات في مجال تسيير الموارد المائية وهذا ما يضمن تسييرا فعالا أثناء تطبيق المشاريع الجديدة للولاية .

14-تواجه الهيئات المسؤولة عوائق في تطبيق قانون المياه فكيف يمكن أن تكون هناك سياسات مائية منسقة وناجحة.

15-إنّ المقابلة التي أجريناها مع إطار مسؤول من مديرية المياه قد كانت مناقضة لنتائج بحثنا فقد صرح مسؤول مديرية المياه بأنّ هنالك قلة قليلة من السكان لا تصلهم المياه وبحثنا الميداني قد أثبت لنا عكس ذلك تماما وهذا ما يبرز لنا الفجوة العميقة بين ما هو نظري وما هو في الواقع.

16-إنّ الوضع في الجزائر هو استثنائي وفي جميع المجالات والمجتمع الجزائري مجتمع تراكمت تناقضاته بسبب هذا الأخير.

17-وضع إستراتيجيات لتحقيق الأمن المائي بطريقة مستدامة.

18- المحافظة على معايير الإستدامة الثلاث: الوصول للجميع لجميع السلع والخدمات، وبناء القدرات من جميع الأنواع والإنصاف عبر مجموعة كاملة من الإحتمالات المتاحة والقابلة للتحويل. وعلى هذا الأساس، يصبح من الممكن التأكد من أن يمكن أن تنتقل جميع المكاسب الإجتماعية من جيل إلى آخر دون التعرض لأي خطر مستقبلي.

18-تنفيذ الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإستبعاد الإجتماعي.

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (سورة الأنبياء ، الآية(30)) ؛هذا الإرشاد القرآني اليسير ينطوي على حكمة أكثر عمقا ؛ إنّ الناس يحتاجون المياه بنفس قدر احتياجهم للأكسجين فبدون المياه لا يمكن أن تكون هنالك حياة **ولذلك تجدر بنا الإشارة إلى أنّ ؛**

المياه ليست قضية اليوم فقط بل هو أول سؤال للغد.

إنّ مواجهة الفقر والتخفيف منه تتطلب إعداد إستراتيجية شاملة وفعالة ، والتي تضم النقاط التالية:

1-يجب التشخيص الكامل والدقيق للفقر من خلال تحديد من هم الفقراء ، وتقدير حجم ومدى وعمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان ، وكذلك تحديد السمات الرئيسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ، وخصائصهم الديمغرافية ، ومستوياتهم التعليمية ، وأنشطتهم الإقتصادية، وأوضاعهم السكنية والصحية والتغذوية.

2-تضطلع التحسينات التي تطرأ على صحة البشر ، وعلى الفرص التعليمية بدور حاسم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية،ولذلك يجب على الدولة أن تتكفل بتوفير الخدمات الأساسية منها للأغلبية الفقيرة.

3-تسريع العمل بالسياسات الخاصة بتوفير فرص العمل للفقراء، وتكوين أصولهم الإنتاجية الخاصة ، وزيادة الفرص الإنتمائية الموجهة إليهم ، مع إعطاء الأولوية للفقراء الأشد احتياجا.

4-إنّ تمكين الفقراء ، والمهمشين ، والمحرومين من لعب دور في صنع القرار بالبلد في مختلف المجالات وشتى الوسائل عامل أساسي في القضاء على الفقر والتنمية الإجتماعية.

5- وجود خطة إستراتيجية متكاملة للتحديث تتضمن النهوض بالبنى التحتية وتحسينات نظم الإدارة.

6-التركيز على البنى التحتية والترتيبات المؤسسية.

7-تعزيز إنتاجية المياه وتقليل الإجهاد من خلال تحسين كفاءة التوزيع بين القطاعات ومن خلال إستخدام تكنولوجيات وهياكل للحوكمة تعزز كفاءة استخدام المياه.

8-زيادة الإستثمارات الإستراتيجية التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي والتخفيض من حدة الفقر.

9-ينبغي على المسؤولين ترصد جودة مياه الشرب لحماية الصحة العمومية بتقييم ما مدى الإلتزام بخطط إمدادات المياه وتعزيز تحسين جودة إمدادات مياه الشرب.

10-إتباع أسلوب إدارة وقائية متكاملة بالتعاون مع جميع الوكالات المعنية هو الأسلوب المفضل لضمان مأمونية مستدامة لمياه الشرب.

11-تقييم وفحص مأمونية ومقبولية إمداد مياه الشرب من زاوية الصحة العمومية على نحو دائم مع توفي اليقظة في ذلك، مع استخدام نهج تقييم شامل للمخاطر وإدارتها يتناول جميع مراحل الإمداد بالمياه بدءا بتجميع المياه وحتى الإستهلاك من خلال:-تقييم شبكة المياه

-الرصد الفعال للتشغيل

-الإدارة الفعالة.

ويتم ذلك من خلال تشكيل هيئة وطنية (أو مجلس وطني) تكون مسؤولة عن إعداد خطة وطنية لعلاج أو تقليص الفقر ومتابعتها وتقويم نتائجها.

الشكل رقم (32): ترشيد خريطة الفقراء بمتغير المياه (مؤشرات المياه للأسر الفقيرة بتلمسان)

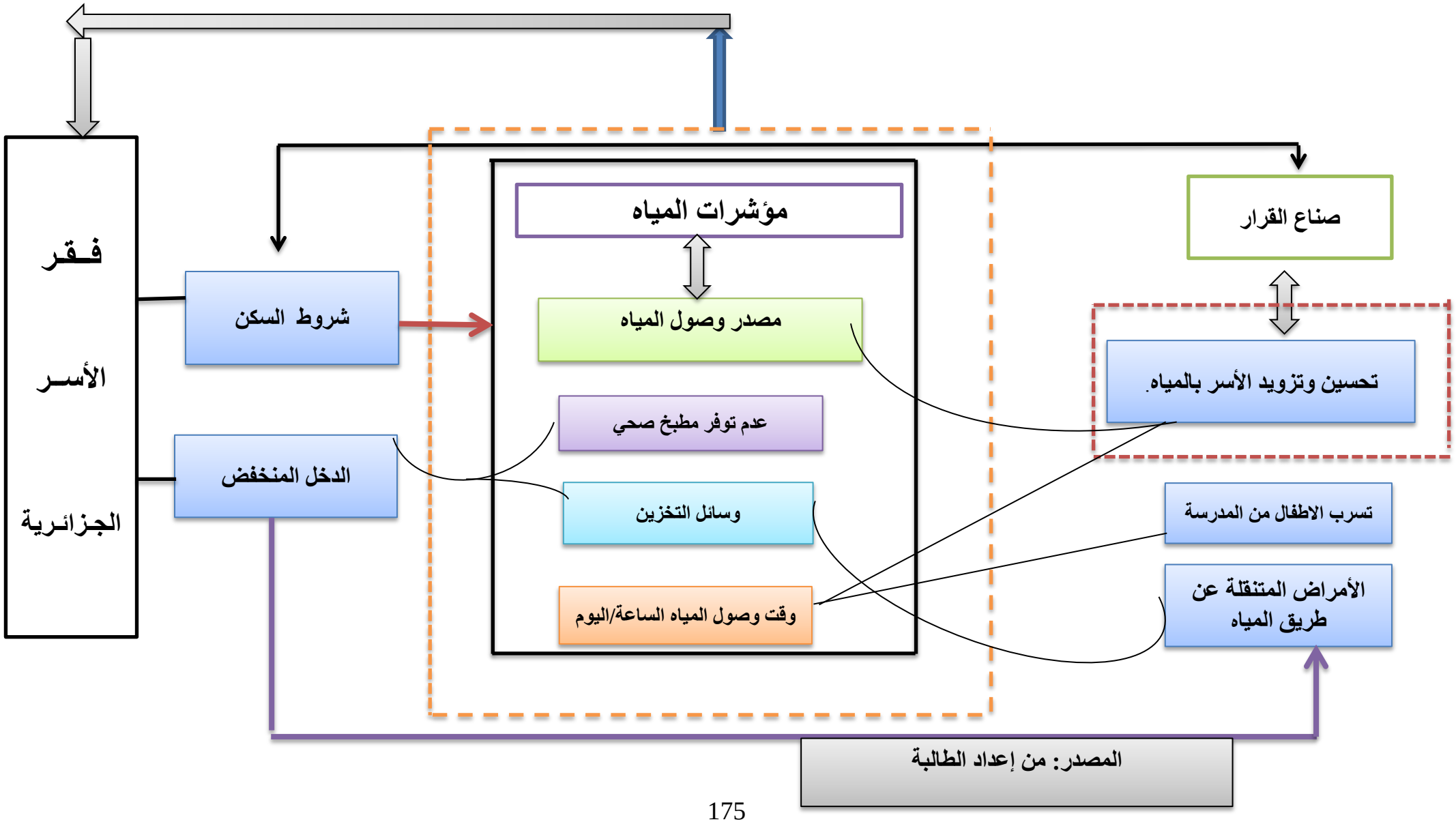

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1.القرآن الكريم

2. الكتب

أ.المصادر

1- العربية

-أسامة عبد الرحمان،

1. تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، (2003).

-إسماعيل سراج الدين وآخرون،

2. الفقر والأزمة الإقتصادية، مركز ابن خلدون، القاهرة،(1992).

-إسماعيل صبري عبد الله،

3. التنمية العربية، ط$_1$ ، دار الوحدة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1983).

- التميمي سامي عبد الرزاق،

4. العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط$_1$، عمان، الأردن، (2008).

- الحمد رشيد ومحمد سعيد صبارني،

5.البيئة ومشكلاتها،سلسلة عالم المعرفة ،ط$_2$، الكويت،(1974).

-الإبراهيمي عبد الحميد ،

6. العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط$_1$، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت،(1997).

- الفارس عبد الرزاق ،

7. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_1$، بيروت، (2001).

- الأسعد محمد،

8. السكان والتنمية المستديمة في بلدان إتحاد المغرب العربي المستقبل العربي،العدد155، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني، (1992).

- **المخادمي عبد القادر زريق ،**

9. الأزمة الغذائية العالمية،تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، (2009).

- **الحسيني عبد الحسن،**

10.التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة "قراءة في تجارب الدول العربية"،ط:1 ،الدرا العربية للعلوم ناشرون، (2008).

- **جيدنز أنطوي،**

11. بعيدا عن اليسار واليمين، تر: حشو جلال، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 286.

- **سمير أمين وآخرون،**

12.الصراع حول المياه ، مركز البحوث العربية والأفريقية، المنتدى العالمي للطلب حول المياه.

- **سالم توفيق،**

13. الأمن الغذائي العربي، أوراق غربية،ط5، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان.

- **عماد عبد الغني،**

14. سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة العولمة،ط:1،مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير(2006).

- **عمر محي الدين،**

15. التخلف والتنمية، دار النهضة، القاهرة، (1999).

- **علي عبد القادر،**

16. مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي ،سلسلة جسر التنمية، العدد61،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، (2007).

- **علي عبد القادر ،**

17. الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر للنشر، دمشق.

- **مندوي عصام عمر ،**

18. التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية،دار التعليم الجامعي، القاهرة، (2003).

- **محمد نجيب بوطالب،**

19. سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت–لبنان، (2002).

- **مجدي سعيد،**

20. تجربة بنك الفقراء، ط2،الدار العربية للعلوم ناشرون، (2007).

- **هدى زوير،**

21.الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ،ط1،دار جرير للنشر والتوزيع ، **(1439°–2010م).**

ب. المترجمة

- **بورديو بيار وجان كلود بارسون،**

22. إعادة الإنتاج في نظرية نسق التعليم، المنظمة العربية للترجمة،تر: ماهر تريمش، ط1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2007).

- **جيفري ساكس،**

23. الإحتمالات الإقتصادية في عصرنا الحالي، تر: أحمد أمين، الجمل، ط1، الجمعية المصرية للنشر المعرفة، القاهرة، (2007).

- **دوغلاس موستيث،**

24. مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة،(2006).

- **ساندرا بوستل،**

25. "الواحة الأخيرة"، مواجهة ندرة المياه، تر: مهندس موفق الصقار، سلسلة كتب الإنذار البيئي، دار البشير للنشر، عمان، الأردن،(2000).

- **مود بارلو،**

26. الميثاق الأزرق، أزمة المياه العالمية والصراع القادم حول حق الحصول على الماء، تر: بسام العقباني، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان.

2- الفرنسية

27.**ALAIN JOUNOT**,(2004), « développement humain ,100questions pour comprendre et agir »,afnor.

28. **ALAIN NORJON**,(2005), « le developpement durable »,édition ELLIPES,paris et jean pierre Paulet

29. **ABDELKADER SID AHMED**,(2004), « le developpement asiatique :21element de stratégie de developpement ,la cas Algérie »,édition publié, paris.

30. **Antoine frérot**, (2009), « l'eau pour une culture de responsabilité », éditions autrement, paris.

31. **BEAT BURGENMEIER**,(2010), « politique économique du developpement durable »,édition de **BOEK** université, rue des minimes ,d-Bruxelles .

32.**BERNARD L.BALTHARZD**, « le developpement durable face la puissance publique »,édition l'harmmattan,France.

33. **BALLET J.ET MAHIEU F-R**, (2003) « ,la soutenabilité sociale des politique de lutte contre la pauvreté, in pauvreté et developpement socialement durable» ,DUBOISJ-L. .LACHAUD J-P MONTAUD J-M., POUILLEA.(eds), BORDEAUX.

34. **Berger L.**, **Mailloux D**.(2000), « , une approche globale » », Maloine, Paris.

35. **DJAMEL GUERID**, « l'exception algérienne(la modernisation et l'épreuve de la société),edition casbah,alger,p.

36.**GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS**,(2003), «ce que developpement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue thénard ,paris.

37. **Haude Barlow**, Tony Clarke, (2007), « l'or bleu », l'eau, le grand enjeu du xxi Siècle ,traduire par : Paul Noyart, fayard.

38. **Ihslain de Marsity**, (2004), « l'eau un trésor en partage, » préface f'arik orsenra, édition Dunod, paris.

39. **JEAN PIERRE CLINE et autres** ,(2003), « les nouvelles stratégies internationales de la lutte contre la pauvreté », 2ème édition, paris, Economica.

40.**Jean Luc, Dubois et François**, régis Mahiau, (2002), « Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale publié dans le développement durable », paris, IRD, UMR C6 3D (4 USO, IRD)

41. **Lucien Gilberte pagette**, (1993), « Electronique seconde et terminale », édition adillo 25 rue Monge, 78008, paris.

42.**MAYERFELD BELL**,(2008), « an invitation environnemental sociology »,Thousend oaks(sa),sage,pine forge press,3 édition.

43. **NICOLE BARTHE ET JEAN-JACQUES ROSE**,(2011) « entre globalisation et développement durable »,préface de Jean-Marie Peretti ,groupe de Boeck, Bruxelles ,1 édition.

44. **Odile Bovar et autres**,(2008), « les indicateurs de développement durable l'institut de l'environnement »édition François.

45.**Remini boualem**,la problématique de l'eau en algerie,office des publications universitaires, Alger.

46. **Samuel As souline et Janine As souline**, (2001), « Géographie de l'eau », Nature en jeux collection dirigée par Année Reithmaun.

3.المقالات العلمية

أ-العـــــــربية

-محمد عدنان،

47. قياس مؤشرات التنمية البشرية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،المجلد-1-، العدد2، فيفري 2002.

-غربي علي ،

48. عولمة الفقر، مداخلة يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر،(2002).

- محمد حسين باقر،

49. قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، (1996).

- سعيدي وصاف ،

50.الموارد المائية في الجزائر وأدوات تسييرها المتكامل لمياه الشرب، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2006).

ب- بـــالفرنسية

51.**Ali Hamza Cherif**, Vieillissement Démographique, « Col logue national, faculté des sciences humain et Sociales », Université Tlemcen.ALGERIA.

52. **JEROME BALLET ,FRANCOIS REGIS MAHIAU ET AUTRES**, « au –delà d'Amartya sen :repenser et approfondir la question du sujet », université de VERSEILLESSAINT QUENTIN EN YVELINES 47 BD,78047guyncourt cex , France :2.

53. **JEAN LUC BOIS**, « the search for socially sustainable development conceptual and methodological issues.

54.**Jérôme Ballet et François Régis Mahiau**, (2003), « à la recherche du developpement Socialement durable, concepts fondamentaux et principes de base », paris

55.Kama the Kat songo, (2005), « Accès à l'eau potable dans la quartiers – pauvreté et enter onnement

56. **Martin Kalunbi**, « Intégration de la dimension jeure à la lutte contre la pauvreté et objectifs du millénaire pour le développement », sous la direction de Gérard verna.

57. **Mahiau F.R-H Rapport**, (1998), « Altruisme, Analyses économiques », Economica, paris

58. **MAROINE BEN DAOUD** ,(2011), « note de synthèse des travaux d'Amartya sen à l'indice du developpement humain » ,centre d'études sur l'intégration et la mondialisation

59. **Peter Daniens**, (2007), « linking water to humain gealth and poverty », Policy Brief, Audtralian water research facility.

60. **SEN AMARTYA** , « ethèque et économie, paris, Transfer par FABRICO FLIPO, la capabilités :un composé de nature et de volonté .

61. **Sen Amartya**, (1987) , « commodities and capabilités », Herford India Backes, ONP Es Ford.

ج-باللغة الإنجليزية

62. **Daly H**, (1996), « Beyordh, the Economics of Sustaible development», Beacom ptess Beston.

63. **Dubois 8. Let Rousseau**, (2001), « Rein Forcing horse holds capabilités a way », Paris

64. **Leif Ohlsson** ,(1998) « Social resource scarcity as a bottle-neck in adaptation to water scarcity», A study of Malthusian concerns PhD dissertation (12 February), Dept. of Peace and Development Research, University of Goteborg.

65. **Caroline Sullivane**, (2002), « Calculating a water poverty index », world development vole 30, n° 07, Elsevier science.

66. **Caroline Sullivane**, (2002), « the water poverty index an international compari, keels economics research paper,karps19.

67. **Caroline Sullivane**, (2006), « Application of the water poverty index at different Scales ; A cautionary tale », Keele university, Staffordshire, u.k, International water resources volume.

68. **Caroline Sullivane**, (2006), « mapping the links between water poverty and food security », report e, the water indicators workshop held at the Centre for ecology and hydrology, walling food U.K, 16 to Hay, 2005, GWSP issues in GWS Research, n° 1.

69. **Martin Ravalions**,(1995), « poverty comparison», hav wood, u.k,.

70. **Sen A.K**., (1978), « income distribution and employment, three notes the concept of poverty »international labour office.

4.التقارير

1.4-التقارير الوطنية

أ. العربية

71.التقرير الوطني ، (2010) أهداف الألفية للتنمية البشرية بالجزائر ،سبتمبر-الجزء-2-.

72. **المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي**،(نوفمبر1998)، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.

73. لجنة التهيئة العمرانية، للبيئة،(ماي 2000) "حول الماء في الجزائر أكبر رهانات المستقبل"، الدورة الخامسة عشر.

74. نظرة حول الإقصاء الإجتماعي رحلة الأشخاص المسنين والطفولة المحرمة من الأسرة، (ماي 2001)،الجزائر.

75. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، لجنة السكان والاحتياجات الاجتماعية ، دراسة حول ا لسياسة الوطنية في مجال الإسكان الجزء الثاني : عناصر من أجل سياسة وطنية تخص السكان ،الدورة السادسة.

76. الدراسة السياسية الوطنية في مجال الاسكان البطاقة رقم (1) ،الوضعية الديمغرافية : نظرة شاملة.

77.المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، دورة 2000/5/15.

78. الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان،ولاية تلمسان ، النتائج الرئيسية للإستغلال الشامل ،معطيات إحصائية

79.الإحصاء العام الخامس للسكن والإسكان ،(1998-2008)، ولاية تلمسان ، النتائج الرئيسية للإستغلال الشامل -تطور أهم مؤشرات الولاية مابين.

ب.بالـــفـــرنسية

a-conseil national économique et sociale (CNES):

80.rapport (2006),(2007),(2008), «rapport national sur le developpement humain».

81.CNES, (1998), « l'eau en Algérie, le grand défi de demain».

b-Centre national d'études et d'analyses pour la planification (CENEAP):

82. **CENEAP (1998)** : « le programme d'ajustement structurel et ses effet sur l'économie nationale, enquête des ménages », Alger CENEAP : Centre nationale d'étude et d'analyse pour la population et le développement.

83. **CENEAP (2006),** «Etude sur le niveau de vie et mesure e la pauvreté en Algérie –LSMS »–2008 .

c– OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES :

84. données statistiques n° 352, Octobre 2002.

d–RAPPORT NATIONAL DU DEVELOPPEMENT HUMAIN (PNUD) :

85.PNUD (1993),rapport national de developpement humain.

86. PNUD (2004), « le premier rapport sur les objectifs de développement pour le millénaire, pour l'Algérie ».

d. **Ministre de l'action sociale et de la solidarité nationale :**

87. le programme des nations unies pour le développement (2001), « carte de pauvreté en Algérie».

2.4التقارير العالمية

أ.بالعربية

1.2.4تقارير هيئة الأمم المتحدة

88.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1996)، الفقر في الوطن العربي، تقرير اجتماع الخبراء للقضاء على الفقر، دمشق.

89.الأمم المتحدة نيويورك (1999)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومعهد التخطيط القومي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي القاهرة 18/16 نوفمبر 1997.

90.تقرير التنمية البشرية (2001)،توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية ،نيويورك، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

91.مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ، (2003).إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية المذكورة التوجيهية الثانية، تشرين الأول / أكتوبر.

92.تقرير التنمية البشرية،(2003)،أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
93.تقرير التنمية البشرية،(2006)،ماهو أبعد من الندرة :الفقر والقوة أزمة المياه العالمية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
94. تقرير التنمية البشرية ،(2007)، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم متغير، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
95.تقرير التنمية البشرية ، (2008)، المياه بين الحقوق والحرمان–أكثر من مجرد مورد شحيح–السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
96.تقرير التنمية البشرية عام (2011)، الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع،صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
97.تقرير التنمية البشرية، (2013)،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وثيقة إطارية للإستراتيجية العالمية للإسكان. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
98.تقرير التنمية البشرية ،(2014)،المضي في التقدم :بناء المنعة، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
99.تقرير موجز ،المنتدى العربي للبيئة والتنمية،دليل كفاءة المياه–تحديد فرص لزيادة استعمال المياه في الصناعة والأبنية الزراعة في العالم العربي.
100.تقرير هيئة الأمم المتحدة ، "بإمكاننا إنهاء الفقر " الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد2015.
101.التعليم أولا: تقرير مقدم من قبل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة.

2.2.4 تقارير التنمية الإنسانية

102.تقرير(2002)،خلق فرص للأجيال القادمة،ط3،المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن.
103. تقرير التنمية الإنسانية العربية،(2002)، الفصل السادس.

3.2.4 تقارير منظمة الأغذية

104. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،(2011)،حالة الأراضي من الموارد والمياه في العالم للأغذية والزراعة ،–إدارة النظم المعرضة للزراعة.

4.2.4تقارير منظمة الصحة العالمية

105. منظمة الصحة العالمية، دلائل جودة مياه الشرب، (2010).

5.2.4 تقارير البنك الدولي

106. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن العاصمة.

ب.باللغة الفرنسية

a-**RAPPORT DU PROGRAMMES NATIONAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN(PNUD) :**

107. **PNUD**, (1990), « Defining and measuring human development » new York.

108. **PNUD** , « humain développement rapport ». Oxford university pteis, new York.

109. le programme des nations unies pour le développement (2001), « carte de pauvreté en Algérie», Ministre de l'action sociale et de la solidarité nationale

110. **PNUD** (2004), « le premier rapport sur les objectifs de développement pour le millénaire, pour l'Algérie ».

111. **PNUD**, (2007), « Guide pour l'institutionnalisation de l'approche geure dans les politiques et les programmes du bureau du PNUD en ALGIRIE.

112. **PNUD**(2009), « Rapport mondiale sur le développement humain », Mobilité, et développement humain : aperçus et tendances.

b-**ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE**

113. Organisation mondiales du Santé, (1998), « plan bleu, Accès à l'eau potable ».

114. organisation mondiale de la santé.(2003).

115.l' Organisation mondiales du Santé et Unicef ,(2007),rapport mondiale « atteind de l'o m d relatif de l'eau potable et à l'assainissement de défi urbain et rural de la décennie » .

116. O.M.S ,(2008) « combattre les maladies véhicules par l'eau à la maison ».

117. O.M.S (2008), « relatif à l'eau potable et à l'assainissement le défi urbain et rural de la décennie(organisation mondiale de la santé –Unicef.

c-BANK MONDIALE

118. BANK MONDIALE,(2001).

119. Word Bank, (1990), « Irrigation and Drainage research, A propos able (ruashinghon) .

d- programme mondiale pour l'évaluation des ressources en eau

120. rapport mondiale sur la mise en valeur des ressources en eau « l'eau pour les hommes l'eau pour la vis » .

e- Commission européenne

121. Rapport Brisay pour le sommet gret bard, (2001), « proposition sur les aspects Sociaux du développement durable » , Bruxelles.

f- Entreprise pour Environnement

122. « l'eau A l'horizon 2028 » (2008), Read map enviromentale, paris.

g-Institut du développement durable et des relations internationales

123. « l'accès a l'eau et a l'éctricité dans les pays au développement, comment pansu la demande ? », (2006), n° 9. Paris.

5.المجلات العلمية

1.5.المجلات الوطنية

أ.العربية

124.مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003،العدد (52-53)،الجزائر.

125.مجلة التواصل، التنمية البشرية وتحدياتها في الجزائر، العدد26 ،(جوان2010)،جامعة البليدة.

126.مجلة الفقر والتعاون ،مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد 2 ،(مارس 2003)، جامعة تلمسان.

127. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية الفقر التعريف ومحاولات القياس،العدد 7،(جوان 2010)، جامعة قسنطينة.

128. مجلة العلوم الإنسانية ، الأسرة الجزائرية إلى أين؟، العدد19،(2003)، جامعة قسنطينة.

129. مجلة الحقيقة، عدد خاص بالملتقى الدولي التاسع، الماء ورهانات المستقبل 19-2005/11/21.

2.5 المجلات الدولية

130. مجلة التحويل والتنمية، كيف يمكننا مساعدة الفقراء، العدد الثاني،ديسمبر،(2000)،الأردن.

ب.الفرنسية

a.REVUE DU CENEAP

131. CENEAP, (1999), « la démographie Algérienne face aux grandes questions de société », in : la revue du CENEAP, n° 4, p 25, Algérie.

132. CENEAP, (2007), « évolution récente et perspectives de la population Algérienne », in : la revue du CENEAP, N° 35, P 141-142, Algérie.

133. Population et développement , (2007), : revue du CNEAP n°37.

b. la recherche

134. « l'eau réserve sécheresse, dessalement, Nitrates, climats, Agronomie glaciers, entretien » (2008), / nec Bernard Barraqué, n° 421 juillet – Aout, paris.

c. scientifiques American

135. « pour la Science, l'eau les risques de pénurie » (Avril 2001), Edition Français, n° 282.

d. revue économie management

136. « regards crois sur les objectifs millénaire pour le développement (OMD) : pauvreté, éducation, santé, ressources naturelles », (2010), publication de la faculté des sciences économiques commerciales et gestion avec les réseaux des chercheurs de l'agence universitaire pour la francophonie, Paris.

6.الموسوعات

137.أبر داغر وآخرون،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(المجلد الأول)، مقدمة عامة،ط1،بيروت –لبنان(2008).

138.الطاهر لبيب، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(2007م-1428ه)، (المجلد الثالث)،البعد الإجتماعي ط1،،الدار العربية للعلوم، بيروت –لبنان.

139. بيضون إلياس ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث، البعد الاجتماعي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.

140.وهيب عيسى الناصر آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد38، (2007).

7. المذكرات العلمية

1.7أطروحة الدكتوراه

-الفرنسية

a-THÈSE DE DOCTORAT

141.**MALIKI SAMIR BAHA-EDDINE** , (2007-2008), « quantification de la relation pauvreté-eau :application d'UN modèle indiciaire » , thèse de doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économique et de gestion ,université ABOU BEKR BELKAID DE TLEMCEN .

142. **SMAHI AHMED**, (2009), « Micro finance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de Tlemcen », thèse de doctorat, faculté des sciences économique et de gestion université de Tlemcen, Alegria.

2.7.رسائل الماجستير

أ.بالعربية

143. بولفظاوي فاطمة الزهراء ، الموارد المائية والسكان في الجزائر، رسالة ماجستير، مخبر السكان والمجتمع في الجزائر، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، (ديسمبر2005).

144. سعاد مهماني،تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم :الديمغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية،جامعة باتنة، (2008-2009)،

145.هتهات المهدي، اليقظة الإستراتيجية : آلية لصنع القرار في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير تخصص:الإدارة الإستراتيجية و الذكاء الإقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان(2010).

ب-بالفرنسية

146 .**ASMANI ARESKI**,(2010), « la gestion des carrière et sa relation avec la satisfaction et la motivation du personnel de l'entreprise publique algérienne cas de l'eniem »,mémoire de magistère ,faculté des science économique, option :managements des entreprise. ,univ –mouloud mamri ,tizi ouzo

8. المؤتمرات الدولية

147. المنظمة العربية للتنمية البشرية والإدارية ،(ماي 2007)، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان:"التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ،جمهورية مصر العربية، 148. المؤتمر العربي الأول، نحو تطوير مؤشرات التنمية البشرية خاصة بالدول العربية،عمان، الأردن، 13 نوفمبر 2007.

9.الجرائد

أ.العربية

149.الجريدة الرسمية،، (إتفاقات دولية، قوانين، مراسيم وقرارات، آراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 ،(2005).

ب.الإنجليزية

150.journal of developpement Economics :

Greer J. and Thorbecke E (1986), « Methodologies for measuring Food poverty applied to Kenya », n° 24, p 59-74, North Holland

10.الهيآت الرسمية

151.مديرية الري، ولاية تلمسان.

152.مديرية الري –ولاية وهران–

153.الجزائرية للمياه ولاية تلمسان.

154.الديوان الوطني للإحصاءات–وهران–.

155.الوكالة الوطنية للسدود.

156.مؤسسة الإنتاج وتسيير المياه(epeor).

157.المركز الوطني للتحليل والتخطيط من أجل التنمية، **بير خادم**–الجزائر العاصمة–.

158. **مصلحة الأوبئة:** المستشفى الجامعي بولاية تلمسان.الجزائر.

159. Agence Nationale Pour la Recherche Hydrique– Unité de Tlemcen.

11. المشاريع العلمية للمؤسسات الرسمية

- الفرنسية

160. **ANAT**(1998), « la problématique de l'eau dans la ville de Tlemcen de la cité médiévale au groupement urbains »,étude du pos ,Tlemcen.

161. **PAW** , plan d'aménagement de wilaya,(2001) , « plan directeur d'aménagement intégré par aires de planification (ANAT) agence de Tlemcen.

162. **Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya de Tlemcen :**

163.**Ceneap** ,(2005), **leaving started measurment surveys. *Etude sur*** le Niveau de Vie et la Mesure de la Pauvreté en Algérie – LSMS 2005.

12.الوزارات

164.وزارة الطاقة والمناجم ،2006.

165.وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية –الجزائر–2002.

13.المراسم التنفيذية

166. رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 85–184، المتضمن إنشاء وكالة تسيير مياه الشرب والتطهير.

167.قانون المالية–2002–.

14.الندوات العلمية

168.محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ، القيم الحضارية في السنة النبوية.

15.المعاهد

169.المعهد العربي للتخطيط ، الخلفية النظرية لخط الفقر. الكويت.

16.مواقع الأنترنت

170.أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،2012/04/20،نقلا عن موقع :

http:/islam online.net/arabic/doc/index.shtml.

171.التنمية المستدامة نقلا عن موقع: http://h1=fr8client=psy-89

www.france24.com/ai/20101218sustainledevelopmenteconomy.environnement.

172 : http://developpement durable. Revues.org/ doc annexe/ image/1133 /img-2-png fichier image/png. 2,7 K.O

173. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر PNUD en Algérie : www.dz.undp.org .

174.توزيع مياه الأرض: نقلا عن موقع: PV-Gloob.com .

175. الموسوعة الجغرافية, الموقع الجغرافي لتلمسان,2010/05/01, نقلا عن موقع:

WWW.GEOGRAPHY.COM

176.نبيل حامد حسن بشير،توماس مالتوس و النمو السكاني:نقلا عن موقع:

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-25437.htm

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأهداف التنموية للألفية	26
02	تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده	31
03	تطور قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية بالجزائر	56
04	مؤشرات التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية + دليل الفقر البشري)	57
05	الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك والأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة (1993 و1997)	65
06	تطور نسبة خط الفقر في الجزائر	73
07	توزيع المياه الجوفية، حسب المناطق	86
08	الموارد السطحية	86
09	أهم السدود المستغلة في الجزائر	88
10	نسبة استهلاك الزراعة من المياه	94
11	نسبة الطلب على المياه في مختلف القطاعات	96
12	إحتياجات السكان من المياه في الجزائر. **(2010-2025)**	99
13	قائمة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه	103
14	مفهوم وصول المياه (1)	105
15	مفهوم وصول المياه (2)	106
16	متغيرات مؤشر الفقر المائي	108
17	متغيرات مؤشر الثروة المائي	109
18	قائمة ترتيبية للخزانات حسب المناطق	120
19	السكان المقيمون من الأسر العادية والجماعية حسب الجنس ومعدل	121

	النمو السنوي (1998-2008)	
20	احتياجات السكان من المياه بولاية تلمسان (2004-2030)	123
21	أهمّ السدود الكبرى لولاية تلمسان	125
22	لائحة تصنيف السدود الصغيرة	125
23	تقسيم الأحواض المائية بولاية تلمسان سنة 2011	127
24	الآبار الموجودة بتلمسان ووحدات الاستعمال	128
25	أهمّ المحطات المائية بولاية تلمسان	130
26	مستوى إشباع الحاجات من المياه في الدوائر التي تسيرها وكالة الموارد المائية	131
27	مستوى استهلاك المياه من قبل مختلف الوحدات الصناعية	132
28	المناطق المستهدفة للدراسة خلال البحث الميداني	140
29	جنس الكفيل للعينة	140
30	دخل الأسرة	141
31	أقدمية الإقامة	142
32	الأمراض المتفشية	143
33	تمدرس الأطفال	144
34	علاقة الفقر المائي بالحالة الصحية للأسر	146
35	علاقة الفقر المائي بالدخل	154
36	علاقة الفقر المائي بالتمدرس	156
37	علاقة الفقر المائي بالسكن	160
38	المتوسط الحسابي حسب متغير السكن	160
39	مجموعات متغير السكن المختلفة فيما بينها	161
40	تفريغ نتائج اختبار POST-HOC للفرق بين المتوسطات حسب متغير السكن	161

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	13
02	أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال	15
03	مؤشرات دليل التنمية البشرية	29
04	تطور مفهوم الفقر	38
05	السكان الذين يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد (بالنسبة المئوية)	46
06	هرم ماسلو للحاجات	50
07	نظام مستوى الحياة للشخص	54
08	نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية	61
09	وفيات الأطفال – فجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء	62
10	منحنى بياني لتطور السكان في الجزائر بين (2003-2038)	64
11	أهمّ مؤشرات التفاوت في الجزائر ما بين (1995 – 2000)	73
12	توزيع مياه الأرض	79
13	الأجهزة المهتمة بتنفيذ المبدأ الثاني	81
14	بطاقة مبسطة لشبكة المياه في الجزائر	82
15	تقسيم المياه في الجزائر لسنة 2009	83
16	خريطة مائية لأهمّ محطات تحلية المياه بالجزائر	86
17	خريطة توضح وضعية السدود المستغلة في الجزائر	91
18	نسبة استهلاك مختلف المجالات للمياه في مختلف دول العالم	97
19	احتياجات السكان من المياه في العالم	100
20	التحليل المفهوماتي لمؤشر الثروة المائية	111
21	منحنى بياني يوضح الحرارة الدنيا والعليا والمتوسطة لولاية تلمسان	118

22	خريطة مائية بالجانب الغربي من البلاد	124
23	مخطط للمياه المخزنة بولاية تلمسان	136
24	نمذجة العلاقة بين الفقر الأسري و الفقر المائي	138
25	جنس الكفيل للعينة	141
26	دخل الأسرة	142
27	أقدمية الإقامة	143
28	الأمراض المتفشية	144
29	تمدرس الأطفال	145
30	الأمراض المتنقلة عن طريق المياه في ولاية تلمسان (2013-2003)	150
31	إطار السكن الملائم للفقراء وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة مع نشوئها	165
32	خريطة الفقراء بمتغير المياه (مؤشرات المياه للأسر الفقيرة بتلمسان)	175

قائمة الملاحق

وزارة التعـــــليم العالـــــي و البحـــــث العلـــــــــــــمي-كلية العـلوم الإنـــــــسانية و العلـــــــــوم الإجتماعية-

جامـــــــــعة أبي بكر بلـــــــــقايد-تلمسان-

استمـــــــــــــــارة موجـــــــــــهة للأســـــــــــــــــر

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه (ل.م.د)تخصص :التنمية البشرية -قسم العلوم الإجتماعية-، رقم الهاتف:0774/61/71/94

التاريخ اليومي.....				**الشهر/__/__/ السنة/__/__/**
ساعة زيارة الأسرة.....				**الساعة/__/__/الدقيقة/__/__/**
نتيجة زيارة الأسرة: (1)ملا الاستمارة (2) غياب الأسرة(3)الرفض من قبل الأسرة(4)سبب آخر حدد بدقة.....				**/__/__/**
العدد الكلي للأشخاص داخل الأسرة	**الأشخاص من سن0-4سنوات**	**الأشخاص من سن5-14سنة**	**الأشخاص من سن15-24سنة**	**الأشخاص من سن 60 سنة فما فوق**
/__/__/	/__/__/	/__/__/	/__/__/	/__/__/

1- شروط السكن و خصائص الأسرة:

1 -شروط السكن:

1-الوضعية الحالية للأسرة				2-وضعية الأسرة منذ5 سنوات			
1-نوع السكن(ادخل الرمز)			/__/	1-نوع السكن (ادخل الرمز)			/__/
• بناية قديمة.....	1			• بناية قديمة.....	1		
• بيت قصديريgourbi/bidon ville.....	2			• بيت قصديريgourbi/bidon ville...	2		
• خيمة.....	3			• خيمة.....	3		
2-نوع مادة بناء السكن (ادخل الرمز)				2-نوع مادة بناء السكن (ادخل الرمز)			
*السقف		*الجدران		*السقف		*الجدران	
• خشب	1	• من نوع أجور	1	• خشب	1	• من نوع أجور	1
• نوع من المعادن tole de métale	2	• أجور من طوب	2	• نوع من ا لمعادن tole de métale	2	• أجور من طوب	2
• اسمنت	3	• من نوع معدن	3	• اسمنت	3	• من نوع معدن	3
• قرميد	4	• اسمنت	4	• قرميد	4	• اسمنت	4
• بيت من نوع أجور	5	• بيت من القصب	5	• بيت من نوع أجور	5	• بيت من القصب	5
• بناء من قش	6	• بناء من صخر	6	• بناء من قش	6	• بناء من صخر	6
• بناء آخر حدد بدقة.....	7	• بناء آخر حدد بدقة.....	7	• بناء أخر حدد بدقة.....	7	• بناء أخر حدد بدقة.....	7
			/__/__ سقف جدران				/__/__ سقف جدران
3-طبيعة السكن (ادخل الرمز)				3-طبيعة السكن (ادخل الرمز)			
• سكن عام	1			• سكن عام	1		
• ملك خاص	2			• ملك خاص	2		
• إقامة مجانية	3			• إقامة مجانية	3		
• حالة التحاق بالمساكن الأخرى	4		/__/	• حالة التحاق بالمساكن الأخرى	4		/__/
• حالة أخرى حدد بدقة.....	5			• حالة أخرى حدد بدقة.....	5		

الوضعية الحالية للأسرة					ـوضعية الأسرة منذ5 سنوات		
4ـالإقامة بالمسكن							
هل أنت مقيم دائم بهذا المسكن			/___/				/___/
• دائم • مقيم خارج المنطقة • مقيم خارج الوطن	1 2 3				• دائم • مقيم خارج المنطقة • مقيم خارج الوطن	1 2 3	
5ـ هل سوف تنتقل في الشهرين القادمين ؟ نعم=1 لا=2	(ادخل الرمز)		/___/		5ـ هل سوف تنتقل في الشهرين القادمين؟ نعم=1 لا=2		
6ـ إذا كان نعم فلماذا؟ (ادخل الرمز) • البحث عن عمل • التحول إلى وظيفة أخرى • زواج • حالة صحية • بعد مصادر التزود بالمياه • أوضاع أمنية • مرافقة احد الأقارب • حالة أخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6 7 8		/___/___		6ـإذا كان نعم فلماذا؟(ادخل الرمز) • البحث عن عمل • التحول إلى وظيفة أخرى • زواج • حالة صحية • بعد مصادر التزود بالمياه • أوضاع أمنية • مرافقة احد الأقارب • حالة أخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6 7 8		/___/___
7ـحالة اكتساب المسكن (ادخل الرمز)					ـحالة اكتساب السكن(ادخل الرمز)		
• شراء المسكن • بني من قبل مساهمين • بني من قبل هيئات مسؤولة • حالة أخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4		/___/		• شراء المسكن • بني من قبل المساهمين • بني من قبل هيات مسؤولة • حالة اخرى حدد بدقة....	1 2 3 4 5		/___/

1/-الوضعية ألحا لية للأسرة						2-.وضعية الأسرة منذ5 سنوات					
8- وسائل الراحة في المنزل (ادخل الرمز)						.8-وسائل الراحة في المنزل (ادخل الرمز)					
	نعم	لا					نعم	لا			
• مطبخ	1	1	/__/			• مطبخ	1	1	/__/		
• صرف صحيtoilette	2	2	/__/			• صرف صحي	2	2	/__/		
• مكان للاستحمام salle de bain	3	3	/__/			• مكان للاستحمام	3	3	/__/		
9- ماهو عدد الأسر التي تقيم معك بالمسكن؟ حدد بدقة.			/__/__/			9-ماهو عدد الأسر التي تقيم معك بالمسكن؟ حدد بدقة					
10-ماهو عدد الغرف بالمنزل دون ذكر الحمام و المطبخ؟ حدد بدقة.			/__/__/			10-ماهو عدد الغرف بالمنزل دون ذكر الحمام و المطبخ؟ حدد بدقة.					
11- ماهو نوع المادة التي تستخدمها لأجل الطبخ؟(ادخل الرمز)						11-ماهو نوع المادة التي تستخدمها للطبخ؟ (ادخل الرمز)					
• قارورات الغاز	1					• قارورات الغاز	1				
• الخشب	2					• الخشب	2				
• مخلفات الحصاد	3					• مخلفات الحصاد	3				
• Gaz de ville	4		/__/__			• Gaz de ville	4		/__/__		
• Huile lampant	5					• Huile lampant	5				
• مادة أخرى حدد بدقة.....	6					• مادة أخرى حدد بدقة.....	6				
12-ماهو الوقود الرئيسي الذي تستخدمه للإضاءة؟ (ادخل الرمز)						12- ماهو الوقود الرئيسي الذي تستخدمه للإضاءة ؟ (ادخل الرمز)					
• كهرباء مع عداد كهربائي	1					• كهرباء مع عداد كهربائي	1				
• كهرباء دون عداد	2					• كهرباء دون عداد	2				
• مولد كهربائيgroupe électrogène	3					• مولد كهربائي groupe électrogène	3				
• الغاز	4		/__/			• الغاز	4				
• شمعة	5					• شمعة	5				
• مادةأخرى حدد بدقة.....	6					• مادة أخرى حددبدقة.....	6				

1-الوضعية ألحا لية للأسرة				2-وضعية الأسرة منذ 5 سنوات			
13- لماذا لم تقم بإيصال شبكة الكهرباء إلى بيتك؟ (ادخل الرمز)			/__/	13-لماذا لم تقم بإيصال الكهرباء إلى بيتك؟ (ادخل الرمز)			/__/
• لست مهتما • في انتظار التطبيق • غياب وجود شبكات كهربائية في المجتمع • مشكل ما لي • سبب أخر حدد بدقة.....	1 2 3 4 5			• لست مهتما • في انتظار التطبيق • غياب وجود شبكات كهربائية في المجتمع • مشكل ما لي • سبب أخر حدد بدقة.....	1 2 3 4 5		
14-الرضا عن السكن. (ادخل الرمز)			/__/	14- الرضا عن السكن (ادخل الرمز)			
• راض جدا • سكن غير مستقر • بيئة غير صحية • عدم وجود البنية الاقتصادية و الاجتماعية للسكن • سكن غير مريح • سكن خانق • سكن رطب • البعد عن مكان العمل • وضعية الشخص تستلزم هذا السكن • حالة أخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10			• راض جدا • سكن غير مستقر • بيئة غير صحية • عدم وجود البنية الاقتصادية و الاجتماعية للسكن • سكن غير مريح • سكن خانق • سكن به رطوبة • البعد عن مكان العمل • وضعية الشخص تستلزم هذا السكن • حالة أخرى حدد بدقة	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10		/__/__/

الوضعية الحالية للأسرة				وضعية الأسرة منذ5 سنوات			
*وصول المياه				* وصول المياه			
15-هل التزود بالمياه الصالحة للشرب كان عن طريق؟(أدخل الرمز)			/___/	15-هل التزود بالمياه الصالحة للشرب كان عن طريق؟(أدخل الرمز)		/___/	
• آبار معقمة • آبار غير معقمة • مياه جوفية • أنابيب موصلة للمياه • شراء المياه من الخزان • شراء قارورات المياه • حنفية جماعية • وسائل اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6 7 8			• آبار معقمة • آبار غير معقمة • مياه جوفية • أنابيب موصلة للمياه • شراء المياه من الخزان • شراء قارورات المياه • حنفية خارجية جماعية • وسائل اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6 7 8		
16- هل وصول المياه يكون:				16- هل وصول المياه يكون:			
• يوميا • اسبوعيا • شهريا • فترة اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4			• يوميا • اسبوعيا • شهريا • فترة اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4		
17.لماذا لم تقم بربط شبكة المياه بالمنزل؟(أدخل الرمز).			/___/	17.لماذا لم تقم بربط شبكة المياه بالمنزل؟(ادخل الرمز)		/___/	
• لست مهتما • لازال في إطار التطبيق • مشكل مالي • سبب آخر حدد بدقة.....	1 2 3 4			• لست مهتما • لازال في إطار التطبيق • مشكل مالي • سبب آخر حدد بدقة.....	1 2 3 4		

18.وسائل تخزين المياه			18.وسائل تخزين المياه		
• قارورات المياه • خزان مائي • Citerne • Baignoire • Jerry cane • وسائل اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4 5 6	/___/	• قارورات المياه • خزان مائي • Citerne • Baignoire • Jerry cane • وسائل اخرى حدد بدقة.....		/___/
19.هل تنظيف وسائل التخزين يكون؟(ادخل الرمز)		/___/	19.هل تنظيف وسائل التخزين يكون؟(ادخل الرمز)		/___/
• يوميا • اسبوعيا • شهريا • سنويا	1 2 3 4		• يوميا • اسبوعيا • شهريا • سنويا	1 2 3 4	
20.هل جلب المياه للبيت يكون عن طريق؟(ادخل الرمز)	1 2 3	/___/	20.هل جلب المياه للبيت يكون عن طريق؟(ادخل الرمز)	1 2 3	/___/
• انتهاء المياه الموجودة لديك • التخلص من الماء الموجود لديك • طرق اخرى حدد بدقة.....			• انتهاء المياه الموجودة لديك • التخلص من الماء الموجود لديك • طرق اخرى حدد بدقة.....		
21.ماهي الاستعمالات المتعددة للمياه؟(أدخل الرمز)		/___/	21.ماهي الاستعمالات المتعددة للمياه؟(أدخل الرمز)		/___/
• تنظيف • غسيل • استحمام • استعمالات اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4		• تنظيف • غسيل • استحمام • استعمالات اخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4	
22.وهل انت راض عن هذا الاستعمال؟	1 2	/___/	22.وهل انت راض عن هذا الاستعمال؟	1 2	/___/

1-الوضعية الحالية للأسرة			
23-وسائل نقل المياه:			
• نقل المياه ترجلا • أنبوب مائي • عربة نقل • وسائل أخرى اذكرها بدقة.....	1 2 3 4		/__/
24-ماهي المسافة التي تقطعها لجلب المياه؟ (ادخل الرمز)			
• اقل من 1 كلم • من1 إلى 2 كلم • أكثر من 3 كلم • مسافة أخرى حدد بدقة.....وكم تدوم مدة تخزين المياه؟	1 2 3 4		/__/
25- كم تستغرق من الوقت لنقل المياه؟ (ادخل الرمز)			
• **اقل من 1 كلم** • **ساعة واحدة** • **ساعتان** • **ثلاث ساعات** • **وقت آخر حدد بدقة.....**	1 2 3 4 5		/__/

2-وضعية الأسرة منذ 5 سنوات			
23-وسائل نقل المياه:			
• نقل المياه ترجلا • أنبوب مائي • عربة نقل • وسائل أخرى اذكرها بدقة.....	1 2 3 4		/__/
24- ماهي المسافة التي تقطعها لجلب المياه؟ (ادخل الرمز			
• اقل من 1 كلم • من 1 إلى 2 كلم • أكثر من 3 كلم • مسافة أخرى حدد بدقة.....	1 2 3 4		/__/
25- كم تستغرق من الوقت لنقل المياه ؟(ادخل الرمز)			
• **اقل من 1 كلم** • **ساعة واحدة** • **ثلاث ساعات** • **وقت آخر حدد بدقة.....**	1 2 3 4 5		/__/

1-الوضعية الحا لية للأسرة			
26-هل تستحم :(ادخل الرمز)			
• داخل البيت • خارج البيت • Hammam • مكان أخر حدد بدقة.....	1 2 3 4		/__/
27هل أقاربك يقومون بسد احتياجاتك من المياه ؟ (ادخل الرمز)	نعم 1=	لا 2=	/__/
28-كم تستهلك من المياه يوميا؟(حدد الكمية باللتر) ادخل القيمة: /__/__/__/__/__/__/			
29-هل تستطيع تحديد كمية المياه للاستعمال المنزلي باللتر؟ ادخل القيمة: /__/__/__/__/__/__/			
30-ماهي كمية المياه التي تستخدمها للطبخ؟ ادخل القيمة : /__/__/__/__/__/__/			

2-وضعية الأسرة منذ5 سنوات			
26- هل تستحم: (ادخل الرمز)			
• داخل البيت • خارج البيت • Hammam • مكان أخر حدد بدقة.....	1 2 3 4		/__/
27-هل أقاربك يقومون بسد احتياجاتك من المياه؟ (ادخل الرمز)	نعم 1=	لا 2=	/__/
28-كم تستهلك من المياه يوميا؟(حدد الكمية باللتر) ادخل القيمة: /__/__/__/__/__/__/			
29-هل تستطيع تحديد كمية المياه للاستعمال المنزلي باللتر؟ ادخل القيمة: /__/__/__/__/__/__/			
30-ماهي كمية المياه التي تستخدمها للطبخ؟ ادخل القيمة: /__/__/__/__/__/__/			

2:الخصائص الفردية:

	اسم و لقب المسؤول عن الأسرة	رقم الأسرة	صلة القرابة مع رب العائلة	رب الأسرة	الجنس: ذكر=1 أنثى=2	تاريخ و مكان الميلاد: حدد اليوم-الشهر-السنة	ماهو سنك التام	الحالة المدنية	مستوى التعليم	آخر قسم من التعليم نجحت فيه	الحالة الفردية لكل شخص يبلغ 10 سنوات فما فوق	هل تتقاضى دخلا بنوع : مؤقت ولكنه احيانا منعدم =1 ثابت و لكنه محدود =2	هل دخلك يكفي لتسديد فاتورات المياه؟ نعم=1 لا=2
/__/__/		/__/	(32)a	(32) b	/__/	(34)	(35)	(36)	(37)	(38)	(39)	(40)	(41)
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/
/__/__/		/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/__/__/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	2 1	/__/

س(32)aصلة القرابة مع رب العائلة
رب العائلة.....
شريك رب العائلة(الزوج).....
إخوة و أخوات غير متزوجين..
طفل غير أعزب لرب العائلة
أقارب آخرون لرب ا لعائلة....
ك

1 2 3 4 5

لا يوجد أقارب لرب العائلة

قرابة غير معلنة.....

6 0

س(32)bصلة القرابة مع رب العائلة
رب الأسرة.....
إخوة و أخوات رب الأسرة
أطفال رب الأسرة
أبناء عم أو بنات عم رب الأسرة

1 2 3 4

خالة أو عمة رب الأسرة.....

قرابة أخرى لرب الأسرة.....

قرابة غير معلنة.....

5 6 0

س 36 الحالة المدنية

أعزب -عزباء.....

متزوج(ة).....

متعدد الزوجات.....

1 2 3

مستقل.....

مطلق(ة).....

أرمل(ة).....

غير معلن.....

4 5 6 7

3- مستوى الحياة لدى الأسر:

***مستوى المعيشة/*مستوى التعليم**

	مستوى المعيشة	مستوى التعليم	مقر الدراسة	وسائل النقل	نوع التعليم	هل لديك مشاكل دراسية في: المدرسة/الجامعة (ادخل الرمز)
	فقير جدا.....1 فقير.....2 متوسط.....3 غني.....4	في إطار الدراسة.....1 انقطع عن الدراسة.....2	أمام البيت.....1 خارج منطقة السكن..2 خارج الولاية.....3	الانتقال تر جلا 1 سيارة خاصة 2 نقل جماعي 3 نقل خاص 4 طريقة أخرى 5 حدد بدقة....	واحد على الاقل 1 متسرب 2 متمدرسون	
	(42)	(43)	(44)	(45)	(46)	(47)
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
/__/__/	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1
	/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	6 5 4 3 2 1

س 37: مستوى التعليم

1 أمي.....
2 مدرسة قرآنية.....
3 ابتدائي.....
4 متوسط.....
5 ثانوي.....
6 جامعي.....
7 مستوى آخر حدد بدقة.....

س39: الحالة الفردية

1 بطال بعد مدة معينة من العمل.....
2 بطال لم يعمل من قبل.....
3 عامل.....
4 ربة بيت.....
5 متقاعد.....
6 طالب جامعي.....
7 حالة أخرى حدد بدقة.....

س40: نوع الدخل

1 مؤقت ولكنه محدود احيانا منعدم
2 ثابت و لكنه محدود

س47 المشاكل الدراسية :المدرسة /الجامعة

1 لا يوجد أي مشكل.....
2 مشكل الكتب.....
3 نوعية التعليم رديئة.....
4 نقص وسائل التعليم.....
5 المشكل في كفاءة الأستاذ.....
6 مشكل آخر حدد بدقة.....

3- مستوى الحياة لدى الأسر

***مستوى المعيشة/*مستوى التعليم**

الانقطاع عن الدراسة							
سن الانقطاع عن الدراسة	أسباب الانقطاع عن الدراسة	القيام بدراسة تكوين خاص نعم=1 لا=2	نوع التكوين	مقر المركز: نفس المنطقة.........1 خارج منطقتك.......2 خارج الولاية........3	المسافة التي تقطعها إلى التكوين ب (كلم)	سبب عدم الدراسة بالمركز	سبب الانقطاع عن الدراسة
(48)	(49)	(50)	(51)	(52)	(53)	(54)	(55)
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/
/__/__/	/__/		/__/__/	/__/	/__/__/	/__/	/__/

س 49أسباب الانقطاع عن الدراسة: إنهاء الدراسة(شهادة جامعية)................ بعد المسافة.......... قلة وسا ئل النقل.... عدم توفر المرافق ... مشكل مالي........... نقل المياه من مسافة بعيدة..................... توقف بإرادته دون ذكر السبب.......... قرار الوالدين......... زواج................. سبب أخر حدد بدقة..	1 2 3 4 5 6 7 8	زواج................. .... سبب أخر حدد بدقة.....	9 10	**س51 نوع التكوين** زراعة............... خياطة................. حلاق.................. إعلام آلي.......... اختصاص كهربائي فندقة............... اختصاص حلويات. ميكانيكي............ تخصص أخر حدد بدقة.....................	1 2 3 4 5 6 7 8 9	**س 54 سبب عدم الدراسة بالمركز** عدم استجابة المركز............ لا يوجد تخصص ترغب فيه......... بعد المسافة....... سبب نقل المياه.... نقص العمل....... قرار الوالدين..... حالة إعاقة....... سبب أخر حدد بدقة..................	1 2 3 4 5 6 7 8	**س(55)سبب الانقطاع عن الدراسة:** بعد المسافة.............................. نقل المياه ترجلا......................... مساعدة العائلة.......................... تفضل العمل............................... إعاقة....................................... التعليم غير ضروري................... مشكل مالي............................... سبب آخر حدد بدقة.....................	1 2 3 4 5 6 7 8

- **مؤشر البطالة و العمل :** **(خاص بالأشخاص من 10 سنوات فما فوق)**

	المهنة الحالية حدد بدقة نوع المهنة	الوضعية داخل قطاع العمل	قطاع العمل	القطاع القانوني	مدة العمل السنة=1 الشهر=2 اليوم=3	كم تستغرق من الوقت للوصول إلى العمل شهر=1 يوم على الاقل=2	هل أنت منتسب إلى الضمان الاجتماعي نعم=1 لا=2	هل أنت منتسب إلى عمل في الاتحاد نعم=1 لا=2	كم من الوقت وأنت تعاني من البطالة حتى بدأت العمل؟	كم كان عمرك لأول عمل لك؟	هل أنت راض عن عملك اليوم نعم=1 لا=2	إذا كان لا فلماذا؟	هل مهنتك ثانوية داخل قطاع العمل نعم= 1 لا=2	حدد طبيعة عملك الثانوي	هل الأمراض المنتقلة عن طريق الماء أدت إلى التأثير على عملك؟ نعم= 1 لا=2
	(56)	(57)	(58)	(59)	(60)	(61)	(62)	(63)	(64)	(65)	(66)	(67)	(68)	(69)	(70)
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا
ا_ا_ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا_ا	ا_ا_ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا	ا__ا__ا	ا__ا

س(56)المهنة الحالية:
رب عمل..... 1
أجير تابع لرب العمل..... 2
عامل دائم..... 3
عامل مؤقت..... 4
عامل متدرب..... 5
مهنة أخرى حدد بدقة..... 6

س(58)قطاع العمل:
صناعي 1
زراعي 2
تربوي..... 3
تجارة..... 4
إدارة..... 5
قطاع آخر حدد بدقة..... 6

س(59)القطاع القانوني:
عام..... 1
خاص..... 2
مختلط..... 3
غير رسمي..... 4
قطاع آخر حدد بدقة..... 5

س(67) إذا كان لا فلماذا؟
لا يناسب الملف الشخصي..... 1
عمل ليس مربحا ولا يشبع احتياجاتي..... 2
سبب آخر حدد بدقة..... 3

مؤشر البطالة و العمل (للأشخاص مابين 16 إلى 64سنة)

	متى تمت ترقيتك في العمل		ماهي وضعيتك الأخيرة داخل قطاع العمل	مجال العمل	القطاع القانوني	أسباب البطالة	كم أخذت من الوقت للبحث عن عمل	قطاع البحث عن عمل	مكان البحث عن العمل	هل هاته الأعمال تناسبك أم أنها: 1 تحتاج إلى مهارات 2 صعبة و مضرة بالصحة 3 بعيدة عن المنزل 4 تتقاضى أجرا زهيدا 5 نعم=1 لا=2
	(71)	1 2 3 4 5	(72)	(73)	(74)	(75)	(76)	(77)	(78)	(79)
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I		
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I
I__I__I	I__I		I__I	I__I	I__I	I__I	I__I__I	I__I	I__I	I__I I__I I__I I__I

س(72)وضعيتك الأخيرة داخل العمل:
1 صاحب العمل.....
2 أجير تابع لرب العمل....
3 عامل دائم.....
4 عامل مؤقت.....
5 عامل متدرب.....
6 مهنة أخرى حدد بدقة....

س(74)القطاع القانوني:
1 خاص.....
2 عام.....
3 مختلط.....
4 خارج الوطن.....
5 غير رسمي.....
6 حالة أخرى حدد بدقة.....

س(75)أسباب البطالة:
1 استقالة من العمل
2 نهاية عقد العمل
3 فصل من العمل
4 مرض بسبب المياه
5 شروط صعبة في العمل
6 عدم الاستجابة للملف الشخصي
7 حالة أخرى حدد بدقة

س(77) قطاع البحث عن العمل:
1 صناعي.....
2 زراعي.....
3 إداري.....
4
5 تجاري.....
قطاع آخر حدد بدقة.....

مؤشر الصحة: الأشخاص المصابون بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه(ستة أشهر الأخيرة)

	هل أصبت مؤخرا بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه نعم=1 لا=2	إذا كان نعم ضع علامة(x)لأحد الأمراض المتنقلة عن طريق المياه	هل هاته الأمراض مست كلا من: أنت بالدرجة الاطفال.....1 جميع افراد الاسرة.2	ماهو عدد الزيارات للمركز الطبي (ادخل الرمز) لا توجد زيارة =0 إذا كان لايوجد فلماذا(ادخل الرمز)	مكان الزيارة الطبية: لا يوجد..... 1، مركز خاص.. 2، عيادة طبية.... 3، مستشفى..... 4، مكان آخر حدد بدقة..... 5	هل أتممت علاج هاته الأمراض نعم=1 لا=2	هل آخر وصفة طبية كانت من قبل: طبيب خاص=1، طبيب عام=2، طبيب أسنان=3، طبيب عيون=4
	(80)	(81)	(82)	(83)	(84)	(85)	(86)
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/
/__/__/	/__/	2 1	/__/__/	/__/__/	/___/	/___/	/__/__/__/

مؤشر الصحة: الأطفال المصابون بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه الأقل من 05 سنوات:

	كم كان وزن الطفل أثناء الولادة	أين كان مكان الولادة 1 مكان عام..... 2 مكان خاص... بالمنزل..... 3 المستشفى 5 مكان آخر حدد بدقة.....	هل كانت رضاعة الطفل طبيعية نعم=1 لا=2 (ادخل الرمز)	هل مست كل من الأمراض التي سبق ذكرها الأطفال نعم=1 لا=2 إذا كان نعم (ادخل الرمز)	إذا كان نعم فكم كان سنه؟ حدد بدقة	متى قمت بتلقيح الطفل نعم=1 لا=2 إذا كان نعم (ادخل الرمز)				
						عند الولادة	عند 01 شهر	عند 03 أشهر	عند 04اشهر	عند 05 أشهر	عند 18 شهرا
	(87)	(88)	(89)	(90)	(91)	(92)	(93)	(94)	(95)	(96)	(97)
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا

س81 الأمراض المتنقلة عن طريق المياه

اسهال..... 1

حمى..... 2

	س(83) عدم القيام بفحص طبي أثناء الإصابة بأمراض المياه:
1	مشكل مالي.....
2	بعد مركز الفحص.....
3	لا يوجد مركز صحي
4	سبب آخر حدد بدقة

	س(89) هل كانت الرضاعة الطبيعية:
1	مباشرة بعد الولادة.....
2	4ساعات بعد الولادة.....
3	6-24 ساعة بعد الولادة.....
4	لم تتم الرضاعة.....

مؤشر الزراعه:

	هل لديك ارض زراعية؟ نعم=1 لا=2	اذا كان نعم فكم تبلغ من هكتار؟(ادخل الرمز)	ماهي الوسيلة التي تستخدمها لسقي هاته الارض؟ انبوب مائي=1 نظام التقطير=2 طريقة اخرى حدد بدقة..... .	من يقوم بسقي هاته الارض؟ (ادخل الرمز)	هل تستطيع تحديد كمية استهلاك هاته الارض للماء؟	ماهو حجم اعتمادك على المنتوج الزراعي لسد حاجيات الاسرة؟	طريقة توزيع المياه من قبل السلطات المسؤولة: منظمة=1 عشوائية=2	هل انت راض عن هاته الطريقة؟ نعم=1 لا=2 (ادخل الرمز)
	(98)	(99)	(100)	(101)	(102)	(103)	(104)	(105)
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا
ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا . ـ ـ ا	ـ ـ ا	ـ ـ ا

س(99)مساحة الارض الزراعية بالهكتار:
من1الى 5 هكتار.....
من 2.5الى 10 هكتار.....
3.10 فاكثر.....
عدد اخر حدد بدقة.....

س(101)من المسؤول عن سقى الارض:
1 انت شخصيا.....
2 الزوجة.....
3 الابناء.....
4 .
حدد بدقة: ذكور اناث

س(103) ماهو حجم اعتمادك على الزراعة:
1 كلي.....
2 جزئي.....

س(105) هل انت راض عن هاته الطريقة
1 راض جدا.....
2 غيرراض.....
3 قليلا.....

أسئلة مقابلة موجهة لقطاع مديرية المياه متعلقة بمدينة تلمسان:

-هل لديكم مخطط للمياه بولاية تلمسان.؟

-هل تقومون بورشات عمل لأجل القيام بالإعداد ووضع منظور استراتيجي لتسيير المياه مستقبلا.؟

- هل لديكم شراكات جزائرية مع الغرب حول المياه؟.

-ماهو موقف المديرية المؤسسة إزاء التسيير غير المحكم للمياه من خلال النقص في اشباع حاجات المياه

-ماهو مقدار تحكم المؤسسة في المحافظة على نوعية وجودة المياه المياه؟

-هل يتم تحليل المياه في مخبر عام أم خاص؟ ولماذا؟ حدد بدقة.

-هل تقومون بتجديد وصيانة شبكة المياه ؟و لمن تسلم هاته المهمة؟.

-تقوم الجزائرية للمياه بقياس واشباع السكان من المياه، كما تقوم بإحصاء عدادات المياه في رايكم كم سوف تدوم المدة المستغرقة لوضع عدادات خاصة بتلمسان.؟

-كيف يتم تقسيم شبكات المياه على جميع المناطق بتلمسان؟

-هل لديكم آفاق مستقبلية لتجديد شبكة المياه؟ اذا كان نعم فلماذا تم تمديد فترة التجديد.؟

-في رايكم ماهي العلاقة بين رمي النفايات و الامراض المتنقلة عن طريق المياه؟ وماهي الاجراءات التي قمتم بها لأجل التخلص من هاته الامراض؟

-ماهو سبب تأخركم في توصيل شبكة المياه الى بعض المناطق خاصة الفقيرة منها؟

-هل تقومون بدراسة بعيدة المدى لضمان امن مائي للأجيال المستقبلية؟.

-هل المشاريع التي تقام اليوم على مستوى الفرد و الدولة كافية لتلبية واشباع مختلف المجالات؟.

Liste des abréviations

Abréviations	Mots complets
ADE–T	Algérienne Des Eaux – Unité de Tlemcen
AEP	Alimentation en Eau Potable
ANRH–T	Agence Nationale Pour la Recherche Hydrique– Unité de Tlemcen
DHW–T	Direction d'Hydraulique de la Wilaya de Tlemcen
DPAT	Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire
FAO	Food and Agriculture Organization
GUT	Groupement Urbain de Tlemcen (Tlemcen–Chetouane et Mansourah)
Mm^3/an	Million de mètre cube par an
OMS	Organisation Mondiale de la Santé
ONU	Organisation des Nations Unies
STEP	Station d'Epurati

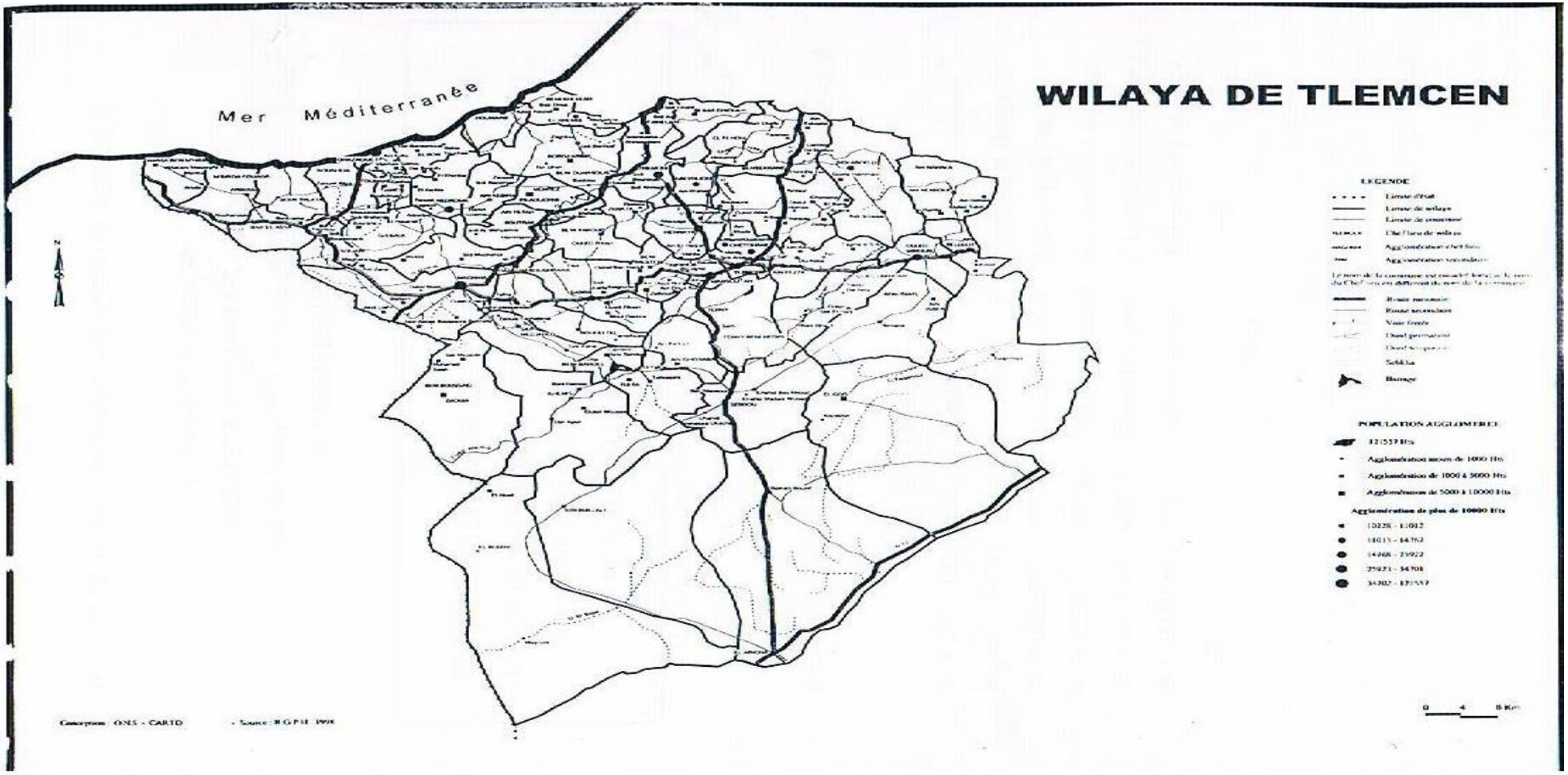

الشكل رقم (24): الموقع الجغرافي لولاية تلمسان
المصدر: (الديوان الوطني للاحصاءات، وهران)

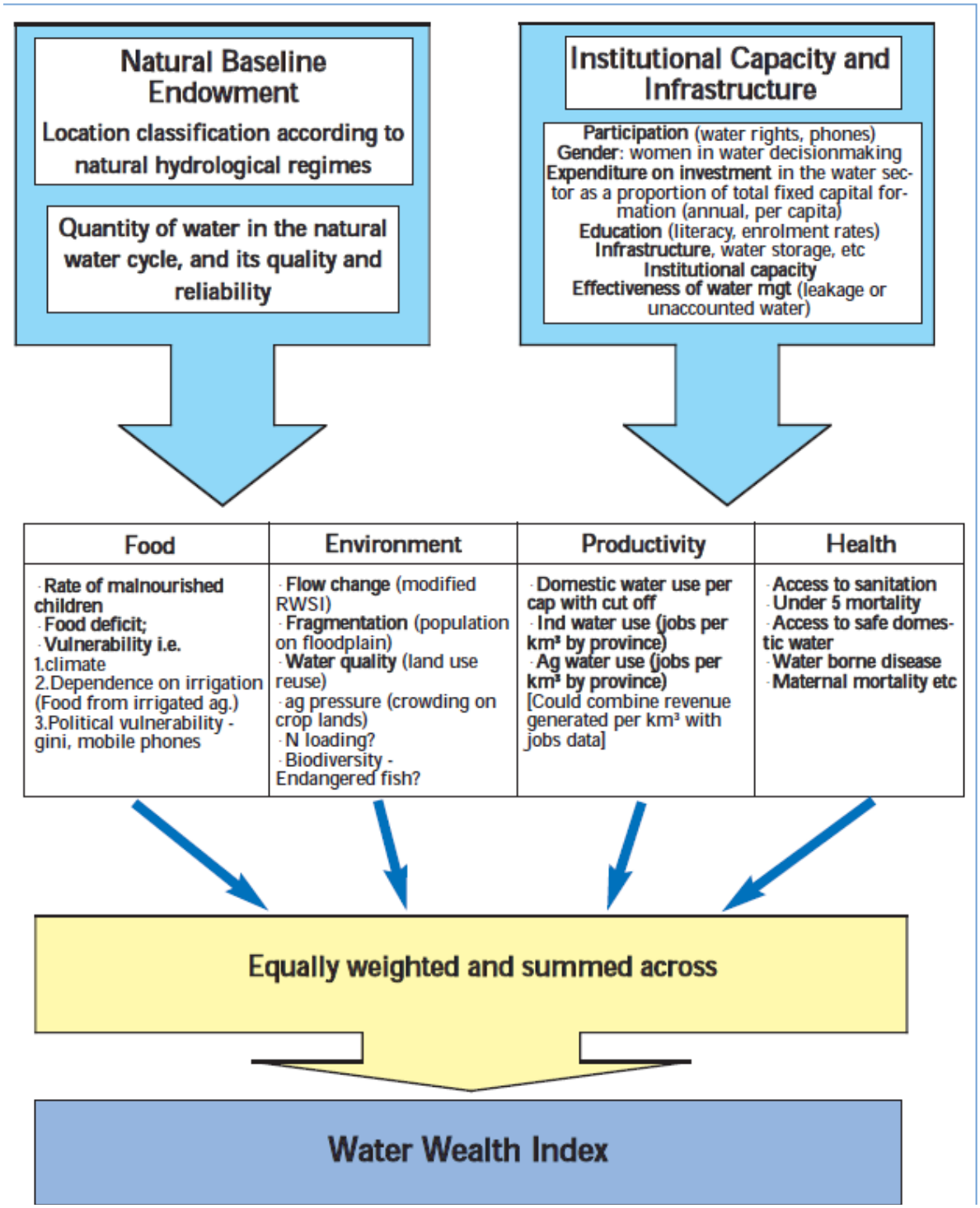

انتهى بحمد الله

ملخص

في هذا البحث الدكتورالي، أبرزنا العلاقة المتحركة بين الماء و الفقر ، حيث أنّ الموارد المائية اليوم أصبحت تأخذ أهمية بالغة جدا على المستوى المحلي و العالمي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.تجربتنا العملية من خلال بحثنا الميداني سمحت لنا باستخلاص أهم المؤشرات الحقيقية التي تحدد العائلات الفقيرة حقا كدرجة وصول المياه ، وسائل التخزين...،واستخراج أهم المؤشرات الإحصائية التي تقاس بها درجة فقر العائلات على عينة 200 أسرة بولاية تلمسان.

فالدراسات المستقبلية حول المياه معقّدة وهي جديرة بالتصديق في نفس الوقت؛ وهذا هو أصل فلسفة هذا المورد.

الكلمات المفتاحية

الفقر،التنمية البشرية، وصول المياه، المياه،الموارد الطبيعية، مؤشر التنمية البشرية،السكان،سياسة مكافحة الفقر،التنمية المحلية.

Résumé

Dans cette recherche doctorale, nous avons tenté de saisir la / les relations(s) interactive(s) entre l'eau et la pauvreté, tout en essayant de décoder les liens qui unissent les deux sphères (eau et pauvreté) dans le contexte algérien. Nous avons positionné la problématique par rapport aux objectifs du millénaire déjà tracés dans les différents clubs internationaux. Suite à une recherche de terrain menée sur un échantillon de ménages , nous avons pu décortiquer certains des multiples liens entre l'eau et la pauvreté.

Au bout de cette recherche, nous avons pu dégager des indicateurs statistiques mesurant à la fois le degré de pauvreté des familles ainsi que les liens entre la pauvreté et l'eau.

Mots clés

Pauvreté, **développement humain**, **ménage**, **accès à l'eau**, **eau**, **ressources naturelles** ,**indice de développement humain** ,**population**, **politique de la lutte contre la pauvreté**, **développement local**

Summary

In this doctoral research, we have tried to grab the interactiverelationship (s)between water and poverty, while trying to decode the ties that link the two spheres (water and poverty) in the Algerian context. We have positioned her problematic in relation to the Millennium objectives already outlined in various international clubs.Following a field research conducted on a sample of households, the postulant was able to show her research capabilities. By the end of this research, we were able to reach statistical indicators measuring both the degree of family poverty and the links between poverty and water.

Keys word

Poverty, **human development**, **families**, **access to water**, **water**, **natural resources**, **human development index**, **population** , **anti-poverty policy**, **local development**.